

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... / 2017

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

## دور أنظمة أسعار الصرف في التقليل من حدة التضخم

### دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

إشراف الأستاذ(ة):

من إعداد:

- د. شهلة قدري

- حسان فتحي بن دريس

جامعة العربي التبسي - تبسة  
Université Larbi Tébessi - Tébessa

- ياسين جدي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	د. الطيب الوافي
مشرفا ومقرررا	أستاذ محاضر - ب -	د. شهلة قدري
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ -	أ. خالد براهيم

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و تقدير

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على المصطفى

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نشكر الله تعالى ونحمده حمداً كثيراً مباركاً فيه

على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

يُشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة قذري شهلة على مجهوداتها

الكريمة التي بذلتها، وتوجيهاتها التي قدّمتها، وعلى الثقة التي وضعتها في

شخصنا، والتي كانت حافزاً لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نوجه شكرنا الخالص لأستاذنا الفاضل آيت يحيى سمير الذي لم يبخل علينا

بعلمه ووقته الثمين من أجل اتمام هذه المذكرة.

كما نتوجه بشكرنا الخالص إلى كل من ساعدنا في إنجاز عملنا من أساتذة كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ولكل مسؤولي وعمال المكتبة

الجامعية على خدماتهم الوافية لنا.

ولا ننسى أن نقدّم امتناناً وتقديراً لكل من قدم لنا يد العون

والنصح من قريب أو من بعيد، وحفزنا

على إتمام هذا العمل.

# إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

إلى من ترعرعت في أحضانها، وسهرت على تربيته و شجعتني في دراستي.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها والتي بفضل الله ودعواتها تفوقت في مشواري الدراسي.

أمي الحنون أسأل الله أن يطيل في عمرك ويمنحك الصحة والعافية .

إلى أبي الغالي رمز المحبة والعطاء.

إلى جميع إخوتي وأخواتي سندي في هذه الحياة  
أسماء و وسيم ومروى و زين الدين أسأل الله أن يوفقهما

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى من قاسمني هذا العمل "جداي ياسين"  
إلى جميع أساتذتي طوال مشواري الدراسي

والى رفقاء الدرب  
هارون، خليل، حسام، نور الدين، بالقاسم، ندير، أيمن، أسامة، منذر، رائد،  
زكريا،... الخ

و أخص بالذكر "أمينة"

إلى كل من مد لي يد العون لاتمام هذه المذكرة.

وإلى كل من حوته ذاكرتي، ولم تحوه مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

حسان

# إهداء

إلى من علماني مكارم الأخلاق، و سهرأ على تربييتي و تفانا في تعليمي.

"إلى الغالية منبع الحب والحنان "أمي العزيزة

إلى والدي العزيز الذي حرص على توفير كل الشروط لتحقيق علمي في هذه الحياة أدامه

الله تاجاً فوق رأسي.

إلى أخي العزيز عبد المؤمن

إلى أخواتي الكريمات " نسرين، نجوى، إيمان.

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع أساتذتي طوال مشواري الدراسي وخاصة أساتذتي الكرام: سليم راضية، عولمي بلخير، بوصفصاف الطاهر، بن جدة إبراهيم، رشاش علي، مناح لقمان.

إلى رفقاء الدرب خاصة بن دريس حسان فتحي

إلى كل من مد لي يد العون لتمام هذه المذكرة

وإلى كل من حوته ذاكرتي، ولم تحوه مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ياسين

# الفهرس العام

## فهرس المحتويات

الصفحة	
	شكر و عرفان
	الاهداء
	الفهرس العام
II	فهرس الجداول
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الملاحق
أ-هـ	مقدمة عامة
أ	تمهيد
ب	1. الإشكالية
ب	2. التساؤلات الفرعية
ب	3. فرضيات البحث
ج	4. أهمية البحث
ج	5. أهداف البحث
ج	6. أسباب اختيار الموضوع
د	7. حدود البحث
د	8. منهج البحث
د	9. تقسيم البحث
د	10. مشاكل وصعوبات البحث
28-1	الفصل الأول: أنظمة أسعار الصرف
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول أسعار الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

3	أولاً: تعريف سعر الصرف
3	ثانياً: خصائص سعر الصرف
4	المطلب الثاني: أنواع وأهمية سعر الصرف
4	أولاً: أنواع سعر الصرف
5	ثانياً: أهمية سعر الصرف
6	المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة لأسعار الصرف
6	أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية
7	ثانياً: نظرية تعادل سعر الفائدة
8	المبحث الثاني: التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف
8	المطلب الأول: نظام سعر الصرف في ظل نظام قاعدة الذهب
10	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف في الفترة ما بين الحربين
11	المطلب الثالث: نظام سعر الصرف في ظل اتفاقية بروتن وودز
11	أولاً: نظام الصرف بالذهب
12	ثانياً: مركز نقدي دولي (صندوق النقد الدولي)
13	المطلب الرابع: نظام سعر الصرف بعد انهيار نظام بروتن وودز
15	المبحث الثالث: ترتيبات أنظمة سعر الصرف
15	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي 1978
15	أولاً: نظام سعر الصرف الثابت
19	ثانياً: نظام سعر الصرف المرن
21	ثالثاً: نظام سعر الصرف الوسيطة
23	المطلب الثاني: ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي
24	أولاً: أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1999
24	ثانياً: ترتيبات أخرى لأنظمة الصرف الأجنبي
28	خلاصة الفصل
62-29	الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة أنظمة الصرف بمعدلات التضخم



30	تمهيد
31	المبحث الأول: نظرة عامة عن التضخم
31	المطلب الأول: الاطار النظري لظاهرة التضخم
31	أولاً: مفهوم التضخم
32	ثانياً: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
34	المطلب الثاني: أنواع وأسباب التضخم
34	أولاً: أنواع التضخم
36	ثانياً: أسباب التضخم
37	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم وعلاقته بالموشرات الاقتصادية
37	أولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
39	ثانياً: العلاقة بين التضخم والموشرات الاقتصادية الكلية
39	المطلب الرابع: سياسات علاج التضخم
40	أولاً: السياسة النقدية في معالجة التضخم
42	ثانياً: السياسة المالية في معالجة التضخم
43	المبحث الثاني: المنهج النقدي والثلاثية المستحيلة
43	المطلب الأول: المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار
43	أولاً: عموميات حول المنهج النقدي
44	ثانياً: تفسير المنهج النقدي للمرونة الأسعار
49	ثالثاً: الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي للأسعار المرنة
49	المطلب الثاني: المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار
50	أولاً: فرضيات المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار
50	ثانياً: معادلات المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار
52	المطلب الثالث: الثلاثية المستحيلة
54	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف
54	المطلب الأول: الاطار العام لنموذج مندل فلمنج

54	أولاً: فرضيات نموذج مندل فلمنج
55	ثانياً: وصف نموذج مندل فلمنج
55	ثالثاً: معادلات نموذج فلمنج
56	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت
56	أولاً: في حالة حركية رؤوس الأموال
56	ثانياً: في حالة عدم حركية رؤوس الأموال
59	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن
62	خلاصة الفصل
92-63	الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم
64	تمهيد
65	المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر
65	المطلب الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري في الفترة 1962-1986
65	أولاً: نظام الربط بعملة واحدة (1962-1973)
66	ثانياً: نظام الربط بسلة من العملات (1974-1986)
67	المطلب الثاني: تطور نظام صرف الدينار الجزائري في الفترة 1987-1993
68	أولاً: الانزلاق التدريجي (1987-1991)
69	ثانياً: التخفيض الصريح (1991-1994)
70	المطلب الثالث: تطور نظام صرف الدينار الجزائري من 1994 إلى الآن
70	أولاً: نظام جلسات التثبيت
71	ثانياً: سوق الصرف البيئية
72	المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر
73	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر
74	أولاً: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999)
75	ثانياً: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2015)
76	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر
78	أولاً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999)
78	ثانياً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2015)
79	المطلب الثالث: طبيعة التضخم في الجزائر
79	أولاً: أنواع التضخم في الجزائر
80	ثانياً: أسباب التضخم في الجزائر

81	ثالثا: مؤشرات التضخم في الجزائر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)
84	المبحث الثالث: واقع التضخم في مختلف أنظمة أسعار الصرف في الجزائر
84	المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال نظام سعر الصرف الثابت (1994-1986)
84	أولا: حالة التضخم عند الانزلاق التدريجي (1991-1987)
86	ثانيا: حالة التضخم عند التخفيض الصريح (1994-1991)
86	المطلب الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال نظام التعويم المدار 1994 الى الآن.
86	أولا: تطور التضخم في الجزائر في الفترة (1994 - 2000)
87	ثانيا: تطور التضخم في الجزائر في الفترة (2001 - 2015)
92	خلاصة الفصل
97-93	الخاتمة العامة
94	الخلاصة العامة
95	1. اختبار الفرضيات
96	2. نتائج البحث
97	3. التوصيات البحث
97	4. آفاق البحث
104-98	قائمة المراجع
107-105	الملاحق

### فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	تطور أنظمة الصرف الثابت خلال فترة (1996-1980)	الجدول: (01)
22	خصائص الاقتصاد والنظام المتبع	الجدول: (02)
25	ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Ghosh وآخرون	الجدول: (03)
26	ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Bulbula et Otker-Robe	الجدول: (04)
59	تأثير السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت	الجدول: (05)
61	فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف ومختلف درجة حركية رؤوس الأموال	الجدول: (06)

67	تحديد الدينار الجزائري بالاعتماد على سلة من أهم العملات	الجدول: (07)
69	تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1987 إلى 1991	الجدول: (08)
73	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	الجدول: (09)
76	تطورات المقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	الجدول: (10)
82	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	الجدول: (11)
85	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال نظام الصرف الثابت الفترة 1986-1994	الجدول: (12)
85	تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار اثر نظام الصرف الثابت الفترة 1986-1994	الجدول: (13)
87	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال نظام التعويم المدار الفترة 1994-2000	الجدول: (14)
87	تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار اثر نظام التعويم المدار 1995-2000	الجدول: (15)
88	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2015	الجدول: (16)

### فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	المستويات الثلاثة لبروتن وودز	الشكل: (01)
46	تأثير التغير في الطلب والعرض على النقود على معدل سعر الصرف	الشكل: (02)
48	أثر تغير المعروض النقدي على مستوى الأسعار ومعدل الصرف	الشكل: (03)
53	الثالوث المستحيل لمندل فلمنج	الشكل: (04)
57	تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل ثبات أسعار الصرف وحركية رؤوس الأموال	الشكل: (05)
58	تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل ثبات أسعار الصرف وعدم حركية رؤوس الأموال	الشكل: (06)

60	تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل مرونة أسعار الصرف ومختلف درجة حركية رؤوس الأموال	الشكل: (07)
89	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2015	الشكل: (08)
90	متوسط معدلات التضخم حسب أنظمة الصرف المتبينة في الجزائر	الشكل: (09)

### فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
106	مقابلات الكتلة النقدية	الملحق: (01)
106	الوضعية النقدية	الملحق: (02)
107	مؤشر أسعار الاستهلاك	الملحق: (03)
107	تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك	الملحق: (04)

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

احتل الاهتمام بسعر الصرف مكانة أساسية في مختلف دول العالم من أجل تجسيد هذا الإطار التنظيمي، لأنه يعتبر نقطة محور أساسية يتم من خلالها ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، ولذلك يتم اعتباره من بين المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى نجاح الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي، وأيضا يعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو من الدول المتخلفة.

ولهذه الاعتبارات ركز معظم الاقتصاديين المعاصرين و متخصصي المالية الدولية جل اهتمامهم منصبا على دراسة نظم أسعار الصرف بحثا عن نظام نقدي دولي مستقر والذي اتخذ عدة أشكال تمثلت في تبنيه لأنظمة التثبيت تارة وأنظمة التعويم تارة أخرى، حيث عرف العالم منذ سنة 1870 تطورات لعدة أنواع رئيسية من نظم الصرف ابتداء بقاعدة الذهب مرورا بنظام نقدي ما بين الحربين العالميتين، ثم ظهور ما يعرف بنظام بروتن وودز وأخيرا النظام النقدي الحالي، فكانت هذه التطورات على مستوى النظام النقدي تدريجية، كان أهمها انهيار نظام بروتن وودز الذي انبثق عنه عدد كبير من تصنيفات أنظمة الصرف متمثلة في نظام تثبيت سعر الصرف و نظام التعويم الحر، وأيضا تصنيفات أخرى وسيطة بين هذين النظامين، حيث أصبحت هذه الدول مخيرة في تبني إحدى هذه النظم بما يتماشى مع اقتصادها.

ويعتبر التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في مختلف دول العالم، حيث عرفت ظاهرة ارتفاع الأسعار امتدادها عبر التاريخ، من خلال اختلاف معدلات التضخم من فترة إلى أخرى ما بين الارتفاع والانخفاض مسايرة كافة الأنظمة الاقتصادية سواء كانت دولا متقدمة أو متخلفة، ومن خلال التجارب والخبرات تبين أن التأثير الفعال على معدلات التضخم يكون من خلال فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف، ولذلك كان موضوع السياسة النقدية في ظل المنهج النقدي من أكثر المواضيع التي طرحت للنقاش بين مختلف علماء الاقتصاد، وبهذا الصدد قام العالمان الاقتصاديان ماندل و فليمنج بدراسات موسعة لها في ظل مرونة وجمود الأسعار.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة كغيره من الدول المائلة تحولا هاما بانقاله من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد حر مبني على أسس السوق فشهد مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع سواء بصفة ذاتية أو من خلال مساعدة مختلف مؤسسات النقد الدولية، منذ مطلع التسعينات في إطار برنامج التعديل الهيكلي والتي كان من بينها إصلاحات تمس مستوى نظام سعر الصرف.

ونتيجة لهذا التحول عرفت معدلات التضخم ارتفاعا غير مسبوق عالي في بداية التسعينات، خاصة بعد التحرير الجزئي لأسعار سنة 1989 والذي تواصل إلى غاية 1994، إلا أنه شهد تراجعا قياسيا سنة 2000 نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمساعد مؤسسات النقد الدولية وذلك مرورا بمختلف مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر التي انتقلت من نظام التثبيت إلى سلة من العملات إلى نظام التعويم المدار.

## 1. الإشكالية

تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بأنظمة أسعار الصرف بأن هناك دورا بارزا لهاته الأنظمة المختلفة في مكافحة ظاهرة التضخم أو التقليل من حدته وذلك حسب السياسات الاقتصادية المنتهجة في كل اقتصاد، وعلى ضوء ما سبق يطرح الإشكال الرئيسي الآتي:

كيف ساهمت أنظمة أسعار الصرف في الجزائر في مكافحة ظاهرة التضخم أو التقليل من حدته خلال الفترة (1990 - 2015)؟

## 2. التساؤلات الفرعية

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية تنبثق جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- فيما تتمثل أهم الترتيبات الحديثة لأنظمة أسعار الصرف المختلفة؟
- ما هي مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر منذ سنة 1990 الى الآن؟
- ما هو نظام سعر الصرف الأكثر مردودية للحد من معدلات التضخم في الجزائر؟

## 3. فرضيات البحث

للإحاطة بحوثيات البحث سمحت التساؤلات المطروحة بصياغة فرضية رئيسة مفادها أن:

أنظمة أسعار الصرف لها دور بالغ الأهمية في التقليل من مستويات التضخم وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

تتولد عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية كالاتي:

- تنوعت ترتيبات أنظمة أسعار الصرف المختلفة إلى ترتيبات رسمية أقرها صندوق النقد الدولي و ترتيبات غير رسمية أقرها مفكرون اقتصاديون نتيجة تطور النظام النقدي العالمي.



- مر نظام صرف الجزائر خلال مراحل تطوره بعدة أنظمة انطلاقا بنظام الصرف الثابت مرورا بنظام الصرف الوسيط وصولا الى النظام الحالي والمتمثل في نظام التعويم المدار.
- قامت الجزائر بإتباع نظام الصرف المرن للتقليل من حدة التضخم.

#### 4. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال عدة اعتبارات نظرية وعملية تتمثل في ما يلي:

- الإضافات العلمية التي تقدمها الدراسة باعتبار أنظمة أسعار الصرف والتضخم أصبحا الشغل الشاغل للخبراء في مجال المالية الدولية للبحث عن نموذج ملائم يضمن استقرار الاقتصاد الكلي.
- الدور الذي يلعبه نظام سعر الصرف في تحديد مدى نجاح الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي
- اعتبار سعر الصرف المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، لذا وجب الاهتمام باختيار نظام سعر صرف ملائم.

#### 5. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة في جانبها النظري إلى:

- التعرف على أنظمة أسعار الصرف وذلك عبر مختلف تطورها التاريخي إلى غاية الآن.
- إبراز مختلف الأدبيات النظرية لظاهرة التضخم وأهم النظريات المفسرة له.
- الوقوف على فعالية السياسة النقدية في ضل مختلف أنظمة أسعار الصرف.

كما تهدف هذه الدراسة في جانبها التطبيقي إلى:

- إبراز دور مختلف أنظمة أسعار الصرف في كبح جماح ظاهرة التضخم على مستوى الجزائر.
- التعرف على مختلف مراحل تطور نظام الصرف الجزائري.

#### 6. أسباب اختيار موضوع البحث

إن اختيار الموضوع له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالاتي:

- اكتساب الموضوع أهمية كبيرة في الدراسات النقدية والمالية الدولية.
- تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية، بالإضافة إلى طبيعة التخصص "نقود ومالية".

- اختيار فترة الدراسة من 1990 إلى غاية 2015 يعود سببه إلى معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر التي بدأت في هذه الفترة تظهر عليها تغيرات جوهرية سواء من حيث التنفيذ، الاستقلالية وترتيب الأهداف...إلخ.

## 7. حدود البحث

لتبسيط الدراسة النظرية على أرض الواقع تم تحديد الحيز المكاني المساعد على ذلك وهو الجزائر، أما أما الإطار الزمني للدراسة فهو يغطي الفترة مابين 1990 إلى غاية 2015.

## 8. منهج البحث

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته تم الاعتماد على المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية عموماً وذلك كما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال وصف ظاهرة البحث وتشخيصها بالتعرض إلى المفاهيم العامة المتعلقة بأنظمة أسعار الصرف و التضخم.
- **المنهج التاريخي:** من خلال سرد التطور التاريخي لأنظمة أسعار الصرف بصفة عامة وعلى مستوى الجزائر بصفة خاصة.

## 9. تقسيم البحث

تم تقسيم موضوع الدراسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة كما يلي:

- **الفصل الأول:** سيتم التعرض في هذا الفصل إلى عموميات حول سعر الصرف والتطور التاريخي لأنظمة أسعار الصرف بالإضافة إلى مختلف تصنيفاتها.
- **الفصل الثاني:** أما في هذا الفصل سيتم تبسيط الضوء على ظاهرة التضخم، مع المرور بالمنهج النقدي والثلاثية المستحيلة، ومن ثمة دراسة فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة أسعار الصرف.
- **الفصل الثالث:** تم فيه استعراض دراسة حالة الجزائر من خلال التطرق إلى تطور نظام صرف الدينار الجزائري ثم مراحل تطور السياسة النقدية والتضخم وفي الأخير نظرة على واقع التضخم في مختلف أنظمة أسعار الصرف التي مرت بالجزائر.

## 10. مشاكل وصعوبات البحث

من أهم المشاكل والعوائق التي واجهت طريق البحث:

- اختلاف و تضارب الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر ومن مواقع رسمية خاصة الدولة الجزائرية خاصة بنك الجزائر الديوان الوطني لإحصاء مما يؤدي إلى إرباك الطالب خاصة فيما يتعلق بالنسب المئوية التي يبني عليها التحليل.
- تشغل الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة، ما يصعب الإمام بجميع جوانبه.
- تأخر إنجاز الفصل التطبيقي وقصر الفترة الممنوحة لإنجاز الدراسة.

الفصل الأول  
أنظمة أسعار  
الصرف

### مقدمة الفصل

شكلت المراحل التي مرت بها المبادلات الدولية على اختلاف عملاتها صعوبة في إجراءها، هذا ما أدى إلى إيجاد علاقة تبادلية بين هذه العملات، هذه العلاقة عرفت بسعر الصرف الذي حظي بأهمية كبرى باعتباره الأساس في تحديد الأسعار بين الدول، أخذ بعين الاعتبار السياسة الاقتصادية التي تحدد طبيعة نظام الصرف المتبع.

كما عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة صرف مختلفة تهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل العملات، ومع التطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف في ظل نظام قاعدة الذهب وصولاً لنظام سعر الصرف ما بعد انهيار بروتن وودز لمواجهة تلك التطورات.

ومنذ السبعينات تطورت نظريات سعر الصرف بصفة مستمرة بعد انهيار نظام بروتن وودز والذي سبب هزات قوية في أسعار الصرف، أما فترة التسعينات فقد عرفت نظم أسعار الصرف في الاقتصاديات الناشئة أزمت مالية حادة ومنه برزت مختلف ترتيبات أنظمة أسعار الصرف.

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا الفصل مختلف الجوانب المتعلقة بأنظمة أسعار الصرف من خلال

المباحث التالية:

**المبحث الأول: عموميات حول أسعار الصرف**

**المبحث الثاني: التطور التاريخي للأنظمة أسعار الصرف**

**المبحث الثالث: ترتيبات أنظمة أسعار الصرف**

### المبحث الأول: عموميات حول أسعار الصرف

إن الأهمية المتصاعدة للعلاقات التجارية والمالية بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية والذي دفع بالتعامل بالعملة الأجنبية من أجل إتمام المعاملات التجارية والمالية التي تنشأ بينهم، الأمر الذي يجعل من سعر الصرف محط اهتمام كبير من كافة المستثمرين والاقتصاديين، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف.

### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

دفعت الصعوبات التي واجهت الدول الأكثر اندماجاً على العالم الخارجي إلى توجيه سياستها نحو استخدام سعر الصرف، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

### أولاً: تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه:

عبارة عن قيمة إحدى العملات مقارنة بقيمة عملة أخرى، وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وهو ثمن عملة ما مقوم في شكل عملة لدولة أخرى، أو هو نسبة أو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، وتعتبر لهذا الغرض إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.<sup>1</sup>  
هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.<sup>2</sup>  
هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، وهو أيضاً عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.<sup>3</sup>

من خلال ما سبق من التعاريف المختلفة لسعر الصرف وتعددتها إلا أن جوهرها واحد وجد متقاربة، فهو السعر الذي من خلاله يمكن استبدال عملة محلية بعملة أخرى، فهو علاقة تربط بين عملتين واحدة وطنية والأخرى أجنبية.

### ثانياً: خصائص سعر الصرف

يمكن إيجاز أهم خصائص سعر الصرف في النقاط الآتية:

**1- تسوية المدفوعات الدولية:** تعتبر من أهم خصائص سعر الصرف في السوق، إذ يتم تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المعاملات التجارية (سلع وخدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها كالقروض والاستثمارات وغيرها، كذلك يحتاج السياح إلى العملات الأجنبية عند التنقل بين البلدان المختلفة،

<sup>1</sup> كمال آل الشبيب دريد، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص: 37.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 44.

<sup>3</sup> سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص:

ويقوم بتسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة\* التي تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، أو عن طريق طرق أخرى عديدة.<sup>1</sup>

**2- التحكيم أو المراجعة:** وهي عملية الاستفادة من وجود فروق في الأسعار بين العملات في أسواق الصرف المختلفة وهدفها تحقيق الربح،<sup>2</sup> وتحدث هذه العمليات بشكل مستمر طالما كانت هناك فروقات في سعر صرفها بين الأسواق، والوظيفة الأساسية لعمليات الموازنة هي تضيق الفروق في الأسعار زمنياً ومكانياً فيتحقق للعملة في مختلف الأسواق أسعار ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً، فيؤدي إلى استقرار سعر صرفها تحت قاعدة الطلب والعرض.<sup>3</sup>

**3- التغطية:** ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي تغطية الوضع المفتوح المتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.<sup>4</sup>

**4- المضاربة:** ويقصد بالمضاربة التعامل بسوق العملات الأجنبية بهدف تحقيق الربح من خلال التعاقد على شراء عملة أجنبية معينة بسعر محدد الآن وبيعها في تاريخ لاحق أي في المستقبل بسعر أعلى بناء على توقعات محسوبة من قبل المتعاملين والمحليلين ومن بيوت الخبرة المالية، وهناك احتمال ربح أو خسارة، وهي عكس التغطية لأنه مقبل على المخاطرة في المتاجرة بأسعار الصرف بأمل الحصول على الأرباح.<sup>5</sup>

### المطلب الثاني: أنواع وأهمية سعر الصرف

بعد التطرق إلى المفهوم العام لسعر الصرف، سوف يتم ذكر كل من أنواعه وأهميته على مستوى سوق الصرف على التوالي.

#### أولاً: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف، سوف يتم ذكر أهمها فيما يلي:

**1- سعر الصرف الاسمي:** يعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهذا السعر الاسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات الشراء أو البيع للعملات حسب أسعار هذه العملات (المعلنة) بين بعضها البعض، وقد تتعدد أشكال سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو السعر

\* المقاصة: هي تقنية تتعامل بها عادة الشركات متعددة الجنسيات لتسوية الديون أو الحقوق بينهم من أجل التقليل من المخاطر.

<sup>1</sup> كمّال آل الشبيب دريد، مرجع سابق، ص: 40.

<sup>2</sup> محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 218.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 38.

<sup>4</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار الفجر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 105.

<sup>5</sup> كمّال آل الشبيب دريد، مرجع سابق، ص: 60.

## الفصل الأول: أنظمة أسعار الصرف

المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وإلى سعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.<sup>1</sup>

**2- سعر الصرف الحقيقي:** ويعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة.<sup>2</sup> ويعرف أيضا بأنه يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.<sup>3</sup>

**3- سعر الصرف الفعلي:** ويعرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، ويقاس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.<sup>4</sup>

وينقسم سعر الصرف الفعلي إلى سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي:

**3-1- سعر الصرف الفعلي الاسمي:** لقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل **Hirsch Higin** سنة 1970 والذي افترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل.<sup>5</sup>

**3-2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو المتوسط الهندسي المنقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلاً بالفرق المنقل للأسعار الأجنبية والمحلية.<sup>6</sup>

### ثانياً: أهمية سعر الصرف

يمكن إيجاز أهمية سعر الصرف في النقاط الآتية:

- يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري.
- يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو أداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر صرف النقد كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

<sup>1</sup> عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص: 115، 116.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص: 27.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 104.

<sup>4</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص: 104.

<sup>5</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص: 29.

<sup>6</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي لتخطيط، مجلة جسر التنمية، عدد 23، الكويت، 2003، ص: 03.



- كون سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.
- يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا، وترتفع أسعار السلع المستوردة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة لأسعار الصرف

من أهم النظريات المفسرة لأسعار الصرف نجد نظرية تعادل القدرة الشرائية ونظرية تعادل سعر الفائدة واللتين سنقوم بالتعرض لهما كما يلي:

#### أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وإن كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فإن فضل صياغة هذه النظرية بصورتها (المطلقة - النسبية) يرجع إلى الاقتصادي السويدي **Gustav Cassel** في بداية العشرينات من القرن العشرين.<sup>2</sup>

وتوفر نظرية تعادل القوة الشرائية الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عملتين، والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين.<sup>3</sup>

وتعتمد نظرية **Gustav Cassel** على صيغتين أساسيتين هما الصيغة المطلقة والصيغة النسبية:

**1- الصيغة المطلقة:** تقرر نظرية تعادل القوة الشرائية بصيغتها المطلقة أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.

فإذا افترضنا أن **E** تشير إلى معدل الصرف، **P** تشير إلى مستوى الأسعار المحلية، **P\*** تشير إلى مستوى الأسعار الأجنبية، فإن التعبير عن الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية تأخذ الشكل التالي:

$$E = P/P^*$$

ومن ثمة فإن مفهوم تعادل القوة الشرائية يقضي بأن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل والخارج، فإذا كان مستوى الأسعار المحلية (ألمانيا مثلا) يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية

<sup>1</sup> موسى بوخالري لحو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية "دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2011، ص: 120، 121.

<sup>2</sup> نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف "دراسة تحليلية مقارنة"، شركة فاس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص: 22.

<sup>3</sup> بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص: 122.

(الولايات المتحدة الأمريكية) فإن هذا يتطلب وفقا للمعادلة السابقة أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار) بوحدين من العملة الوطنية (المارك) وذلك لأن القوة الشرائية للدولار الأمريكي تساوي ضعف القوة الشرائية للمارك الألماني، وبالتالي يمكن القول (وفقا للمثال) أن تكلفة شراء سلعة أو خدمة في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تساوي تكلفة شرائها في ألمانيا.<sup>1</sup>

**2- الصيغة النسبية:** تعتمد الصيغة النسبية على مستوى التغير في الأسعار ويكون معدل تغير سعر الصرف خلال فترة زمنية معينة مساو للنسبة بين معدلات التغير في مؤشرات الأسعار لنفس الفترة الزمنية أي:

$$E = E_0 \cdot P_1 / P^*_1$$

حيث  $P_1$  و  $P^*_1$  هما على التوالي التغير في الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية بين اللحظتين  $t_0$  و  $t_1$ .  
 $E_1$ : سعر الصرف التوازني الجديد.

$E_2$ : سعر لصرف التوازني الأولي.

تدل هذه العلاقة للصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية على أن معدل التغير في سعر الصرف يساوي الفرق بين معدل التضخم بين الدولتين المعنيتين أي:<sup>2</sup>

$$E = \pi - \pi^*$$

$E$ : هو معدل تغير سعر الصرف

$\pi$ : هو معدل التضخم المحلي

$\pi^*$ : هو معدل التضخم الأجنبي.

ثانيا: نظرية تعادل سعر الفائدة

خلال فترة استخدام قاعدة الذهب اكتشف صانعو السياسة المالية والنقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدول، فعند زيادة إحدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة والعكس صحيح، وبذل ذلك على أن سعر الأصول يلعب دورا في تقلبات أسعار الصرف. وقد طور **كينيس** في 1923 حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة ليربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم.<sup>3</sup>

إن تحرك أسعار الفائدة في السوق الدولية يمكن أن يساعد على فهم تطور أسعار الصرف في المدى القصير، وتأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم بافتراض وجود عملتين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 22، 23.

<sup>2</sup> سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص: 123.

<sup>3</sup> كامل آل الشيبب دريد، مرجع سابق، ص: 40.

<sup>4</sup> موسى بوخاري لولو، مرجع سابق، ص: 131.

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق في معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.<sup>1</sup>

وتضم هذه النظرية أيضا قسمين مختلفين هما:

- 1- **تعادل سعر الفائدة المغطى:** حيث يصف هذا القسم العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة في السوق الحالية، والسوق المستقبلية تبعا للسندات وقيود اقتصادية في بلدين مختلفين.
- 2- **تعادل سعر الفائدة غير المغطى:** حيث يصف هذا القسم العلاقة بين السوق الحالية وسعر الصرف المتوقع بأسعار فائدة اسمية وذلك تبعا لسندات وقيود اقتصادية في بلدين مختلفين.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: التطور التاريخي لأنظمة أسعار الصرف

شهد العالم منذ أكثر من مائة عام ثلاثة أنماط رئيسية من نظم الصرف، فشهد أولا نظام الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب خلال الفترة (1880-1914)، كما ساد أيضا بين عامي (1925-1925)، وشهد ثانيا نظام التعويم المدار للعملات في الفترة (1918-1929) وشهد ثالثا نظام بريتون وودز الذي استمر خلال الفترة (1944-1973).

وسيتيم في هذا المبحث التطرق إلى مختلف مراحل هذه النظم وتطورها عبر التاريخ.

### المطلب الأول: نظام سعر الصرف في ظل نظام قاعدة الذهب

عرف هذا النظام خلال القرن التاسع عشر عندما قامت بتطبيقه الدول الكبرى في ذلك الوقت مثل (انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا). وكذلك وجدت هذه القاعدة تطبيقها لها في أوائل القرن العشرين حتى الخروج عليها في عام 1914 بسبب الحرب العالمية الأولى، وكذلك طبقت في النصف الثاني من العشرينات وحتى أوائل الثلاثينات.

وتملك الدولة في ظل هذا النظام عملة قابلة للتحويل بحرية إلى الذهب، إذ كان الذهب هو القاعدة والأساس الذي تستمد إليه العملات المختلفة في تحديد قيمتها، إذ تقوم كل دولة بتحديد قيمة عملتها في شكل وزن معين من سبيكة الذهب، وبدرجة نقاء معينة وتكفل الدولة للأفراد في ظل هذا النظام حرية بيع وشراء الذهب، وكذلك تصديره واستيراده، وفي ظل هذا النظام يعتبر الذهب مثل أي عملية يستخدم في تسوية المعاملات بين الدول.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 120.

<sup>2</sup> كامل آل الشيب دريد، مرجع سابق، ص: 41.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر (1974-1981) ث"، دار النهضة العربية، القاهرة،

مصر، 2001، ص: 11، 12.

وقد كانت بريطانيا من أهم الدول المشجعة للتعامل بهذه الصورة، وذلك من خلال قدرتها على سحب سندات على خزينتها لصالح الدول التي تخضع لسيطرتها دون اللجوء إلى استخدام أو هدر مواردها التي تمتلكها من ذهب.<sup>1</sup>

ومع ذلك لم يكن العالم يسير بعد على نظام الذهب الدولي، إذ كانت إنجلترا هي البلد الوحيد الذي وضع الذهب هذا الموضوع الفريد، وكانت الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية الرئيسية يسير على نظام المعدنين، ولم يبدأ التحرك التام نحو الذهب إلا بعد عام 1870، إذ انه فيما بين عامي 1870 و1878 قامت ألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا والدول الإسكندنافية باعتماد الذهب على انه نظامها الوحيد، وأما الولايات المتحدة فقد تخلت عن نظام المعدنين بشكل رسمي في عام 1893.<sup>2</sup>

حيث انه وقبل الحرب العالمية الأولى بنصف قرن تم تطبيق هذا النظام، ثم تم تطبيقه مرة أخرى ولفترة قصيرة خلال العشرينيات من القرن، وعليه فان معظم الدول قد اتبعت هذا النظام، ويقضي هذا النظام استقرار أسعار الصرف للدولة المتبعة له، وبالتالي تخفيف الاختلالات في موازين المدفوعات في الدول من خلال تغيير مستويات الأسعار والإنتاج فيها. وأيضا تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار الصرف، حيث أن أسعار الصرف في هذه الحالة ثابتة ولا تتذبذب إلا في نطاق ضيق بين حدي دخول وخروج الذهب ويترتب على ذلك انخفاض المخاطر التي عادة ما تصاحب التجارة الدولية جراء تغيير قيمة العملة وبالتالي تشجيع التجارة الدولية وتعزيز ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد الوطني، غير أن لقاعدة الذهب عيبا وهو أن ثبات سعر الصرف الأجنبي قد يؤدي إلى حدوث انكماش في الاقتصاد المحل للدولة والانخفاض في الأسعار وفي الناتج المحلي الإجمالي والدخل العمومي والتوظيف. وان الاستقرار الخارجي الذي تحققه قاعدة الذهب عن طريق ثبات أسعار الصرف إنما يكون حساب الاضطراب في الاقتصاد المحلي عن طريق تغيير مستويات الأسعار والدخل.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من انهيار قاعدة الذهب وأمسى هذا النظام من أدبيات الموضوع، فقد كان منتظروه يعتقدون بدوره الأساس في ربط عملات العالم خلال شبكة تضمن قابلية هذه العملات إلى التحويل إلى بعضها من خلال الذهب. وما ترتب عليه من استقرار الأحوال النقدية والمالية عبر العالم خلال فترة عمل هذا النظام، وفي المقابل فإن هناك من يرى انه وان كان نظام سعر الصرف يعني استقرار عملة كل دولة أو ما يعرف بالاستقرار الخارجي ولكنه كان بالتأكيد على حسب الاستقرار في شكل السماح بالتغيرات في مستويات الأسعار المحلية لحساب استقرار أسعار الصرف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> طاهر فاضل البياني، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 47.

<sup>2</sup> فيكتور مورجان، تاريخ النقود، ترجمة: نور الدين خليل، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1993، ص: 187.

<sup>3</sup> سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري، عمان، الأردن، 2010، ص: 289، 290.

<sup>4</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 163.

### المطلب الثاني: نظام سعر الصرف في فترة ما بين الحربين

أدى انفجار حمى الحرب العالمية الأولى في عام 1914 إلى انهيار قواعد اللعبة التي قام عليها نظام الذهب، فقد اضطرت الحكومات إلى إيقاف شرط تحويل الأوراق إلى ذهب، وتكون بذلك قد أعلنت السعر الإلزامي للأوراق النقدية التي تحولت إلى نقود نهائية وباتت تتمتع بقوة الإبراء العام المستمدة من قانون الدولة التي تصدرها، ومن ناحية ثانية باتت تصدير واستيراد الذهب عملية محفوفة بالخطر نظرا لتعرضها للقرصنة أو العمليات الحربية أثناء نقلها من دولة إلى أخرى.<sup>1</sup>

لقد غيرت الحرب هيكل الاقتصاد العالمي وأصبح من المستحيل أن تستر قاعدة الذهب بشكلها الذي ساد قبل الحرب، ومن أهم تلك التطورات خسارة لندن لمكانتها باعتبارها المحور الوحيد للتجارة والتمويل الدوليين، فقد اعتمدت الدول الأوروبية التي كانت في حرب ضد ألمانيا بشكل كبير على الواردات الأمريكية، كما بدأ العجز التجاري الأوروبي والفائض الأمريكي يتزايدان بشكل كبير نتج عنه حركات مالية كبيرة أدت إلى إعادة التوزيع العالمي للأصول والالتزامات على المدى الطويل مؤدية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الانتقال من وضعية مدينة أمام الخارج إلى وضعية دائنة للخارج، ومن جهة أخرى، حصل هناك تعديل عميق في وضعيات المقرضين في المدى القصير للدول يعتمد على صعود وظهور دولة للاقتصاد الدولي من خلال تراكم موازين الدولار، أما فيما يتعلق بالاقتصاد البريطاني، فبالإضافة إلى التراجع الكبير الذي شهده، فقد كانت هناك أيضا أزمة حادة خلال سنوات 1920، دفعت بالقوى الرئيسية في أوروبا إلى ضرورة تحديد نظام نقدي دولي جديد لا يرتكز فقط على الجنيه الإسترليني والذهب.

وقد تجسد ذلك في انعقاد مؤتمر جنوه في أبريل 1922 في محاولة لإعادة بناء وترتيب أمور النظام النقدي حيث لم تشارك الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمي، ولكنها لعبت دور مهم في التوجيهات المقدمة حيث تقرر التخلي عن قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى قطع ذهبية، وحصر هذه القابلية فقط بالسبائك الذهبية التي قد تستخدم من أجل تمويل الصفقات الدولية الكبرى، وأيضا الإقرار رسميا بقبول العملات (الصعبة منها) كاحتياطات إلى جانب الذهب تحتفظ بها البنوك المركزية.<sup>2</sup>

وعليه انتقل النظام الجديد من قاعدة الذهب إلى قاعدة الصرف بالذهب التي تعني عدم وجود ارتباط مباشر بالذهب، أي أن الدولة التي تتبنى هذا النظام سوف لن تثبت عملتها بالذهب، وإنما تربط عملتها بعملة صعبة تكون فيها هذه الأخيرة مباشرة بالذهب، كما يستلزم وجود عمليات رئيسية لديها دور أكثر أهمية تسمى بالعمليات المحورية، ولعل أهم عملتين تشكلان قطبي قاعدة الصرف بالذهب هما الجنيه الإسترليني في المقام

<sup>1</sup> بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 17.

<sup>2</sup> سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص 16.

الأول، لأنه كان يلعب دور القاعدة الدولية الضمنية تحت غطاء الذهب بالإضافة أيضا إلى الدولار الذي أصبح بعد الحرب العالمية الأولى ظاهرة جديدة بالكامل.<sup>1</sup>

ويمكن القول بأن النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى كان نظام الصرف بالذهب، وهو يتميز عن نظام (قاعدة الذهب) للفترة السابقة للحرب، غير أنه كان أكثر مرونة مع توسع حجم المعاملات الاقتصادية الدولية، واعتبر كمرحلة انتقالية للتحوّل من نظام (قاعدة الذهب) في صيغته التقليدية وبكل أسسه الصارمة إلى نظام يدعم دور الدولار للأمريكي كقاعدة للسيولة الدولية فزاد الاهتمام بكيفية إدارة سياسات البنوك المركزية العالمية للاحتفاظ باحتياطات من الذهب والعملات القابلة للتحويل الدولي وذلك لإحكام السيطرة على النظام التقليدي العالمي من خلال الدور المتزايد للدولار الأمريكي كوسيلة لمدفوعات الدولية.<sup>2</sup>

وأمام الضغوطات التي صاحبت الأوضاع النقدية العالمية خلال الثلاثينات والتخفيضات التنافسية للعملة، لم تستطع جبهة الذهب المقاومة فانهارت بدورها سنة 1936 معلنة بذلك تفكك قاعدة الذهب، وترك المجال أمام أنظمة نقدية عديدة في اقتصاد دولي هش، وبعد انتهاء الكساد واقترب الحرب العالمية الثانية، شعر معظم المراقبين أن العودة إلى الأوضاع المضطربة التي سادت فترة ما بين الحربين لن يكون مقبولا، وكان شعورهم أنه من الضروري تصميم نظام نقدي دولي يضمن قابلية التحويل للعملة والاستقرار النقدي.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: نظام سعر الصرف في ظل اتفاقية بروتن وودز

حتى لا يحصل ما حصل بعد الحرب العالمية الأولى، سارع المسؤولون عام 1944 إلى عقد مؤتمر دولي في مدينة بروتن وودز وذلك لوضع الأسس العامة لتنظيم النظام النقدي العالمي وتنمية التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، ولقد استند نظام بروتن وودز على دعامتين أساسيتين هما:

#### أولا: نظام الصرف بالذهب

ويشتمل على ما يلي:<sup>4</sup>

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وقابلية التحويل إليه بواقع 35 دولار للأوقية.
- تحديد أسعار صرف رسمية لعملة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على أساس الذهب والدولار.
- الذهب والدولار والعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى دولار أصبحت تكون احتياطات الدول من الصرف الأجنبي.

<sup>1</sup> سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص: 16، 17.

<sup>2</sup> معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 292.

<sup>3</sup> سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص: 17.

<sup>4</sup> طاهر فاضل البياني وروحي ميرال سمارة، مرجع سابق، ص: 55.

### ثانياً: مركز نقدي دولي (صندوق النقد الدولي)

ويعمل على تحقيق لأهداف التالية:

- الحافطة على ثبات أسعار الصرف المعلنة وعدم ارتفاعها وانخفاضها عن مستوى 1% من أسعار التعادل الرسمية.
- إتاحة قدر من السيولة الدولية تحت شروط معينة للدول الأعضاء لمواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها.
- ضبط تغير أسعار صرف العملات الوطنية لمواجهة العجز الجوهري في موازين المدفوعات ويتمثل في موافقته التلقائية على تخفيض قيم هذه العملات في حدود 10% تجنباً للتخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى نقدية خلال فترة ما بين الحربين.<sup>1</sup>

بعد خلق نظام نقدي دولي جديد عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، قد أصبح الدولار الأمريكي هو محور هذا النظام وأصبح هو نقطة الارتكاز في استقرار أسعار الصرف، هكذا عرف العالم في ظل هذا النظام قاعدة دولية جديدة هي قاعدة الدولار وهي العملة التي أصبحت عملة الاحتياطيات الدولية الأولى أو العملة الإرتكازية، وقد مر الدولار بمرحلتين أساسيتين متناقضتين، أدت في النهاية إلى انهيار نظام بروتن وودز يوم 15 أوت 1971 وذلك كما يلي:

- **مرحلة ندرة الدولار (1945-1985):** حيث لعب الدولار خلال هذه المرحلة أدواراً مختلفة، انطلاقاً من كونه نقداً دولياً، ليصبح فيما بعد نقد دولي ونقد احتياط.
- **مرحلة وفرة الدولار وبداية التطور البطيء للنظام (1959-1971):** حيث واجه ميزان المدفوعات الأمريكي عجزاً حاداً ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تمول عجزها الإجمالي من خلال خروج الذهب.<sup>2</sup>

ومع مرور الوقت وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن التضخم يتسارع في عقد الستينات، فوجدت أمريكا نفسها مع سعر صرف عالي القيمة، وعجز تجاري ضخم في نهاية عقد الستينات من القرن الماضي، ما جعل أمريكا تختار أن تخفض عملتها "الدولار" بصيغة العملات الأخرى بحيث أن صادرات أمريكا ترتفع واستيراداتها تتخفض، واعتقد صانعو السياسة في بقية الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب بدلاً من ذلك أن ترفع معدلات سعر الفائدة، فالمعدلات العالية لسعر الفائدة في أمريكا تجعل الأجانب في الخارج راغبين أكثر في الاستثمار في أمريكا العملات الأجنبية المخصصة لهذا الاستثمار بعدئذ تستعمل لتمويل

<sup>1</sup> طاهر فاضل البياني وروحي ميرال سمارة، مرجع سابق، ص: 55، 56.

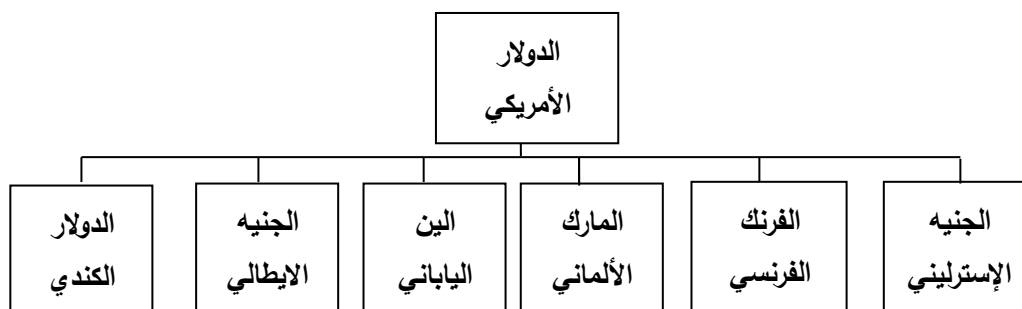
<sup>2</sup> سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص: 21، 22.

## الفصل الأول: أنظمة أسعار الصرف

الاستيرادات الفائضة عن الصادرات والتي كانت تكون العجز التجاري الأمريكي، وفي نهاية الأمر فإن المآزق قد تهشم خلال نشاط أمريكي من جانب واحد.<sup>1</sup>

مع مرور الوقت استعادت الدول الأوروبية عافيتها المفقودة في الحرب وأصبحت تمتع بفوائض مستمرة في ميزان مدفوعاتها، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على ذهب الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل ضغط على احتياطاتها الذهبية، ونظرا لعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فقدان هذه الاحتياطيات أعلن الرئيس نيكسون عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية لنظام التعويم.<sup>2</sup>

### الشكل رقم (01): المستويات الثلاثة لبروتن وودز



مصدر: سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملانم للجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2014، ص: 25.

### المطلب الرابع: نظام سعر الصرف بعد انهيار نظام بروتن وودز

في شهر ديسمبر من عام 1971، أي بعد أربعة أشهر من التوقف عن تحويل الدولار إلى الذهب، اجتمع ممثلو الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا واليابان في معهد **SMITH SONION** وأقر في هذا الاجتماع ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية هبوط قيمة الدولار مقابل الذهب بحوالي 08% وسمح بتغيير سعر صرف العملة بـ 2.25% بدل أن تحدد مجال التغير بـ 01% في اتفاقية بروتن وودز.

وفي شهر جويلية من عام 1972 أصبح الجنيه الإسترليني معوما بعد خضوع هذه العملية لتقلبات شديدة، ومن ثمة استمر ضعف الدولار لتخفيض قيمته تجاه الذهب بحوالي 10%.

وفي شهر فيفري 1972 ازداد نطاق التعويم ليشمل المزيد من العملات الأخرى، وذلك حتى انهار تماما نظام بروتن وودز لأسعار الصرف الثابتة وأنداك عقدت الدول الأوروبية الغربية في شهر مارس من عام 1973 وبمبادرة من فرنسا وألمانيا ما عرف باتفاقية الأفعى والتي قامت على تحرك أني لكافة القيم وحسب سلسلة من أسعار الصرف الثنائية وذلك اعتمادا على قيمة الدولار لعام 1971 كوحدة حساب وسمح لعملات

<sup>1</sup> محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 202، 203.

<sup>2</sup> موسى بوخاري لحو، مرجع سابق، ص: 136.



الدول المشاركة بالتعويم المقيد للصعود والنزول، فإذا تجاوزت عملتا بلدين المجال السابق للتغير 2.25% فإن على البنكين المركزيين (لهذين البلدين) التدخل لإعادة العملتين إلى المجال المسموح به.

غير أن استمرار التقلبات النقدية وكرد فعل لكساد الجنيه الإسترليني تركت بريطانيا الاتفاقية الأخيرة بعد أسبوع واحد فقط ثم انسحبت إيطاليا بعد ذلك في أوائل العام 1973، وكان هبوط قيمة الليرة سببا مباشرا لهذا الانسحاب، وأخيرا سمحت الدول الأخرى الباقية في الاتفاقية بتعويم عملاتها ولكن كمجموعة مقابل الدولار الأمريكي، غير أن تفكك الاتفاقية المعنية قد ازداد وضوحا بعد خروج فرنسا في عام 1974 ثم عودتها في 1975 وأخيرا انسحابها نهائيا في عام 1976.<sup>1</sup>

وحقيقة الأمر أنه عندما تبنت الدول الصناعية سياسة التعويم عام 1973، لم يكن ذلك نابعا من اعتقادها بأن هذا النظام يعتبر نظاما نقديا أفضل، وإنما كان بسبب انهيار نظام أسعار الصرف الثابت، فكانت أوروبا تنتظر إلى نظام التعويم في البداية على أنه علاج مؤقت لأزمة عارضة تعود بعدها مرة أخرى لنظام أسعار الصرف الثابت، وعلى العكس من ذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه بالنسبة للنظام النقدي الذي يتبع في المستقبل فإنه يجب أن يترك لكل دولة حرية الاختيار بين نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام التعويم.

وكان من المتوقع في ظل تطبيق نظام التعويم أن يسود الاستقرار بين أسعار الصرف بعد انقضاء فترة من الزمن، غير أن هذه التوقعات لم تتحقق، إذ تفاوتت مستويات النمو والتضخم في اقتصاديات الدول المختلفة تفاوتًا كبيرًا مما أدى إلى وقوع تقلبات عنيفة في أسعار الصرف.

ولم تكن معظم الدول مستعدة لترك تحديد أسعار عملاتها لقوى السوق وحدها، وإنما طبقت سياسة التعويم المدار من خلال تدخلها في أسواق الصرف، وقد لجأت بعض الدول ذات العملات الضعيفة مثل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا إلى الاقتراض، وبعض الدول الأخرى إلى حظر تصدير رؤوس الأموال للخارج وبعض دول العملة الصعبة وضعت قيودا على تدفقات رؤوس الأموال إليها، كل هذه الإجراءات كانت تستهدف التحكم في قوى السوق التي تؤثر في تحديد سعر الصرف، وتتخذ كل دولة ما تراه مناسبًا من الإجراءات الاقتصادية التي تتفق والأولويات التي تحددها، فالبعض يضع استقرار الأسعار في قمة أولوياته في حين يركز البعض الآخر على معدل النمو وهكذا، وفي ظل هذه الظروف سوف يستمر الاختلال في المدفوعات الدولية وتصبح العودة إلى نظام سعر الصرف الثابت أمرا غير وارد في الوقت الحاضر.<sup>2</sup>

وعلى أية حال استمر نظام التعويم حتى الوقت الحاضر أي لأكثر من ثلاثة عقود، وقد تقلبت خلال هذه الفترة أسعار الصرف الثنائية بشكل كبير، فمثلا أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني قد هبط في إحدى السنوات بحوالي 50% فأصبح أمرا اعتياديا أن تتقلب أسعار الصرف لإحدى العملات

<sup>1</sup> معروف هوشيار، مرجع سابق، ص: 300.

<sup>2</sup> مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص ص: 51، 53.

بحوالي 10% في يوم واحد، وهذا ما ساد بشكل ملموس ومتكرر خلال الأزمة الآسيوية الأخيرة منذ عام 1997 وحتى يلاحظ استمرار الهبوط أو الصعود لأسعار المعنية فترة طويلة نسبياً.

وعلى ما سبق فإن تحولات البلدان المتخلفة نحو تعويم أسعار صرف عملاتها لا يعفي هذه البلدان من مشكلات أسواق الصرف وتقلباتها، لأن التعويم وخاصة الحر قد يعمق من اختلال أسواق الصرف الأجنبي، ويزيد من المضاربة فيها، وهذا ما قد ينعكس بتقلبات شديدة على التكاليف فتزداد مخاطر النشاط الاستثماري مع تقاوم حالة عدم التأكد.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: ترتيبات أنظمة أسعار الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة تغيرات في تطوره بدأ من قاعدة الذهب وانتهت بالنظام العائم، فترتيبات أنظمة الصرف تعتبر مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف وبالتالي سلوك سعر الصرف.

مع نهاية التسعينيات نتج تصنيفات جديدة لأنظمة الصرف والتي تقوم على جانبيين الأول يرتكز على التصريحات الرسمية للدول لدى صندوق النقد الدولي تبعاً لأنظمة الصرف الرسمية إلى غاية 1998 أما الجانب الثاني فانتقل إلى الأنظمة الفعلية لـ **Facto** وعدم التطابق بينهما أدى إلى تصنيف أنظمة الصرف حسب عدة ترتيبات.

### المطلب الأول: أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1978 "الترتيبات القديمة"

لقد كان نظام بروتن وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدورها بالذهب، حيث كانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، لكن كون أن المعاملات الدولية تلعب دوراً كبيراً في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به، الأمر الذي أدى إلى إعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971 منح تحويل الدولار إلى ذهب مما أدى انهيار نظام بروتن وودز،<sup>2</sup> فظهر على إثر ذلك أنظمة صرف متنوعة منح من خلالها صندوق نقد الدولي لأعضائه الحرية في اختيار نظام الصرف الملائم لها.

### أولاً: نظام أسعار الصرف الثابت

يعني هذا النظام أن سعر الصرف يكون حسب تسميته، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل العملة على أساس معين أو قاعدة معينة، سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية،<sup>3</sup> فقد غزى هذا النظام المعاملات التجارية الدولية لفترة طويلة متمثلاً بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام سبائك الذهب ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع التسعينيات فإن الصرف الثابت لم ينته بل استمر في صورة التثبيت إلى عملة رئيسية أو سلة من العملات كسلة حقوق الخاصة أو أي سلة أخرى يراها

<sup>1</sup> معروف هوشيار، مرجع سابق، ص: 302، 303.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 215.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص: 08.

مناسبة لمعاملته التجارية،<sup>1</sup> حيث كان في بداية الأمر يتحدد سعر بين العملات على نسبة ما تحتويه كل من عملة من الذهب كونه كان يمثل الاحتياطيات الدولية وقد ساد في قاعدة الذهب مثلا قبل 1914

كان: ذهب / 1FRF=0.3256g

و ذهب / 1USD=1.67g

إذن: سعر صرف الدولار هو:  $1.67/0.3256=5.18$

1USD=5.18FRF

هذه القاعدة سمحت سعر الصرف بالتغير في حدود ضيقة جدا، هي حدود تصدير واستيراد الذهب الذي تم بكل حرية، ومع تطور النظام النقدي الدولي تطور الأساس وأصبح الاستناد على سلة من العملات أو عملات أخرى لدولار والجنيه.<sup>2</sup>

تضطر الحكومة للدفاع عن قيمة العملة الوطنية عن طريق التدخل في سوق الصرف حيث تعتمد الحكومة على هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق توازن خارجي أي أن سعر الصرف الأجنبي بعملتها قد ارتفع (انخفاض قيمة عملتها) دافعا تيار الذهب إلى الخارج (Out Flow) فإنها سوف تقوم بإتباع سياسة انكماشية بغية تشجيع الصادرات وتقليل الواردات لزيادة الطلب على عملتها مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقاسا بعملتها (ارتفاع قيمتها) وبالتالي اقتربها من سعر القانوني لها. توظف السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لحمل البنوك على تقليص الائتمان وتحقيق أهداف السياسة الانكماشية ورفع معدلات الفائدة سيعمل على تقليل الإنفاق الكلي ومن ثم تخفيض الأسعار وتشجيع الصادرات وخفض الواردات وبالتالي وقف حركة خروج الذهب فضلا عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل الباحث عن الربح مما يسهم في إعادة التوازن الخارجي للدولة، وعلى عكس من ذلك عندما تجد الدولة أي سعر الصرف الأجنبي بعملتها بدأ ينخفض (ارتفاع قيمة عملتها) إلى حد الذي يسمح تدفق الذهب إلى الداخل مما يؤدي إلى سياسة توسعية بغية تشجيع الواردات على الصادرات لتقليل الطلب على عملتها ورفع سعر الصرف الأجنبي لعملتها (خفض قيمتها ليقترب من السعر القانوني لها وتتحقق هذه السياسة التوسعية عندما يحدث عكس تحقق سياسة انكماشية).<sup>3</sup>

### 1- أنواع نظم الصرف الثابت

يأخذ نظام الثابت عدة أنواع متمثلة في ما يلي:

1-1- أنظمة الربط المحكم: ويمكن إيجاز مختلف أنظمة الربط المحكم في ثلاث أنواع متمثلة في الدولار،

مجالس العملة، الاتحاد النقدي.

<sup>1</sup> عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص: 84.

<sup>2</sup> حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص: 67.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص: 86.

أ- **الدولة:** يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محليا تكون السياسة النقدية في نظام الدولة تابع ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي يستخدم عملته.

ب- **مجالس العملة:** نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة ودور المقرض الأخير.

ج- **الاتحاد النقدي:** تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد (كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالجماعة المالية الإفريقية).<sup>1</sup>

### 1-2- التثبيت التقليدي: ويتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

أ- **الربط بعملة واحدة:** تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996 عشرون عملة بالدولار و14 عملة بالفرنك الفرنسي.<sup>2</sup>

ب- **الربط بسلة من العملات:** ربط سعر الصرف عملة بسلة من العملات للدول التي تربط الدول بعلاقات تجارية رئيسية معها، هنا يحدث تغير سعر صرف العملة في ضوء تغير في أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه الدولار فإذا انخفض سعر صرف الدولار سيقابله ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية بموجب تنافس تجاري بين الدول، إن هذا النظام يؤدي إلى استقرار النسبي لسعر صرف العملة التي ربط سعر صرفها بسلة من العملات لأن درجة التذبذب في أسعار الصرف يكون نسبيا قليل وينخفض تأثير التغيرات الاقتصادية للدول التي تم اعتماد عملتها للربط للدولة التي تم ربط سعر عملتها بسلة من العملات.<sup>3</sup>

ويفسر الاستخدام الواسع للربط بسلة من العملات في السنوات الثمانينات إلى ازدياد تنوع التجارة الخارجية حيث بلغ عدد البلدان التي تبنت الربط بسلة عملات في سنة 1990 ب 35 بلدا مقابل 22 بلدا سنة 1980 وهذا ما يبينه الجدول هذا ما يعكس الاتجاه المتزايد نحو تخلي عن الربط بالعملة الارتكازية نحو الربط بسلة من العملات، حيث أصبح عدد الدول المستخدمة للربط بالعملة الارتكازية سنة 1990 يقدر ب 25 بلد بعد ما كانت 39 بلدا سنة 1980.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> موسى بوخاري لحلو، مرجع سابق، ص: 140، 141.

<sup>2</sup> عيد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 115.

<sup>3</sup> كامل آل شبيب دريد، مرجع سابق، ص: 55.

<sup>4</sup> علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

علوم، قسم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص: 31.

الجدول رقم(01): تطور أنظمة الصرف الثابت خلال فترة (1980-1996)

1996	1994	1992	1990	1985	1980	عملة مثبتة ب/سنة
20	23	24	25	31	39	الدولار
23	22	20	19	19	18	عملات أخرى
02	04	05	06	12	15	حقوق السحب الخاصة
20	21	29	35	32	22	سلة عملات

المصدر: علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص: 31.

**ج- ربط سعر صرف العملة بحقوق السحب الخاصة:** إن حقوق السحب الخاصة عبارة عن وحدة حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي وحدد لها أسعار صرف ثابتة مع العملات الأجنبية الرئيسية ويسمح بتذبذب سعر الصرف بحدود 2.25% ارتفاعا أو انخفاضاً ويسمح لدول الأعضاء بشراء وحدات حقوق السحب الخاصة ودفع قيمتها بالعملات الأجنبية وبأسعار الصرف المقررة، وتمنح الدولة مالكة هذه الوحدات الأولوية في الحصول على قرض من الصندوق بضمان هذه الوحدات ولكن في الواقع لم ترتبط الدول عملاتها بهذه الوحدات لأن مردود الاستثمار فيما متدنياً.<sup>1</sup>

## 2- مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت

يحمل كل نظام عدة مزايا كما يحمل أيضا عدة عيوب.

### 2-1- مزايا نظام الصرف الثابت: وتتمثل أهم مزايا هذا النظام فيما يلي:

- في حالة الاستمرارية يساعد على الفعالية الاقتصادية على التخطيط والتسيير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.
- يضع سعر الصرف الثابت قيوداً أو معدلات على السياسة النقدية الداخلية، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها.
- يكون سعر الصرف مفصل عندما يكون نظام المالي غير متطور إلى حد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.
- يعطي نوع من الانضباط في المجال النقدي.
- يسهل من التنسيق النقدي الدولي خاصة بين الشركاء الاقتصاديين للبلد.

<sup>1</sup> كامل آل شيبب دريد، مرجع سابق، ص: 55، 56.

- يعتبر أحسن طريقة بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.<sup>1</sup>

### 2-2- عيوب نظام الصرف الثابت: وتتمثل أهمها فيما يلي:

يتطلب حجم كاف من احتياطات العملة الأجنبية لتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية للحفاظ على قيمتها اتجاه الضغوط السوقية. يحرم الدولة من إتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية الداخلة ويجبرها على إتباع تلك السياسة الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي.<sup>2</sup>

### ثانياً: نظام صرف المرن

وفق هذا النظام فإن سعر الصرف يتحدد نتيجة لقوى العرض والطلب على العملة الذي يعكس التبادل والتعامل التجاري في الأعمال الدولية بين الدول.

فالنظرية الكمية تقول بأن سعر الصرف يتحدد بين عملتين على أساس العرض والطلب، فبموجب هذه النظرية إن زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الداخلية داخل الدولة. إن الارتفاع يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية إضافة إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على شراء العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع أسعار صرفها أي انخفاض أسعار صرف العملة المحلية، ونتيجة العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع أسعار صرفها أي انخفاض أسعار صرف العملة المحلية، ونتيجة انخفاض سعر العملة المحلية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية أي انخفاض الوردات.<sup>3</sup>

ويتدخل البنك المركزي في حالات استثنائية قصد الحد من التقلبات الحادة في قيمة العملة الوطنية، فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطات الأجنبية في النظام الثابت فإن مهمتها في نظام المرن لا تقل أهمية عن تلك فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقاً لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي، وهذه مسألة غاية في الدقة قد تتعرض فيها السلطات النقدية لضغوط من أجل التوسع في الإصدار النقدي بدلاً من زيادة الضرائب وضغط الإنفاق الحكومي وترشيده.<sup>4</sup>

### 1- أنواع أنظمة الصرف المرنة:

يتفرع عن أنظمة الصرف المرنة نظامان رئيسيان هما:

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص: 86.

<sup>2</sup> موسى بوخاري لحو، مرجع سابق، ص: 144.

<sup>3</sup> كامل آل شبيب دريد، مرجع سابق، ص: 37، 38.

<sup>4</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص: 91.

**1-1- أنظمة الصرف الحرة:** تسمح الدولة لقوى السوق أن يتحدد سعر الصرف عملتها مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها البعض،<sup>1</sup> ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعادة السياسة الملائمة ويمثل هذا الوضع بدفع أسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

**1-2- نظام الصرف المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بالتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

**2- مزايا وعيوب نظام الصرف المرن:** لكل نظام صرف مزايا وعيوب

**1-2- مزايا نظام الصرف المرن:** يحتوي النظام المرن على المزايا التالية:

- البنوك المركزية ليست مدعوة إلى تكوين احتياطات صرف لأن تدخلاتها في سوق الصرف غير إجبارية.
- يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد.
- النظام له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية أو الخارجية.
- يتضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف ويعطي الحرية المطلقة للبلد في إتباع أية سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.<sup>3</sup>

**2-2- عيوب نظام الصرف المرن:** يمكن حصر بعض عيوب نظام الصرف المرن فيما يلي:<sup>4</sup>

- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفتقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية.
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيمة المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطيته مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار للدولتين.
- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استئصال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيمة عملات الدول.

- تأثير آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في الميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> مشهور هذلول بربور، **العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الفلسفة، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 32.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 116.

<sup>3</sup> موسى بوخاري الحلو، **مرجع سابق**، ص: 145.

<sup>4</sup> محمد أمين بريري، **الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص: 53.

### ثالثا: أنظمة الصرف الوسيطة

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم **Rienhart** سنة 1998 و **Williamson** سنة 2000 باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة.<sup>1</sup>

وبعد أن أصبحت فرضية الخيارين النقيضين (النظم الثابتة والنظم العائمة) متقدما تاريخيا تصبح عندها النظم الوسيطة هي النظم الأكثر تداولاً، وتتراوح من الربط القابلة للتعديل الذي يمكن في إطار البلدان أن تعدل دوريا عمليات الربط الخاصة بها، إلى الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من العمليات في تخفيض القيمة إلى الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية إلى المناطق أو النطاقات المستهدفة إلى تدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى الهوامش.<sup>2</sup>

#### 1- أنواع أنظمة الصرف الوسيطة

تتمثل أنواع أنظمة الصرف الوسيطة في ما يلي:<sup>3</sup>

- 1-1- **الأنظمة التعاونية:** تجمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها، وتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.
- 1-2- **التثبيت الزاحف:** يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم أما بالنسبة لتحديد القيمة التكافئية للعملة فيمكن أن تتحدد بالنسبة للعملة واحدة أو سلة من العملات كما تضع السلطات النقدية هامش أو مجال لتقلب العملة يمكن ان تتحرك فيه صعودا أو نزولا.
- 1-3- **المناطق المستهدفة:** تقوم السلطات النقدية بوضع هوامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب، ويتم التدخل في حالة وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو ادنى له تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش.

#### 2- مزايا وعيوب نظام الصرف الوسيطة

لكل نظام مزايا وعيوب وتتمثل في ما يلي:

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 77.

<sup>2</sup> سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص: 31.

<sup>3</sup> موسى بوخاري الحلو، مرجع سابق، ص: 141.



2-1- مزايا نظام الصرف الوسيطة: وتتمثل أهمها في ما يلي:<sup>1</sup>

- تحافظ هذه الأنظمة على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة.
- إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقرار النقدي.
- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة.

2-2- عيوب نظام الصرف الوسيطة: وتتمثل أهمها في ما يلي:<sup>2</sup>

- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريبا جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات معينة، معنى ذلك يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام الصرف الثابت.
- من أجل جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري أو معدل الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر الذي يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت وقد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفيق بين مزايا النظامين الثابت والمرن لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية.
- ويمكن اتخاذ قرار حول اختيار نظام الصرف الملائم لكل بلد وذلك حسب مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(02): خصائص الاقتصاد والنظام المتبع

الأثر على الدرجة المرغوبة بمرونة سعر الصرف	خصائص الاقتصاد
كلما كبر حجم الاقتصاد قوي الدافع لتطبيق سعر صرف مرن	حجم الاقتصاد
كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى	الانفتاح
كلما زاد تنوع الاقتصاد أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى	تنوع هيكل الإنتاج الصادرات
كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير قوي الدافع لربط العملة بعملة هذا البلد	التركيز الجغرافي للتجارة

<sup>1</sup> عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الثابت الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص: 43-44.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 44.

## الفصل الأول: أنظمة أسعار الصرف

اختلاف معدل التضخم عن المعدل العالمي	كلما زاد اختلاف معدل التضخم في بلد ما عن معدل التضخم لدى شركائه التجاريين الأساسيين زادت الحاجة إلى خلق تعديلات في أسعار الصرف (ولكن بخصوص بلد بلغ التضخم فيه معدلات شديدة الارتفاع، قد يفرض سعر الصرف الثابت انضباطا أكبر على السياسة ويصفي المصادقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي).
درجة التطور الاقتصادي المالي	كلما زادت درجة التطور الاقتصادي المالي أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظام سعر الصرف المرن
حرية حركة العمالة	كلما زاد مدى الحرية في حركة العمالة، حيث تكون الأجور والأسعار ثابتة عند مستوى منخفض، انخفضت صعوبة (وتكلفة) التعديل في ظل سعر الصرف الثابت.
حرية حركة رأس المال	كلما زاد مدى الحرية في حركة رأس المال، زادت صعوبة الاحتفاظ بنظام أسعار الصرف المربوطة والقابلة لتعديل في نفس الوقت.
الصدمات الاسمية الأجنبية	كلما شاعت الصدمات الاسمية الأجنبية زاد الإقبال على سعر الصرف المرن.
الصدمات الاسمية المحلية	كلما شاعت الصدمات الاسمية المحلية زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت.
الصدمات الحقيقية	كلما كان الاقتصاد أكثر تعرضا للصدمات الحقيقية سواء الأجنبية أو المحلية كان سعر الصرف المرن أكثر نفعاً.
مصادقية صناع السياسة	كلما قلت مصادقية صناع السياسات من حيث مكافحة التضخم زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت كأداة تثبيت اسمية.

المصدر: سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، البازوري، عمان، الأردن، 2011، ص: 34.

### المطلب الثاني: ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي

تختلف ترتيبات أنظمة الصرف باختلاف الأنظمة المالية والنقدية الدولية والتي يمكن حصرها في ترتيبات رسمية أتى بها صندوق النقد الدولي وترتيبات بديلة أخرى.

أولاً: أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1999 (الترتيبات الحديثة)

التصنيف الرسمي لأنظمة الصرف التي وضعها صندوق النقد الدولي يقوم على أساس مبدأ التقرير الذاتي للسلطة النقدية لدول الأعضاء لكن هذا الإلزام لم يحترم بسبب عدم الاستقرار الذي تعيشه أنظمة

الصرف المتبناة من طرف الدول الأعضاء، ما جعل صندوق النقد الدولي يضع خيارين يتمثلان في عرض ترتيبات **Facto** القائمة على أساس تطورات سعر صرف العملات، وترتيبات **Jure** القائمة على أساس الالتزامات الرسمية للبنوك المركزية.<sup>1</sup>

1- **ترتيبات أنظمة الصرف حسب Facto**: هذا النوع من الترتيبات لأنظمة الصرف قائم على أساس السلوك الحقيقي لسعر الصرف، الأمر الذي يجعل سعر الصرف يعيش الاستقرار بسبب وجود الصدمات وغياب عمليات الضبط من طرف السلطة النقدية، وبالتالي فإن الأمر غير مضمون بالنسبة لنظام الصرف (البنك المركزي لا يتدخل في سوق الصرف ليضع سياسة نقدية رشيدة).

2- **ترتيبات أنظمة الصرف حسب Jure**: هذا الترتيب ينصّ على تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لكن لا يبين الفرق بين السياسة المعلنة والسلوك الفعلي للسلطات النقدية، والفرق بينه وبين نظام الصرف الثابت القابل للتعديل الذي يعتبر نظام يمزج بين ما ينصّ عليه ترتيب **Jure** والمرونة التي ينصّ عليها ترتيب **Facto**.<sup>2</sup>

### ثانيا: ترتيبات أخرى لأنظمة الصرف الأجنبي

هناك العديد من الترتيبات التي تعتبر أكثر واقعية وشاملة من حيث النوعية والكمية والتي أتى بها الفكر الاقتصادي المعاصر والمتمثلة فيما يلي:

1- **ترتيبات Ghosh وآخرون**: اعتمد هذا الترتيب بشكل كبير على أفكار **Jure** ومراقبة الصرف، حيث اعتبر واضعي هذا الفكر أن ترتيبات **Facto** بالاستعانة بتحليل البيانات الإحصائية لديه ميزة التعرف على السلوك الفعلي لأسعار الصرف الناجمة عن عدم وجود عد كبير من الصدمات، وتلك التي تنتج عنها استجابة للسياسة النقدية الجيدة للاقتصاد الكلي، واعتمد هذا الفكر دراسة قياسية لمؤشرات 140 دولة للفترة الممتدة ما بين 1960-1996 حيث تم التوصل إلى أن 25 دولة رجعت عن أنظمة الصرف الوسيطة (سواء الربط إلى عملة واحدة أو سلة من العملات).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بريري محمد أمين، مرجع سابق، ص: 58.

<sup>2</sup> Amira Jouini, **régime de change et croissance économique: théorie et essais de validation empirique**, mémoire master en science économique université de Tunis el- Manar 2008, p: 18.

<sup>3</sup> جعفري عمار، مرجع سابق، ص: 53.

الجدول رقم (03): ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي Ghosh وآخرون

نظم الصرف المرنة	نظم الصرف الوسيطة	نظم الصرف الثابتة
- تعويم بدون هوامش للتقلب محددة مسبقاً. - التعويم الحر.	- الأنظمة التعاونية. - تعويم غير مدرج. - التحرك في نطاق محدد مسبقاً.	- الربط إلى عملة واحدة. - الربط إلى سلة من العملات. - الربط إلى سلة من العملات المعطن عنها. - الربط إلى سلة من العملات غير المعطن عنها.

المصدر: محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص:60.

2- ترتيبات أنظمة الصرف وفق **LYS 1999**: جاء هذا الترتيب كبديل للترتيبات التي أباها كل من (Jure et Facto) لصندوق النقد الدولي، حيث قام **Lery-Yeyati et Sturzenegger** بتقديم ترتيب على أساس تحليل إحصائي في سلوك أسعار الصرف وتقلبات احتياطي الصرف الدولي لعينة إحصائية تتكون من 184 للفترة الممتدة ما بين 1974-2000.<sup>1</sup>

3- ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي وفق **Reinhart et Rogoff**:<sup>2</sup> قام هذين العالمين بتقديم ترتيب بديل لترتيب Facto حيث أن هذا الأخير لم يستند بكل كبير على توقعات تسمح له بإعطاء تفسير جيد، لكن العالمان استخدمتا الحيل التجريبي من خلال توظيف إحصائيات شهرية ل 153 دولة على طول الفترة الممتدة ما بين سنة 1946-2001 حيث أعطى ترتيبهم هذا مفهوماً جديداً سمي بالسقوط الحر للعملة وتمثل ترتيباتهم في:

- نظام الصرف الثابت.
- مرونة محدودة.
- تعويم مدار أو مسير.
- تعويم حر.
- السقوط الحر.

4- ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي وفق **Bulbula et Otker-Robe**: قام أصحاب هذا الترتيب بمتابعة تحليل سلة الإحصائيات لسعر الصرف واحتياطي الصرف لمجموعة من المعطيات ذات نوعية تماماً مثل ما فعل Facto ولكن لمدة محدودة نسبياً من جانفي 1990 إلى ديسمبر 2001 حيث أظهرت نتائج

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 77.

<sup>2</sup> Reinhart. C and Rogoff. K, The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation,

Quarterly Journal of Economics, Vol 119 February 2002, p: 22.

هذا التحليل أن هناك 13 فئة من نظم سعر الصرف التي يمكن حصرها في نظم الصرف الثابتة، نظم الصرف المرنة والوسيطية.<sup>1</sup>

الجدول رقم(04): ترتيبات نظم الصرف حسب Bulbula et Otker-Robe

-الدولة -اتحاد نقدي -مجالس تثبيت العملة		نظم الصرف الثابتة
- سعر متحرك -مجال للتحرك -تعويم جد مدار	-الربط إلى عملة واحدة -الربط إلى سلة من العملات -مجال تتقلب فيه قيمة العملة	نظم الصرف الوسيطة
-تعويم مدار -تعويم حر		نظم الصرف المرنة

المصدر: بريري محمد أمين، مرجع سابق، ص: 82.

- 5- ترتيبات أنظمة الصرف وفق Frenkel 1999: إن نظم الصرف الأجنبي تتراوح ما بين نظم الصرف الثابتة والمرنة والتي حصرها فرنكل في نظم الصرف الأجنبية الآتية:<sup>2</sup>
- اتحاد نقدي: يعتبر هذا النظام هو الأكثر جماد بسبب عدم إمكانية الدولة عدم تحديد سعر التبادل الخاص بها، بل السياسة النقدية المسيرة من طرف البنك المركزي لإتحاد هو الذي يحدد سعر التبادل مقابل العملات الأجنبية الذي يسير رفقة كل الدول الأعضاء في الإتحاد.
  - جلسات العملة: يشترط وجود مكان للاجتماع لتحديد قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مناظرة كمية النقد المتداول واحتياطي النقد الأجنبي على مستوى البنك المركزي، في هذا النمط من الأنظمة لحكومة دور مهم جدا في تنظيم سوق الصرف الأجنبي.
  - نظم سعر الصرف الثابت: هو نظام صرف ثابت يتمتع بالصرامة بشكل كبير جدا بسبب ضعف تقلب قيمة العملة الوطنية التي في ظل هذا النظام مثل ما هو موجود في منطقة الفرنك في إفريقيا.
  - نظم سعر الصرف القابل للتعديل: يشبه نظام الصرف المطبق من طرف مؤسسة بروتن وودز القائم على تحديد مجال لتقلب قيمة العملة الوطنية تحت وصاية صندوق النقد الدولي مع مراعاة واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد.

<sup>1</sup> جعفري عمار، مرجع سابق، ص 54.

<sup>2</sup> Frenkel.J, Flexible Exchange Rates And The Role Of News Lessons From 1970's, journal of political Economy, 1981,p: 78.

## الفصل الأول: أنظمة أسعار الصرف

- **مجال للتقلب:** هذا النظام أقل صرامة من النظم السابقة الذكر بحيث أن السلطة النقدية للبلاد هي التي تحد مجال التقلب لسعر صرف العملة مع الأخذ بعين الاعتبار هدف الحفاظ على تنافسية الاقتصاد.
- **الربط إلى سلة من العملات:** هذا النظام أكثر مرونة من النظم السابقة بحيث السلطة النقدية تقوم بحساب المتوسط المرجح لقيم عملات السلة المحددة.
- **المنطقة أو مجال المستهدف:** هذا النظام كذلك يعتبر نظام يتمتع بمرونة، بحيث السلطة النقدية تعطي لعملة الوطنية إمكانية التقلب في جدول واسع نوعا ما.
- **التعويم المدار:** السلطة تترك قيمة العملة الوطنية تحددها عمليات العرض والطلب عليها إلا أنها تدخل في سوق الصرف (بائع أو مشتري) حفاظا على أهداف وتوجه السياسة النقدية لبلاد.
- **التعويم الحر:** السلطة النقدي تترك قيمة العملة الوطنية تحددها عمليات العرض والطلب بدون تدخل في سوق الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص ص: 61-62.

### خلاصة الفصل

يظهر الصرف تبادل العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعملها في عملية الدفع الداخلية وتظهر الحاجة الماسة إلى استعمال العملات الخارجية ذلك عند قيام علاقات تجارية بين الدول.

ومع تعدد أنظمة أسعار أدى إلى تعدد النظريات المحددة لسعر الصرف، والتي من بينها نظرية تكافؤ القدرات الشرائية وكذا نظرية تعادل أسعار الفائدة، وقد تبين لنا أن هذه النظريات محدودة لكونها تصف حالات التوازن بدون شرح أي اتجاه يأخذه الاقتصاد في انتقاله من حالة لأخرى. تقتضي عملية تحديث مختلف أنظمة الصرف على إبراز مختلف التصنيفات الخاصة بالصرف، حيث مع نهاية التسعينات ظهرت نظرة جديدة في تصنيف أنظمة الصرف، والتي تقوم على جانبين، الأول يركز على التصريحات الرسمية لدى صندوق النقد الدولي إلى غاية 1998، أما الجانب الثاني فانقل للأنظمة الفعلية وعد التطابق الموجود بينهما أدى إلى تصنيف أنظمة الصرف حسب عدة ترتيبات.

الفصل الثاني  
الإطار النظري لعلاقة أنظمة  
الصرف بمعدلات التضخم



### تمهيد

من أهم المظاهر الاقتصادية التي عانت منها المجتمعات المتسمة بالاقتصاديات المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتباين درجة تطورها الاقتصادي مشكلة التضخم، إذ تعد هذه المشكلة من الأمور العامة لمعظم الاقتصاديات المعاصرة باعتبار التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات الاقتصادية أهمها: حركات مستوى الأسعار، معدلات النمو الاقتصادي.

وحيث يعتبر التضخم مقياس لدرجة التطور الاقتصادي من خلال التحكم في السياسة الاقتصادية فارتفاع الأسعار يترتب عليه آثار اقتصادية لهذا لا بد من تجنب ظاهرة التضخم بإتباع سياسات علاج تختلف باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه.

باعتبار التضخم ظاهرة نقدية ظهرت عدة مقاربات منها المنهج النقدي في تحليل معدل الصرف الذي يسعى لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بالاعتماد على فرضيتي مرونة وجمود الأسعار، ومع بروز الصعوبات التي واجهتها الدول في التوصل لسعر تعادل يتسق مع توازن ميزان المدفوعات وأزمات العملة ظهرت الثلاثية المستحيلة.

ونتاجا للوضعية الاقتصادية الكلية التي تفرض التوازن الإجمالي ظهر نموذج مندل فليمنج الذي يدرس فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف الثابت والمرن وتحت الأشكال المختلفة لحركة رؤوس الأموال والمتمثلة في الحركية التامة والغير تامة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الموالية:

**المبحث الأول: نظرة عامة عن التضخم**

**المبحث الثاني: المنهج النقدي والثلاثية المستحيلة**

**المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف**

## المبحث الأول: نظرة عامة عن التضخم

يعد التضخم أحد مشاكل التي تعاني منه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء أراء الاقتصاديين حول مسببات التضخم والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه.

## المطلب الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

### أولاً: مفهوم التضخم

يعرّف التضخم على انه الارتفاع الكبير المستمر في مستوى العام للأسعار فهي زيادات متوالية تبقى لفترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

وهناك اتجاهين رئيسيين لتعريف التضخم أحدهما يعرف التضخم على أسبابه والثاني على مظاهره وآثاره حيث يعرفه الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان على أنه الزيادة المفرطة في إصدار النقد، فالتضخم هو ظاهرة نقدية دائماً. ويقر كينز بهذا التعريف تمييز لحالتين في الاقتصاد إحداهما دون مستوى التشغيل الكامل، عندها فإن زيادة أسعار الاقتصاد وتؤدي إلى انخفاض البطالة والاستخدام الشامل وهذا هو النوع المحمود من التضخم عند كينز اما التضخم السيئ فهو ذلك الناشئ عن زيادة في إصدار النقد بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام حيث ستؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم إلى انخفاض القوة الشرائية لنقود.

أما الاتجاه الأخير في تعريف التضخم والذي يركز على المظاهر والآثار فهو الاتجاه السائد حالياً بين معظم الاقتصاديين والذي يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر والملموس في مستويات الأسعار خلال فترة معينة من الزمن.<sup>2</sup>

وقد عرفه جونسون على أنه الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار ويستخدم هذا الاصطلاح في وصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع دخول النقدية أو أي عنصر من عناصر الدخل.
- ارتفاع الدخل وأي عنصر من عناصر الدخل.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

يرتبط اصطلاح التضخم بالمظاهر التي يطلق عليها وبذلك تكون لدينا من الاصطلاحات والمتمثل في تضخم الاسعار أي الارتفاع المستمر في الأسعار، وذلك من خلال ما يلي:

- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخل النقدية مثل تضخم الأجور والأرباح.
- تضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2010، ص: 319.

<sup>2</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 195.

- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- تضخم الائتمان المصرفي: أي الإفراط في حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية أو القطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية.<sup>1</sup>

### ثانياً: النظريات المفسرة للتضخم:

تختلف النظريات المفسرة لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل وتتمثل أهم هذه النظريات:

#### 1- النظرية النقدية التقليدية في تفسير التضخم

يرى أنصار النظرية الكمية للنقود أي الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هو سبب ظهور اليوادر التضخمية، بمعنى آخر فكلما طرحت في السوق كمية تضمن النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة التبادل والتي تصاغ كما يلي:

$$M.V=P.T$$

**M:** متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة

**V:** سرعة دوران النقود (ثابت)

**P:** المستوى العام للأسعار

**T:** حجم المبادلات والمعاملات (ثابت)

وتفسر هذه المعادلة على أن الزيادة في كمية النقود **M** نسبة معينة يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار **P** وهذا ما يخلق ضغطاً تضخيمياً منطلق تحقيق افتراضات هذه النظرية<sup>2</sup>. وتطورت صياغة هذه النظرية على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كامبردج وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة من جانب هذه المدرسة. وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود **K** مكان سرعة دوران النقود واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي بدلاً من حجم المعاملات وعليه تصبح معادلة التبادل طبقاً لمدرسة كامبردج

$$M.K=P.Y$$

**K:** الطلب على النقود معبر عنه بنسبة الأرصدة النقدية.

$$K=1/V$$

**Y:** للدخل القومي الحقيقي.

والتي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات وأن مدرسة كامبردج لم تقصد من **K** كمعبر عن الطلب على النقود بل على أنه يعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رجاء الربيعي، السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم المركزي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 11.

<sup>2</sup> مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007، ص: 88.

<sup>3</sup> محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 290.

غير أن العلاقات بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصوّرها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود فيها. ذلك أن أزمة (1929-1933) أثبتت صحة هذا التحليل للتضخم إذ لم يؤدي زيادة كمية النقود الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار سبب زيادة التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاض أكثر للأسعار، وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها زيادة أنها وسيلة لتبادل. ورغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها.<sup>1</sup>

### 2- النظرية الكينزية في تفسير التضخم

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة، حيث أشار كينز، في نظرية العامة أن النظرية التوليدية لنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض أفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي، وبتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم للمرحلتين أساسيتين:

**1-2- المرحلة الأولى:** لا تكون فيها كل من المواد الإنتاجية الاقتصادية الرأسمالي الصناعي مشغلة في هذه الحالة عند زيادة الانفاق الوطني بزيادة الانفاق الحكومي مثلا، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يزيد الانفاق على الاستهلاك يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما سبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، ويسمى هذا النوع بالتضخم الجزئي.

**2-2- المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها.

ومن هنا فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تتجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي لسلع وبالتالي تخلق فائض طلب كلي يعكس نفسه انعكاسا مباشرا وكاملا على مستوى الأسعار، ومن الملاحظ أن ارتفاع الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية"، ويسمى كينز هذا النوع بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب أو التضخم البحت. يعبر التحليل الكينزي للتضخم عن الدول الصناعية والرأسمالية التي تحقق فائضا إنتاجيا كبيرا وتتميز بأسواق عالية الكفاءة، في حين أن المشكلة الأساسية التي تتميز بها الدول المختلفة هي قصر طاقاتها الإنتاجية حتى على تلبية متطلباتها اليومية.<sup>2</sup>

### 3- نظرية التضخم الناشئ عن دافع النفقة

يعتمد هذا التفسير لتضخم التكاليف "Cost.Push.Inflation" على أثر التغيرات في الأجور النقدية على المستوى العام للأسعار والتسهيل التحليل يفترض أن مستوى الأجور يمثل متغيرا خارجيا بالنسبة لمستوى معين من التوظيف أو التشغيل، فالتغير في الأجر النقدي يجعل المنحنى عرض العمل ينتقل إلى الأعلى، وعلى هذا المنحنى الجديد لعرض العمل يرتبط كل مستوى للأسعار بمستوى أقل من التوظيف، أو

<sup>1</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 90.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 91.

بمعنى آخر فإن الأجور الأعلى تدفع المنتجين إلى تقرير أسعار أعلى عند كل مستوى للتوظيف، ولما كان التوظيف والإنتاج يرتبطان طرديا من خلال دالة الإنتاج، فإن هذا يعني أن كل مستوى للإنتاج سوف يلزمه مستوى أعلى من الأسعار وعليه ينقل منحني العرض الكلي إلى الأعلى.<sup>1</sup>

### 4- النظرية المعاصرة في تفسير التضخم

يسمى أصحاب هذه النظرية بالنقديين (أصحاب النظرية النقدية) بحيث أعادت مدرسة شيكاغو "بزعامه فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات "فريدمان" في هذه الصياغة الجديدة بل أيضا إلى الاقتصاد الذي ساد الدول الرأسمالية في السبعينيات، وخاصة ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة وهو ما يتناقض مع منحنى فيليبس. وكذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية.

هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نوع الإنتاج، حيث تقوم نظرية فريدمان على مبدئين:

- المؤشر على مستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج، أي تصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود.
- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

ومما سبق فإن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع على زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أنواع وأسباب التضخم

بعد التطرق إلى نظرة عامة على التضخم، سيتم ذكر كل من أنواع وأسبابه

#### أولاً: أنواع التضخم

إن وحدة انتشار التضخم والاختلاف حول إعطائه مفهوما شاملا له ينتج عنه أنواع مختلفة والمتمثلة فيما يلي:

#### 1- من حيث حدة التضخم

1-1- التضخم الزاحف (التدريجي): ويطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئا وفي حدود 02% سنويا وبالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبيا، وهذا النوع من التضخم

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 91.

<sup>2</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 93.

يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمراً عادياً، وهذا ما جعله ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة لان الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلزم النمو الاقتصادي وأن تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو.<sup>1</sup>

**1-2- التضخم العنيف:** وهو تحول التضخم الزاحف إلا أنه أكثر حدة، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة واعتبر أثر "لويس" معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5% سنوياً لمدة 04 سنوات متتالية مثلاً للحدود القصوى للتضخم الزاحف، بحيث أن الاقتصاد اذا تجاوز تلك الحدود تكون بصدد التضخم العنيف، حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفتها كمخزن للقيم ووحدة لقياسها ويعتبر التضخم العنيف توطئة لتضخم الجامح.<sup>2</sup>

**1-3- التضخم الجامح:** يتميز التضخم الجامح بالارتفاع القوي في الأسعار يرافقه انهيار في قيمة العملة، وتقود هذه الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض ربحية المؤسسات مما يدفعها إلى زيادة جديدة في الأسعار، فالزيادة في الأجور، وهذا مما يحدث في الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.<sup>3</sup>

**1-4- التضخم الراكد:** عندما يكون الارتفاع أكبر بكثير من 10% مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند سنوات 1973-1974-1979 إذ ارتفعت الأسعار نسبة 26%، 9%، 25% على الترتيب.<sup>4</sup>

### 2- من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار:

**2-1- التضخم المكبوت (الكامن):** وهو التضخم الذي لا يظهر على البيانات الرسمية للأسعار وإنما يظهر بصورة ضمنية خلال نشاط السوق السوداء وكذلك يظهر نتيجة لتدخل الحكومي والرقابة على الأسعار وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات وترشيد الاستهلاك والسيطرة على الأسعار.<sup>5</sup>

**2-2- التضخم المكشوف (المفتوح):** وهو على عكس المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة الكتلة النقدية.<sup>6</sup>

### 3- من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

**3-1- التضخم الطلبي:** وهو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض أي بسبب زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد، ومن ثم تضخم الأرباح، وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 218.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثره للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 281.

<sup>3</sup> محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص: 160.

<sup>4</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 218.

<sup>5</sup> رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص: 15.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق، ص: 15.

- 3-2- **التضخم الناشئ من التكلفة:** والمقصود هنا زيادة أثمان الخدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجياتهم الحدية مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.
- 3-3- **التضخم الركودي:** إذا حدث تدهور في معادلات النمو وتزايد في معدلات البطالة وحدث متكرر في موازين التجارة والمدفوعات وساد عدم استقرار في قيمة العملات، أما تضخم ركودي ذي نتائج سلبية.<sup>1</sup>
- 3-4- **التضخم المستورد:** هي تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العامل للأسعار والمستمر من جزء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية.<sup>2</sup>
- 3-5- **التضخم بالأرباح:** تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق إلى تضخم ناجم عن ارتفاع في الأرباح، كلما أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور في حين ملاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست إلا جزءا قليلا من سعر السلعة وأكثر من ذلك فإن تأثير ثنائية سعر - أجر.<sup>3</sup>

### ثانيا: أسباب التضخم

هناك عدة محاولات لتفسير ظاهرة التضخم، وأهم هذه الأسباب:

#### 1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، ويرجع هذا التحليل إلى الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الانجليزي كينز، وذلك عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية حيث قررا أن كمية النقود ترتبط بمستوى الأسعار مباشرة وبطريقة تناسبية في التغير، وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد هذه الكمية ويتوقف عندما تحد هذه الكمية يكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود وقد قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب، يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي يفوق الزيادة في العرض.<sup>4</sup>

من خلال قانون العرض والطلب فإن زيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه زيادة في العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وسبب الزيادة في الطلب تعود إلى كتلة نقدية زائدة ناتجة عن تمويل عجز الميزانية بطبع النقود بحيث لا يتوفر وقت للمؤسسات لمواجهة الطلب الزائد.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص: 220.

<sup>2</sup> حسام الدين عبور، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص: 05.

<sup>3</sup> عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص: 220-221.

<sup>4</sup> منير اسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 276.

<sup>5</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 95.

2- **التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف:** ترجع هنا ظاهرة التضخم الى الارتفاع في الأسعار يكون ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب وعنصر الإنتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل، وبعبارة أخرى أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب الى زيادة معدلات الاجور.<sup>1</sup> وبالإضافة الى ذلك ترجع الزيادة في التكاليف الى زيادة أسعار عدة مصادر متمثل في:<sup>2</sup>

- ارتفاع الأجور والمرتبات بمعدل يزيد عن معدل الزيادة في انتاجية العمل.
- ارتفاع أسعار الطاقة وهو ما يحدث في الدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال السبعينيات.
- تخفيض قيمة العملة إذ ينتج عنه ارتفاع أسعار الواردات
- التأثير الناتج عن التضخم المستورد والذي ينتقل مع السلع المستوردة.
- ارتفاع أسعار الفائدة.

3- **التضخم الهيكلي:** إن وجود احتكارات، واحتكارات الأقلية في السوق لا يترك المجال لتحديد الأسعار وفق قانون العرض والطلب، وبالتالي اعتبار هذه وضعية تضخمية ومن جهة أخرى فإن النفقات لها القدرة على المفاوضة ورفع أجورهم بصفة متجانسة رغم اختلاف نتائج المؤسسات، كما أن وجود اختلاف في مواجهة المنافسة الخارجية قد يترتب عنه ارتفاع تكاليف داخل بعض القطاعات التي قد تنشر إلى باقي القطاعات الأخرى.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية

يؤدي استفحال ظاهرة التضخم الى عواقب وخيمة على مستوى النشاط الاقتصادي القائم بالمجتمع بالنظر الى أن هذه الظاهرة لا تطرأ في المعتاد وبخاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا، كما يرتبط التضخم بعدة مؤشرات اقتصادية وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

#### أولا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تتجم آثار التضخم نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار. ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار.<sup>4</sup>

يترتب على التضخم آثار اقتصادية والاجتماعية يمكن إجمالها في ما يلي:

<sup>1</sup> منير اسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سابق، ص: 279.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص: 353.

<sup>3</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 96.

<sup>4</sup> أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية-دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-

2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2005-2006، ص: 16.



1- **أثار التضخم على إعادة توزيع الدخل:** يرى الاقتصاديون أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي من الأفراد الذين ارتفعت مستويات دخولهم بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار إلى أفراد الذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدل أكبر أي التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية غير المتضررة من جراء ارتفاع الأسعار.

2- **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** التضخم وما يواكبه في ارتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار ومن التأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك وتحريك رؤوس الأموال والعمالة باتجاههما على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي تعد أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي.

3- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** أي أن التضخم يمارس تأثير ضار على ميزان المدفوعات لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية، حيث يقل الميل الحدي لتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

4- **أثر التضخم على الاستثمارات:** يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروع بصورة نهائية ترتفع عناصرها بالاستمرار خلال فترة التنفيذ المشروعة، الأمر الذي يؤدي إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على المواد اللازمة لإتمام مشروعاتها.<sup>2</sup>

5- **الآثار الاجتماعية للتضخم:** كما للتضخم من آثار في المجال الاقتصادي فإن له آثار أخرى في المجال الاجتماعي، ويتمثل أهم أثر لها في هذا المجال الأخير فيما يؤدي إليه التضخم من إعادة توزيع الدخل في المجتمع وبالتالي إلى تعميق التفاوت بين الدخل الذي يتوافر خاصة في الاقتصاديات النامية،<sup>3</sup> مع تأثر بعض الجوانب الأخرى والمتمثل في النقاط الآتية:<sup>4</sup>

- تدهور القدرة الشرائية، خصوصا لذوي الدخل الثابت.
- التأثير السلبي على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، بينما يستفيد من ذلك المقترضون حيث تقل تكاليف التسديد.
- سوء توزيع الدخل القومي والذي يتجلى في بروز الطبقة والفقير والأمراض والبطالة وتسريح العمال وينجر عن ذلك توقف عملية التنمية.

<sup>1</sup> رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص: 23-24.

<sup>2</sup> محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 321.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص: 366.

<sup>4</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 98.

- ظهور آفات واضطرابات اجتماعية.

## ثانيا: العلاقة بين التضخم والمؤشرات الاقتصادية الكلية

ومن أبرز هذه العلاقات:<sup>1</sup>

### 1- العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة

تقترن معدلات الفائدة غالبا بمصدر التمويل إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة وتفاوت هذه الأسعار حسب مدة القرض فالفوائد على القروض طويلة الأجل تكون مرتفعة على فوائد قصيرة الأجل وتزداد الأسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل على الرواج الاقتصادي وذلك التوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تنتج توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن لذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال على شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافا للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكبر من الفائدة على القروض قصيرة الأجل، وتتأثر بمعدل التضخم حيث يترتب عليه أن المقترض الدائن يطلب علاوة تسمى علاوة التضخم تضاف إلى سعر الفائدة الحقيقية الخالية من المخاطرة.

**2- العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:** تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات وأن سعر الصرف يعتمد على قوى العرض والطلب بين العملتين إذا أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها.

### المطلب الرابع: سياسات علاج التضخم

- نظرا للآثار السلبية التي تنجر عن التضخم، يحتم على الدولة إيجاد السبل الملائمة، وذلك بعد تحليل وتشخيص مسببات التضخم وللد من آثار التضخم يجب:<sup>2</sup>
- ربط زيادة الأجور بارتفاع إنتاجية العمل لإيقاف الحلقة التضخمية (أسعار - أجور).
  - انتهاج سياسة نقدية تحافظ على التناسب بين الكتلة النقدية وزيادة الناتج الوطني الإجمالي عن طريق رفع كلفة القروض التي تعتبر السبب الرئيسي لخلق النقود، وبالتالي إيقاف تطور الكتلة النقدية ومنه وقف التضخم الناشئ عن الطلب.
  - امتصاص الفائض من الكتلة النقدية عن طريق السياسات المالية وذلك بانتهاج سياسة إيقاف انفاق عقلانية وإعادة النظر في وسائل وطرق التسيير وضبط النظام ضريبي محكم.

<sup>1</sup> رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص ص: 25-26.

<sup>2</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص: 98-99.

وتعتمد الحكومات الحديثة في مواجهة مخاطر التضخم على نجاعة وفعالية أدوات السياسة النقدية من جهة والسياسة المالية من جهة أخرى.

### أولاً: السياسة النقدية في معالجة التضخم

تتمثل هذه الطريقة في اتخاذ إجراءات مبطئة ومثبتة تحاول أن تتجاوب مع معدل معقول من التضخم يسود الاقتصاد ويمكن التحكم فيه.

وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لخلق التوسع والانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج.<sup>1</sup>

وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فعالة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته راسم للسياسة النقدية منفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقابة إشرافه على رسم السياسة النقدية،<sup>2</sup> تحاول السياسة النقدية أن تحافظ على الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني متماشيا مع القابلية الإنتاجية للاقتصاد الوطني على خط واحد تقريبا أو مع العرض الكلي (Aggregate Supply) من خلال تغيير المعدل الأساسي كلما كان ذلك ملائما.<sup>3</sup>

وتقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل مباشرة كمية وأخرى غير مباشرة نوعية وتتمثل فيما يلي:

#### 1- الأدوات المباشرة (وسائل كمية)

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية فيما يلي:

**1-1- سياسة إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجاري،<sup>4</sup> حيث بواسطة هذه السياسة يمكن التأثير على خلق النقود عن طريق الرفع أو خفض من مفعوله، فإذا أراد البنك المركزي التقليل من كمية الائتمان ومكافحة التوسع في الإنفاق النقدي للتخفيف من التضخم يرفع معدل إعادة الحسم مما سيؤثر سلبا على قدرة المصارف على منح الائتمان.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص: 227.

<sup>2</sup> أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص: 58.

<sup>3</sup> سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص: 318.

<sup>4</sup> سلمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار رغب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص: 107.

<sup>5</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 227.

**1-2- سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان،<sup>1</sup> حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالة التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة للزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطات النقدية في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.<sup>2</sup>

**1-3- سياسة الاحتياطات الإجبارية:** تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل لتعديل بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة ففي أوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الاحتياطات من طرف البنك المركزي تضطر البنوك التجارية إلى تخفيف الفائض في الأرصدة النقدية لتغطية الزيادة في الاحتياطي النقدي سيضطر إلى تقييد منح الائتمان.<sup>3</sup>

**2- الأدوات غير مباشرة (وسائل نوعية):** وتتمثل أهم وسائل السياسة النقدية النوعية غير مباشرة فيما يلي:  
**1-2- مراقبة التغييرات التقنية للنقود:** يقوم البنك المركزي بمراقبة التغييرات الحاصلة في القروض المقدمة من قبل البنوك ومراقبة الكتلة النقدية، وسعر الصرف من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات، فيجب أن تتعادل العملة بقدر يحقق التوازن ولا يلحق خسائر أو مداخيل غير مبررة لاحتياطات الصرف.<sup>4</sup>

**2-2- أسلوب الإقناع الأدبي:** يقوم البنك المركزي بتوجيه الاقتراحات والإجراءات المتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها، ولأن على البنوك التجارية الالتزام بها، ففي حالة التضخم ترفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لغرض تخفيض مستويات الأسعار والطلب الكلي إلى المستوى اللازم والمعقول.<sup>5</sup>

**2-3- سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة:** عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من مقدرة البنوك التجارية منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها، يساهم في زيادة الودائع لديها

<sup>1</sup> مبارك عبد النعيم، يونس محمود، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص: 326.

<sup>2</sup> أحمد محمد صالح جلال، مرجع سابق، ص: 61.

<sup>3</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 228.

<sup>4</sup> نفس مرجع السابق، ص: 228.

<sup>5</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص: 159.

وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حد أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها.<sup>1</sup>

### ثانياً: السياسة المالية في معالجة التضخم

إن هذه السياسة تتعلق أو تهتم بتغيير الموازنة بين إنفاق القطاع العام **G** وإيرادات القطاع العام وعلى النحو الأساسي فإن القطاع العام يتألف من الحكومة المركزية والسلطات المحلية في الأقاليم أو المحافظات فإن تجاوز إنفاق القطاع العام إيراده فإن هناك عجز في موازنة ويجب أن يمول عن طريق قيام الحكومة بالاقتراض لتجسيد تلك الفجوة بين الإنفاق والإيراد،<sup>2</sup> وتستخدم هذه السياسة عندما لا تتجح الحكومة المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق الإجراءات السياسية النقدية فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات السياسية المالية، ومن بين تلك الأدوات ما يلي:

1- **الرقابة الضريبية:** تعبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الانفاق، وتغير ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي حالة قصور الانفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الانفاق يخفض معدلات الضريبية سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري أو على الاستهلاك لرفع معدلات الانفاق الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخل النقدي بين الأفراد لاستخدامها في تحفيز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار، أما في حالة جموح الانفاق الخاص يقتضي رفع المعدلات الضريبية التصاعديّة على الدخل وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة فيقللون عن الانفاق إلى الادخار لانخفاض مستوى دخولهم مما يقلل من حدّة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبية، وهذا ما يحدث في فترات التضخم غير أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف والتلائم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في العام.

2- **الرقابة على الدين العام:** تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الانفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة واستخدامها في تمويل الميزانية من أجل تمويل الانفاق العام.<sup>3</sup> وتعتمد الدولة في ذلك عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور الذي ينتج عنه سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية التي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، بما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام

<sup>1</sup> مبارك عبد النعيم، يونس محمود، مرجع سابق، ص: 329-330.

<sup>2</sup> سامر بطرس جلدّة، مرجع سابق، ص: 319.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 159، 160.

لأسعار، وعلى الرغم من إتباع هذه الوسيلة لا تؤثر في القضاء على فجوة فائض الطلب في المدى القصير إلا أنها قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية، ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد.<sup>1</sup>

3- **الرقابة على الانفاق العام:** تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ونعني بالانفاق الحكومي في هذا المجال الانفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: المنهج النقدي والثلاثية المستحيلة

تمد الاصول النقدية للمنهج النقدي الي افكار **David Hume** سنة 1852، عن آلية تدفق السعر العيني أوما يعرف بآلية تدفق الذهب، ومن بداية القرن العشرين قام العديد من الاقتصاديين بتطوير أفكار **Hume** مثل **Polak** سنة 1914، واستمر هذا التطوير بإسهامات اقتصاديو مدرسة شيكاغو في الثلاثينات، والمدرسة النقدية خلال النصف الأخير من القرن العشرين وحتى الآن.

### المطلب الأول: المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار

#### أولاً: النموذج النقدي

يعالج هذا المنهج الاختلال في ميزان المدفوعات تعود الى الاختلال بين العرض والطلب على النقد، أي الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس الاختلال في السوق النقدي والسبب النهائي هو الفرق بين كمية النقد الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة،<sup>3</sup> فالمنهج النقدي يركز على محددات فائض الطلب على النقود وعرضها وذلك من خلال علاقات سلوكية تتناسب مع حساب النقود، أما عرضها فيتغير من خلال التوسع في الائتمان المحلي أو تقييده أو من خلال تدفقات الاحتياطات النقدية الدولية، كما يركز المنهج النقدي على الآثار طويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية.<sup>4</sup>

وتتمثل الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها هذا المنهج في:

- الأصول المالية المحلية والأجنبية ذات بدائل كاملة، في حين يكون غير ذلك بالنسبة للأصول.
- تعتبر نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة محققة.
- تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية.

<sup>1</sup> أحمد محمد صالح جلال، مرجع سابق، ص: 69.

<sup>2</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 101.

<sup>3</sup> محمود حسن حسني، تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1972-1982)، اطروحة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية تجارة وإدارة أعمال، جامعة حلوان، مصر، ص: 79-80.

<sup>4</sup> سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994، ص: 154.

- حركة تامة لرؤوس الأموال.<sup>1</sup>
- الناتج والتوظف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد أي أن النقود محايدة.<sup>2</sup>

### ثانياً: المنهج النقدي وتفسيره لمرونة الأسعار

يقوم المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار على أفكار كل من **JOHNSON** سنة 1973، **FRENKEL** سنة 1979، **MUSSA**، **BILSON**، **KOURR** سنة (1976، 1979) وما طرأ على هذه الأفكار من تطوير وتعديل، ويهدف هذا النموذج الى تفسير وبيان كيفية تأثير التغير في عرض وطلب النقود على معدلات الصرف، سواء كان التأثير مباشر أو غير مباشر، تتمثل الفكرة الأساسية للنموذج النقدي ذو الأسعار المرنة هي أن أسعار الصرف تابعة للقيمة الجارية للاحتياطات النقدية (المحلية والأجنبية).<sup>3</sup>

### 1-فرضيات المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار

- ومن أبرز فرضيات هذا النموذج ما يلي:<sup>4</sup>
- افتراض أن العالم يتكون من اقتصادين محلي وأجنبي
  - يتحدد عرض النقود في كلا الاقتصادين خارج النموذج ومن خلال السلطة النقدية التي تتحكم فيه
  - افتراض أن الطلب الحقيقي على النقود بالنسبة للاقتصاديين هو دالة مستقرة في عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية وهي: مستوى الدخل **Y**، مستوى سعر الفائدة **r**، ومستوى الأسعار **P**.
  - العلاقة طردية بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ومستوى الدخل (مرونة الطلب الداخلية على النقود موجبة).
  - العلاقة عكسية بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وسعر الفائدة.
  - يفترض النموذج تساوي مرونة الطلب الداخلية على النقود ومرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة في كلا الدولتين.
  - افتراض أن التوازن في سوق النقود يتحقق عندما يتساوى العرض والطلب على النقود.
  - افتراض تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية في الأجل القصير والطويل.

<sup>1</sup> سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف 'دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر'، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص: 85-86.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 144.

<sup>3</sup> فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة حالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص: 62.

<sup>4</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 236-237.

## 2- معادلات المنهج النقدي في ظل مرونة الأسعار

تتمثل المعادلة الأولى التي اعتمد عليها هذا النموذج في توازن السوق النقدي في كل من الدول المحلية والأجنبية، حيث تأخذ دالة الطلب على النقود الشكل التالي:

يفترض النموذج النقدي للسعر المرن أن أسعار السلع مرنة تماما ولذلك تتحقق نظرية تعادل القوة الشرائية

$$E=P-P^* \dots\dots\dots(1)$$

.PPP

**E:** لوغاريتم معدل الصرف الاسمي الحاضر.

**P:** لوغاريتم مستوى الأسعار المحلية.

**P\*:** لوغاريتم مستوى الأسعار الأجنبية.

ومنه دالة الطلب على النقود المحلية والخارجية تأخذ الشكل التالي:

$$M_s=P+\alpha Y-\beta r \dots\dots\dots(2)$$

$$M_s^*=P^*+\alpha Y^*-\beta r^* \dots\dots\dots(3)$$

**M:** عرض النقود المحلية.

**M\*:** عرض النقود الأجنبية.

$$M_d=M_s$$

افتراض أن:

**Y:** لوغاريتم الدخل الحقيقي المحلي.

**Y\*:** لوغاريتم الدخل الحقيقي الأجنبي.

**r:** معدل الفائدة المحلي.

**r\*:** معدل الفائدة الأجنبي.

**α:** مرونة الطلب على النقود المتعلقة بالدخل.

**β:** مرونة الطلب على النقود المتعلقة بسعر الفائدة.

وبدمج المعادلة (2) و(3) واحلالهما في المعادلة (1) نصل الى معادلة النموذج النقدي الأساسية لسعر

المرن:

$$E=(m-m^*)-\alpha(Y-Y^*)+\beta(r-r^*) \dots\dots\dots(4)$$

تبين المعادلة (4) أن سعر الصرف التوازني مرتبط بالفوارق النسبية بين كميات النقود التي تدور في الاقتصادين الدخول الحقيقية، ومعدلات الفائدة.<sup>1</sup>

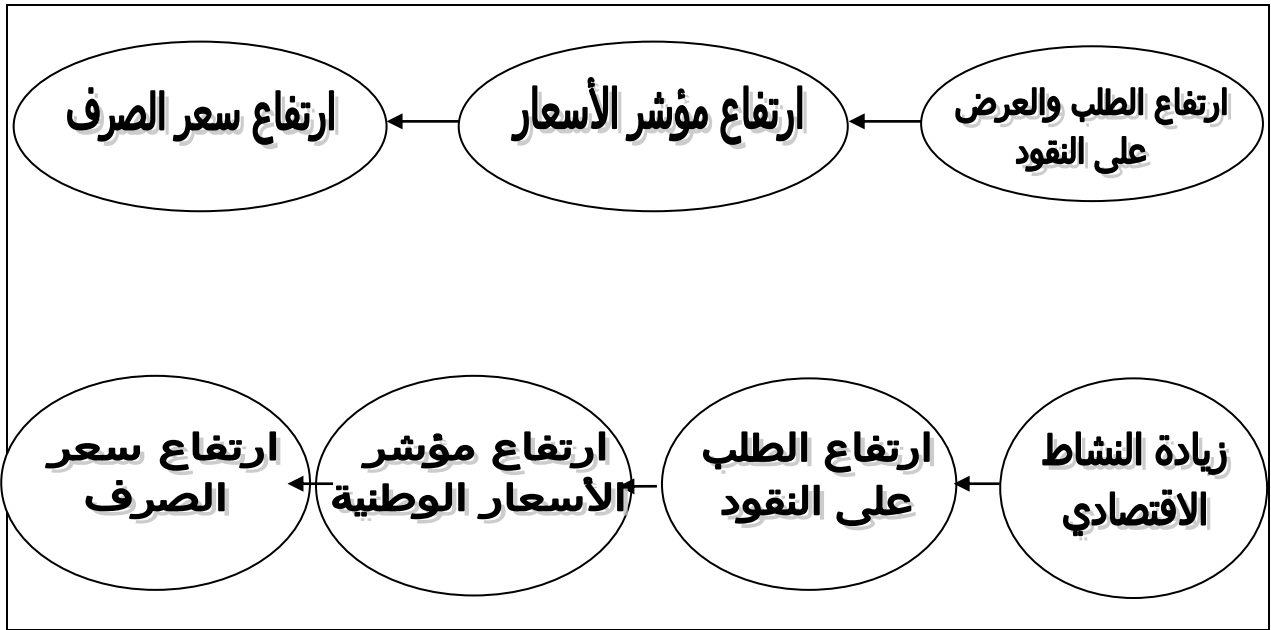
ففي حالة حدوث صدمة خارجية على مستوى عرض النقود، الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة المحلية على التوالي، مع بقاء المتغيرات الأجنبية ثابتة، في هذه الحالة تنتج ثلاثة حالات للنموذج النقدي:

<sup>1</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص ص: 237، 238.



• **الحالة الأولى:** يؤدي ارتفاع عرض النقود المحلي الى احداث ارتفاع في مؤشرات الأسعار الوطنية (الأسعار المرنة) وتدهور في قيمة العملة الوطنية، وهذا ما يقوم عليه نظرية تعادل القوة الشرائية، فمع بقاء الأشياء على حالها، يتحدد سعر الصرف عن طريق كمية النقود المتداولة والمصدرة من قبل السلطات النقدية.  
والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02) : تأثير التغير في الطلب والعرض على النقود على معدل سعر الصرف



المصدر: فايذة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة حالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص: 64.

• **الحالة الثانية:** يؤدي ارتفاع الدخل الحقيقي المحلي الى وجود ارتفاع أو فائض في مستوى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، والذي يتم امتصاصه عن طريق تخفيض المستوى العام للأسعار في البلد المحلي، وبالتالي تحسن العملة المحلية.

• **الحالة الثالثة:** يؤدي ارتفاع معدل الفائدة المحلي (ارتفاع تكلفة حيازة النقود) الى انخفاض الطلب على النقود ووجود فائض في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية، والذي يتم امتصاصه عن طريق ارتفاع المستوى العام للأسعار في البلد المحلي، وبالتالي سيؤدي ذلك الى تدهور قيمة العملة المحلية، ويفسر النموذج النقدي

## الفصل الثاني: الاطار النظري لعلاقة أنظمة الصرف بمعدلات التضخم

هذه النتيجة بأن زيادة فروق أسعار الفائدة انما تعكس اختلاف في معدلات التضخم المتوقع، وتعكس الأخيرة اختلافًا في معدلات النمو النقدي المتوقع ومن ثم يقرر النموذج النقدي للسعر المرن أن الزيادة النسبية في أسعار الفائدة تعكس توقع زيادة التضخم المحلي، وبالتالي يمكن القول أن زيادة أسعار الفائدة في الاقتصاد المحلي تكون نتيجة لزيادة متوقعة في معدل التضخم المحلي.<sup>1</sup>

ويتدفق تحليل نموذج السعر المرن مؤكدا على افتراض سيران تعادل الفائدة غير المغطى بصورة مستمرة ومتواصلة عبر الزمن، وهو ما يعني تساوي الفرق بين سعر الفائدة المحلي والأجنبي مع المعدل المتوقع لانخفاض أو لارتفاع قيمة العملة الوطنية أي أن النموذج أدخل عنصر التوقعات في تحليل، ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$Ee=(r-r^*).....(5)$$

**Ee**: التغير المتوقع في معدل الصرف.

وفي ظل افتراض النموذج النقدي للسعر المرن سريان نظرية تعادل القوى الشرائية بين الدولتين عبر الزمن دائما، فإن التغير المتوقع في معدل الصرف يتساوى مع الفرق بين التضخم المتوقعة بين الاقتصادين المحلي والأجنبي، وبما أن مستوى الأسعار **P** أو **P\*** تحدد بعرض النقود بالنسبة للطلب عليها، يمكن القول بأن المعدلات المتوقعة للتضخم سوف تتأثر بالمعدلات المتوقعة لنمو المتغيرات النقدية، أي أن:

$$Ee=(r-r^*)=(Pe-Pe^*)=(me-me^*)=(\pi-\pi^*).....(6)$$

**Pe**: التغير المتوقع في مستوى الأسعار المحلية.

**Pe\***: التغير المتوقع في مستوى الأسعار الأجنبية.

**me**: التغير المتوقع في المعروض النقدي المحلي.

**me\***: التغير المتوقع في المعروض المقدي الأجنبي.

**H**: معدل التضخم المحلي.

**H\***: معدل التضخم الأجنبي.

تعكس المعادلة (6) أن التغير المتوقع في معدل الصرف أو التغير المتوقع في فروق أسعار الفائدة أو التغير المتوقع في المعروض النقدي النسبي أو التغير في مستوى الأسعار وتوقعات التضخم تعكس ذات المتغير ويمكن التعبير بأي منهم في النموذج، ويمكن إعادة التعبير عن معادلة عن معادلة معدل الصرف في ظل النموذج النقدي للسعر المرن كما يلي:

$$E=(m-m^*)-\alpha(Y-Y^*)+\beta Ee$$

<sup>1</sup> Jean-Baptiste Ferrari, "économie financière internationale", Bréal, 2000, p.72.

$$E=(m-m^*)-\alpha(Y-Y^*)+\beta (Pe-Pe^*)$$

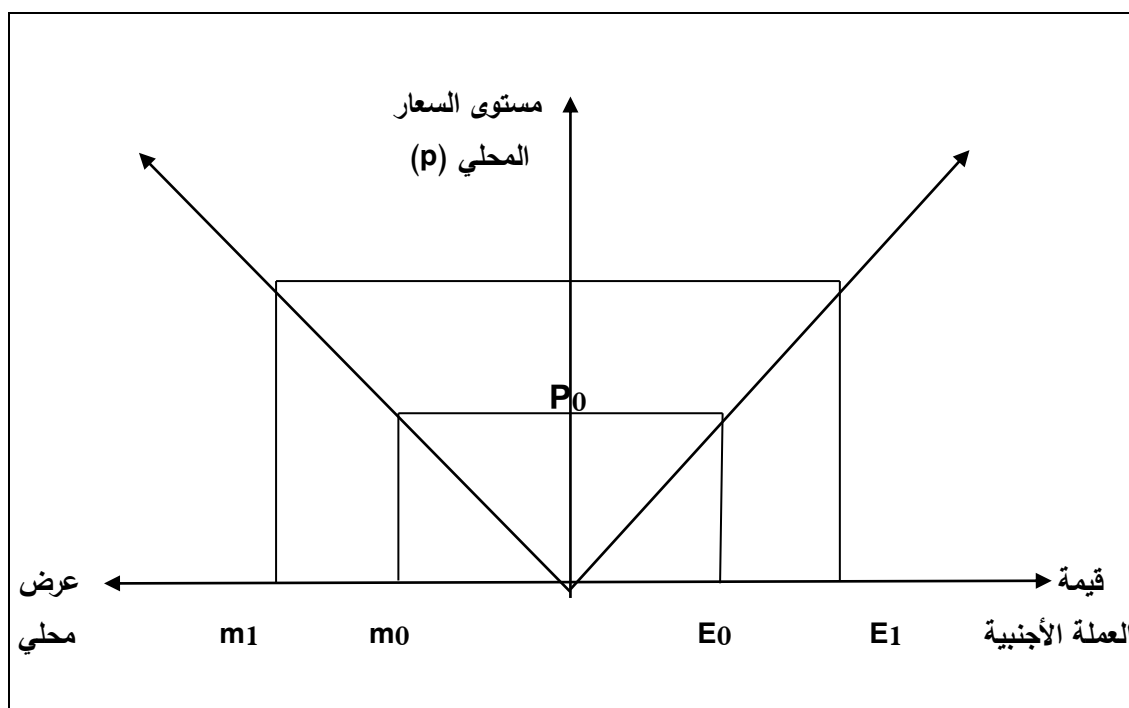
$$E=(m-m^*)-\alpha(Y-Y^*)+\beta (me-me^*)$$

$$E=(m-m^*)-\alpha(Y-Y^*)+\beta(\pi-\pi^*).....(7)$$

وتعكس المعادلة (7) وجود متغيرات أساسية تشترك في تحديد معدل الصرف كسعر نسبي للنقود، بعض من المتغيرات نقدية، والأخرى حقيقية فضلا عن دور التوقعات، حيث أن أي زيادة عرض النقود محليا تؤدي إلى زيادة متناسبة في مستوى الأسعار المحلية بما يؤدي إلى انخفاض متناسب في قيمة العملة المحلية، وبالمثل فإن زيادة الطلب المحلي على النقود نتيجة لزيادة الدخل المحلي أو الانخفاض في التضخم المتوقع يؤدي ذلك إلى تحسن قيمة العملة المحلية.<sup>1</sup>

ويمكن النظر إلى النموذج النقدي للسعر المرن باعتباره مجرد توسيع لنطاق نظرية كمية النقود، وذلك عن طريق نقل ميكانيزم التأثير في هذه النظرية من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح حيث يؤدي التغيير في عرض النقود إلى تغيير مستوى الأسعار (نظرية كمية النقود) ويؤدي التغيير الأخير إلى تغيير معدل الصرف (نظرية تعادل القوة الشرائية)، وبالتالي فالمتغيرات النقدية تحدد التغيير في معدل الصرف ويعكس ذلك الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أثر تغير المعروض النقدي على مستوى الأسعار ومعدل الصرف



المصدر: نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف "دراسة تحليلية مقارنة"، شركة فاس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص: 242.

<sup>1</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 238، 239.

يشير الشكل الى أن الزيادة النسبية في عرض النقود داخل الاقتصاد المحلي سوف يؤدي الى زيادة مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمثلها في الخارج من خلال آلية نظرية تعادل القوة الشرائية، بما يؤدي الى تدهور قيمة العملة المحلية أو ارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

وتلعب التوقعات المستقبلية لمسار السياسة النقدية دورا بارزا في النموذج النقدي للسعر المرن حيث يسمح الأخير بالتغير في عرض النقود بالتأثير الواضح على معدل الصرف، وذلك من خلال ما يطلق عليه أثر التعظيم، لذلك وبافتراض نسبة ما لتكن  $X$  تتمثل الزيادة في عرض النقود المحلي، يترتب على ذلك الزيادة توقع زيادة العرض النقدي المحلي نسبة أكبر من  $X$  في المستقبل، أي أن معدل الصرف ينخفض بنسبة أكبر من  $X$  في الفترة الأولى نتيجة زيادة في عرض النقود بالنسبة  $X$ ، ويمكن تفسير ذلك طبقا للنموذج النقدي للسعر المرن من خلال أثرين على معدل الصرف، فزيادة عرض النقود يؤثر مباشرة على معدل الصرف نتيجة للاختلاف معدل التضخم المحلي عن معدل التضخم الخارجي ( $P-P^*$ ) ويتأثر معدل الصرف بشكل غير مباشر من خلال توقعات نمو النقود في المستقبل ( $me-me^*$ ) ويؤثر الأخير على توقعات التضخم في المستقبل والذي يؤثر بدوره على تغير أسعار الفائدة في الأجل الطويل، بما يؤدي الى تغير الطلب الحقيقي على النقود ويؤثر ذلك على معدل الصرف.<sup>1</sup>

### ثالثا: الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي للأسعار المرنة

تتمثل أبرز الانتقادات الموجهة لهذا المنهج فيما يلي:<sup>2</sup>

- افتراض هذا النموذج سريان نظرية تعادل القوة الشرائية على الدوام في مختلف الآجال (القصير، المتوسط، الطويل) وهو ما لم تؤيده معظم الدراسات التطبيقية والتي تشير الى عدم انطباق نظرية تعادل القوة الشرائية في الآجلين القصير والمتوسط.
- افتراض النموذج أن مرونة الأسعار دائما وهو ما يخاف الواقع.
- استقرار دالة الطلب على النقود وكذلك الأهمية الكبيرة المقتصرة على المتغيرات النقدية في حين تبين الاختبارات التجريبية غير ذلك.

### المطلب الثاني: المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار

يعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في النموذج النقدي للأسعار المرنة عائقا أمام تطبيق هذا النموذج في الآجال الطويلة والمتوسطة، وللتغلب على هذا العائق اقترح **DORNBUSH** نموذجا نقديا يشابه إلى حد ما النموذج النقدي للأسعار المرنة، إلا أنه يستبعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في الأجل القصير وإن كانت صحيحة وتسري في الأجل الطويل،<sup>3</sup> غير أنه بطور هذا الافتراض بالتأكيد

<sup>1</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 239.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 249.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، ايمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص: 87.

على معدلات الصرف التوازنية قصيرة الأجل تعكس تعادل عوائد رأس المال في الدول المختلفة ومن ثم فإن هذا النموذج يقوم على نظرية تعادل القوة الشرائية بالنسبة لسوق السلع، وعلى نظرية تعادل رأس المال بالنسبة لسوق الدولية للأصول المالية، ويعتبر **DORNBUSH** أول من قام بدراسة النموذج النقدي تحت فرضية جمود الأسعار وكان ذلك سنة 1976، حيث تناول دور التوقعات في أسواق المال الدولية في تحديد معدل الصرف من خلال نموذج كلي يأخذ في اعتباره سوق السلع، وسوق النقود، وسوق الأوراق المالية بهدف التعرف على الطريقة التي تتواءم بها الأسواق الثلاثة عبر الزمن (في الأجل القصير، المتوسط، الطويل) وكيفية انتقالها من توازن جديد طويل الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.<sup>1</sup>

### أولاً: فرضيات المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار:

تتمثل أبرز الفرضيات التي أتى بها **DORNBUSH** فيما يلي:<sup>2</sup>

- افتراض سريان قانون السعر الواحد للسلع المتجانسة في الأسواق العالمية.
- استقرار دالة الطلب على النقود.
- الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال الدولية.
- تجانس الأصول المالية المتداولة دولياً.
- افتراض سيادة حالة التشغيل التام في الاقتصاد محل التحليل.
- افتراض اقتصاد صغير نسبياً.
- افتراض بطء التعديل في أسواق السلع المقارنة بسرعة التعديل في أسواق الأصول المالية أي أسعار السلع غير المرنة في الأجل القصير.
- افتراض أن التوقعات الرشيدة تتحكم في سلوك المتعاملين في الأسواق المالية الدولية وهو ما يعرف بتناسق التوقعات.

### ثانياً: معادلات المنهج النقدي في ظل جمود الأسعار

تحدد المعادلات الأساسية لشروط توازن الأسواق المعنية بهذا النموذج:<sup>3</sup>

- لتكن المعادلة التالية التي تبين التوازن التقليدي للسوق النقدي:

$$m_t - P_t = \alpha Y_t - \beta r_t \dots (1)$$

حسب المعادلة (1) العرض الحقيقي للنقود يساوي الطلب الحقيقي للنقود.

<sup>1</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 251.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 253.

<sup>3</sup> سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص: 92-93.

- ولتكن المعادلة (2) و(3)، اللتان تحددان شرط توازن لسوق المالي، أي يعني هذا علاقة تعادل معادلات الفائدة غير المغطى، والتي تظهر بشكل خاص وبافتراض أن معدل التدهور المتوقع للعملة المحلية يساوي الفرق بين سعر الصرف التوازني E والسعر الجاري، مضمن (تضمنين هذا الفرق) بمعامل التعديل  $\theta$ .

$$r_t = r^* + X_t \dots \dots \dots (2)$$

$$X_t = \theta(E - E_t) \dots \dots \dots (3)$$

تقتضي فرضية الحركة التامة لرؤوس الأموال، بأن المعادلة (2) محققة بصفة مستمرة.

- ولتكن المعادلة (4) التي تعرف علاقة نظرية تعادل القوة الشرائية، وعلى عكس النموذج النقدي بافتراض في هذه الحالة أن نظرية تعادل القوة الشرائية محقق فقط في المدى الطويل، وبالتالي تطبق هذه النظرية على قيم سعر الصرف في المدى الطويل

$$E = P - P^* \dots \dots \dots (4)$$

- تبين المعادلة (5) شرط توازن أسواق الأصول النقدية والمالية، حيث توصل الى هذه المعادلة عن طريق التوفيق بين المعادلتين (1) و(2) وتكتب:

$$m_{st} - P_t = \alpha Y_t - \beta (r^* - X_t)$$

ثم بإدخال معادلة (3) نستنتج المعادلة التالية:

$$m_{st} - P_t = \beta r_t - \beta \theta(E - E_t) + \alpha Y_t \dots \dots \dots (5)$$

يوجد لهذه المعادلة 3 معاني أساسية:

- العرض الحقيقي للنقود يساوي الطلب الحقيقي للنقود.
- تصحيح أسعار الفائدة على أساس توقعات أسعار الصرف.
- تشكل التوقعات تبعاً للتغيرات الحاصلة في الفرق بين سعر الصرف التوازني في المدى الطويل وسعر الصرف الجاري.

ويمكن تبسيط المعادلة (5) على ضوء أن التوازن في المدى الطويل يتضمن تعادل معدلات الفائدة، ويعزى هذا الأخير الى أن:  $E = E_t$  أي استنادا الى المعادلة (2) و(3)، و  $i^* = i$  وتكتب علاقة التوازن في المدى الطويل كالتالي:

$$m_{st} - p = -\beta r^* + \alpha y \dots \dots \dots (6)$$

ويطرح المعادلة (6) من (5) نجد:

$$P_t - P = \beta \theta(E - E_t) \dots \dots \dots (7)$$

أو:

$$E_t = E - (1/\beta \theta)(P_t - P) \dots \dots \dots (8)$$

إن المعادلة (8) دور أساسي في النموذج، فهي تعبر عن العلاقات بين  $P$  و  $E$  أي العلاقة المتداولة بين مستوى الأسعار وقيمة سعر الصرف والتي تضمن في نفس الوقت التوازن في السوق النقدي والتوازن في أسواق الأصول المالية على المستوى الدولي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الثلاثية المستحيلة

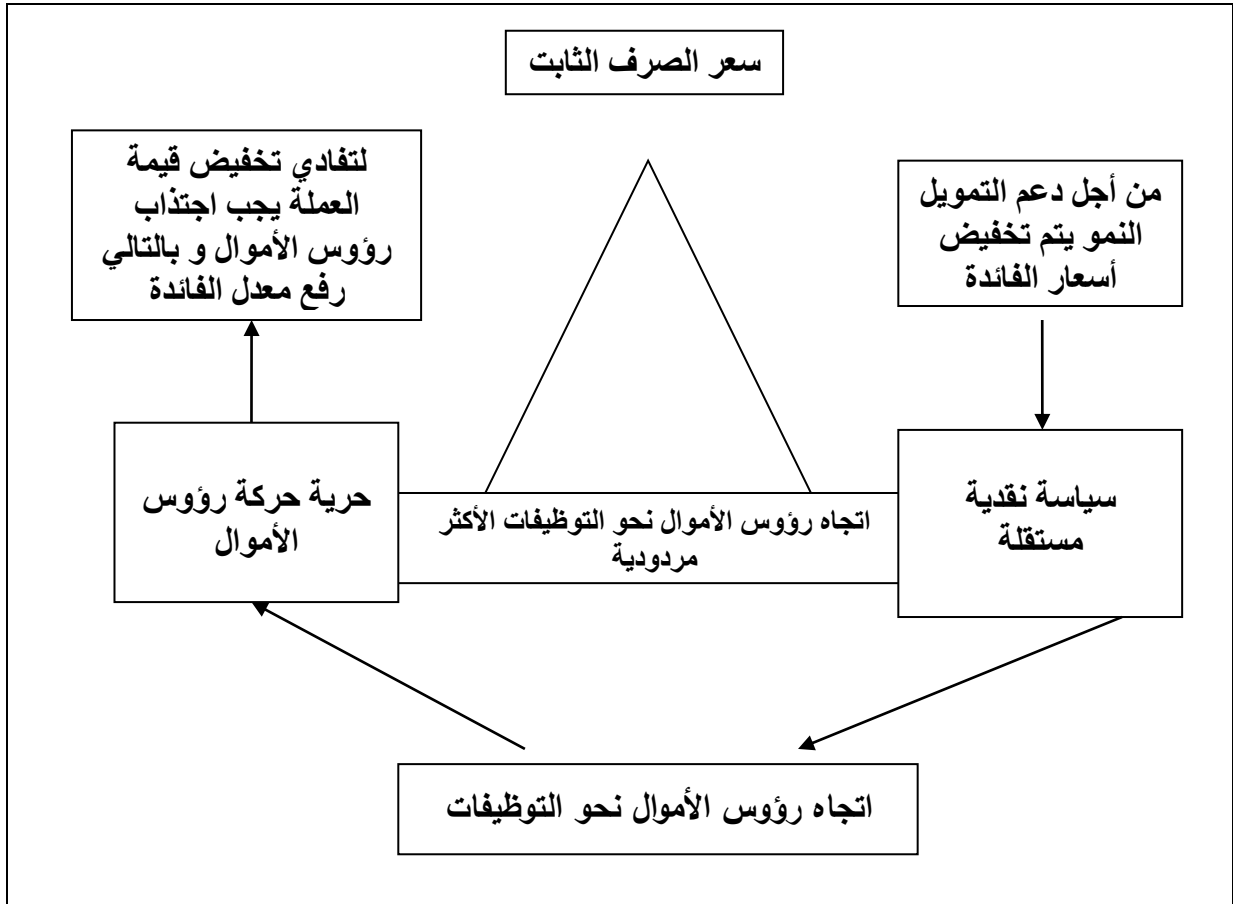
أدت الصعوبات التي واجهتها البلدان الأعضاء في التوصل إلى سعر تعادل يتسق مع توازن ميزان المدفوعات وأزمات العملة، التي اكتنفت إعادة تنسيق أسعار التعادل في السنوات الأولى بعد انتشار نظام بروتن وودز إلى إثارة الجدل الفكري حول أفضلية كل من أسعار الصرف الثابتة في مقابل أسعار الصرف المرنة.

وفي رد على رأي التقليدي الذي قدمه نركسه أيد فريدمان النزعة الحديثة إلى التعويم إذ يرى فريدمان أن التعويم له ميزة الاستقلال النقدي والحماية من الصدمات الحقيقية وأنه الية للتعديل في وجه الجمود الكامل، وبعد ذلك وسع ماندل فليمنج تحليل فريدمان في ظل افتراضات وجود تحركات لرؤوس الأموال الدولية، وفقا لهؤلاء يتم الاختيار بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم طبقا لمصادر الصدمات الحقيقية أو الاسمية ودرجة حركة رأس المال، في الاقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركة رأس المال، فإن سعر الصرف العائم يوفر الحماية من الصدمات الحقيقية، مثل التغيير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري في حين يكون سعر الصرف الثابت مفضلا في حالة الصدمات الاسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص: 93.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 186.

الشكل (04): الثالث المستحيل لمندل



المصدر: عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص: 139.

من خلال الشكل يتبين لنا أن السلطات تسعى إلى تحقيق إحدى الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- **مراقبة الصرف:** ويكون عن طريق اشتراك كل من ثبات أسعار الصرف واستقلالية السياسة النقدية اتحاد نقدي: ويكون عن طريق إلغاء استقلالية السياسة النقدية وحرية حركة رؤوس الأموال مع ثبات أسعار الصرف.
- **نظام الصرف المرن:** حرية حركة رؤوس الأموال مع مرونة أسعار الصرف تسمح بتحقيق استقلالية السياسة النقدية.

لقد أدى نموذج ماندل فلمنج إلى تطور هام في نظرية اختيار نظام سعر الصرف تمثل في فكرة الثالث المستحيل بمعنى أن أي سياسة اقتصادية كلية لا يمكن أن تجمع على أحسن الأحوال بين عنصرين من العناصر الثلاثة المتمثلة بالتحريك الكامل لحساب الرأسمالي وسعر الصرف الثابت والسياسة النقدية المستقلة الموجهة صوب انجاز أهداف محلية إذ يستطيع البلد الذي يتبع نظام سعر صرف عائم أن يتمتع بسياسة نقدية فعلية تماما وبحركة رؤوس الأموال في حين يستطيع البلد الذي يعتمد على نظام سعر

<sup>1</sup> برياطي حسين، مرجع سابق، ص: 106.



صرف ثابت أن يتحرر من أسعار الفائدة الأجنبية وأن يطبق سياسة نقدية مستقلة مع تقييد حركة رؤوس الأموال، أما إذا كان سعر الصرف ثابت وحركة رؤوس الأموال حرة فإن السياسة النقدية تكون عاجزة عن تحقيق الأهداف المحلية.<sup>1</sup>

ووفقا لهذه النظرية انتعشت قاعدة الذهب في ظل حرية حركية رؤوس الأموال وثبات أسعار الصرف لأن الاستقلال النقدي لم يكن ذا أهمية كبيرة، وانهارت القاعدة الذهبية فيما بين الحربين لأن السياسة النقدية الموجهة نحو تأمين العمالة أصبحت تكتسي أهمية، وفي ظل نظام بريتون وودز كانت هناك استقلالية نقدية وأسعار صرف مربوطة مع مراقبة حركة رؤوس الأموال، وفي عالمنا اليوم وفي ظل الحركية المتزايدة لرؤوس الأموال فإن الثلاثية المستحيلة تجعل الاختيار يدور حول الاتجاه إلى نظام سعر صرف ثابت (اتحادات عملة، أو الدولار) أو الخيار الثاني وهو التعويم، وهو ما تفعله البلدان المتقدمة اليوم فهي إما تعوم عملتها أو تتجه إلى اتحادات للعملة وهي النتيجة الثالثة لنموذج مندل فلمنج.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف

إن اختيار نظام الصرف الملائم والمناسب للاقتصاد يسمح بتحقيق استقرار كبير لهاته الدولة، أما إذا ما تم العكس فسينعكس ذلك سلبا على عليها من خلال حدوث أزمات نقدية ومالية، وعلى أساس ذلك توجد عدة معايير ونماذج أساسية لاختيار هذا النظام، وسيتم في هذا المبحث التركيز على واحدة منها من خلال نموذج مندل فلمنج.

### المطلب الأول: الإطار العام لنموذج مندل فلمنج

لا يمكن إهمال اسهامات كل من **Robert A.Mundell** سنة 1963، و **Marcus J.Flemig** سنة 1962 عند بحث علاقة التوازن النقدي بالتوازن الخارجي أو معدل الصرف، حيث يعتبر نموذج **Flemig - Mundell** تطورا أساسيا في الفكر الاقتصادي، فهو من الأبحاث الأولى والرائدة في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد سواء في ظل ثبات معدل الصرف أو نظام التعويم، ناهيك عن تركيزه على حساب رأس المال آخذا في الاعتبار درجة سيولة رأس المال وتأثيرها على طبيعة التحليل.<sup>3</sup>

### أولا: فرضيات نموذج مندل فلمنج

ترتكز أهم فرضيات نموذج ماندل فلمنج في النقاط الأساسية الآتية:

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 187.

<sup>2</sup> برياطي حسين، مرجع سابق، ص: 106.

<sup>3</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 121.

- يركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم.
- يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية.<sup>1</sup>
- يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغير خارجي كما يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال.<sup>2</sup>
- يفترض هذا النموذج أن التحليل يكون على المدى القصير، حيث يمتاز المستوى العام للأسعار بالجمود ويكون الإنتاج محدد بالطلب على السلع.
- يكون المصدر الوحيد للتغيرات في معدل الصرف الحقيقي تحت هذه الفرضيات هو سعر الصرف الاسمي.<sup>3</sup>

### ثانيا: وصف نموذج مندل فلمنج

يمكن وصف هذا النموذج (ماندل فلمنج) بشكل عام من خلال النقاط الأساسية الآتية:

- هو مفيد لتحليل مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح.
- هذا النموذج يشكل أساسا للنماذج المعاصرة الخاصة بتحديد سعر الصرف.
- يطبق هذا النموذج على اقتصاد مفتوح يعاني من موارد معطلة ويكون منحنى العرض الكلي تام المرونة في ظل توقعات ساكنة لسعر الصرف بمعنى أنه من غير المتوقع حدوث تغيير في سعر الصرف عن مستواه الراهن، إضافة إلى القدرة التامة لرأس المال على التنقل.<sup>4</sup>

### ثالثا: معادلات نموذج مندل فلمنج

يمكن توضيح مختلف معادلات النموذج على النحو التالي:<sup>5</sup>

$$Z = C(Y - T, i) + I(Y, I_0) + G - eM(Y, e) + (Y^*, e) \quad \text{الانتاج المحقق} = \text{الطلب الكلي}$$

$$N_x = X(Y^*, e) - eM(Y, e) \quad \text{الرصيد الجاري الخارجي}$$

$$N_x - F + DR = 0 \quad \text{ميزان المدفوعات}$$

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 124.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 185.

<sup>3</sup> سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص: 131.

<sup>4</sup> عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص: 103.

<sup>5</sup> حسين برباطي، أنظمة سعر الصرف ومعايير اختيار نظام الصرف الملانم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، الاقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2008، ص: 96-97.

$$F = K(i - i^*)$$

ميزان المدفوعات هو تابع  $F$  الذي يمثل تدفقات رأس الأموال التي هي تابعة تغيرات اسعار الفائدة سوق النقد

$$M = P.L(Y, i)$$

نظام صرف ثابت (سعر صرف قصير الاجل = سعر صرف طويل الأجل)

$$e^{ct} = e^{lt}$$

حيث:

$Z$ : الطلب،  $L$ : الاستهلاك،  $Y$ : الانتاج،  $T$ : الضرائب،  $i$ : سعر الفائدة،  
 $G$ : النفقات الحكومية،  $e$ : سعر الصرف الحقيقي،  $M$ : الواردات،  $X$ : الصادرات  
 $Y^*$ : انتاج خارجي،  $Nx$ : الصادرات الصافية،  $F$ : تدفقات رؤوس الأموال  
 $DR$ : احتياطات الصرف،  $M$ : الكتلة النقدية،  $P$ : المستوى العام للأسعار  
 $L$ : تابع أو بدلالة الطلب على النقود بالنسبة للدخل  $Y$ : سعر الفائدة  
 $i^*$ : سعر الفائدة الأجنبي.

### المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت

في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يجب على السلطات الاقتصادية التدخل في سوق الصرف للحفاظ على هذا الثبات وذلك عندما يظهر عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي يكون الطلب على العملة الأجنبية أكبر من العملة الأجنبية فإن الحكومة يجب أن تتدخل لكي تقضي على فائض الطلب على العملة الأجنبية من خلال بيع جزء من الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي لديها<sup>1</sup>. ومن أجل معرفة تأثير إتباع سياسة نقدية توسعية يجب أن نميز بين حالتين أساسيتين:

#### أولاً: في حالة حركة رؤوس الأموال

إن ارتفاع معدل الفائدة في الداخل عنه في الخارج يجعل رؤوس الأموال تتدفق إلى الأسواق المالية في الداخل ما يزيد الطلب على العملة الوطنية ويميل بسعر صرفها مقابل العملات الأجنبية إلى الارتفاع، ومن أجل المحافظة على سعر الصرف فإن السلطات تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية ما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، ويؤدي ذلك إلى انتقال منحنى  $LM$  (التوازن في السوق النقدي) إلى اليمين وإلى الأسفل.

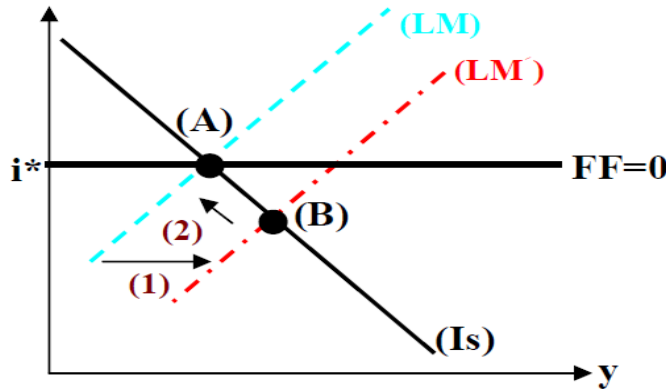
من جهة أخرى، فإن ارتفاع الأسعار على المنتجات المحلية وتثبيت سعر الصرف يجعل الطلب على الصادرات في الخارج ضعيفا ويزيد الطلب على الواردات من الخارج، ويؤدي هذا الانخفاض في الطلب إلى

<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص: 125.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة أنظمة الصرف بمعدلات التضخم

تراجع الأسعار، كما يؤدي انخفاض الطلب إلى انتقال منحنى IS (التوازن في سوق السلع والخدمات) باتجاه اليسار وإلى الأسفل، وهكذا يعود المنحنى LM إلى حالته في وضع التوازن الأول، كما تعود الأسعار إلى مستواها السابق ويعود معدل الفائدة إلى مستواه العالمي.<sup>1</sup>

شكل رقم (05): تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل ثبات أسعار الصرف وحركية رؤوس الأموال



**المصدر:** حسين برباطي، أنظمة سعر الصرف ومعايير اختيار نظام الصرف الملائم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، الاقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2008، ص: 100.

ومنه تم استنتاج أنه في حالة نظام صرف ثابت وحرية لحركة رؤوس الأموال فإن السياسة النقدية غير فعالة.

### ثانياً: في حالة عدم حركية رؤوس الأموال

يحرك التوسع في مخزون النقود المحلي عبر مشتريات البنك المركزي في السوق المفتوحة مبدئياً منحنى LM إلى LM\* نحو اليمين وإلى اليسار.

يقلص التوسع النقدي مع سعر الفائدة المحلي ويؤدي ذلك إلى زيادة المستوى التوازني في الأجل القصير للدخل من  $Y_0$  إلى  $Y_1$ .

إن الانخفاض في سعر الفائدة المحلي والزيادة في الدخل التوازني يحدثان عجزاً في ميزان المدفوعات، يكون هذا العجز كبيراً كلما كانت درجة تجاوب تدفقات رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة (بين المحلي والخارجي) عالية، يؤدي التوسع النقدي هنا إلى مشكل التعقيم لنتيجة العجز في ميزان المدفوعات، فمع شحة الاحتياطات من العملة الأجنبية، إما أن يتعدل مخزون النقود للوراء إلى مستواه الأصلي أو يجب التخفيض في العملة لغرض تحريك  $BP=0$  بحيث يجب أن يمر عبر النقطة  $(i_1, Y_1)$  فإذا احتفظ سعر الصرف

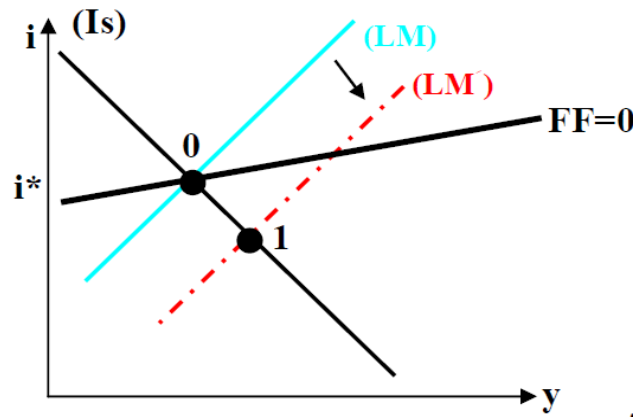
<sup>1</sup> أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 355.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة أنظمة الصرف بمعدلات التضخم

بمستواه الأصلي فإن نتيجة الأجل الطويل لزيادة في مخزون النقود هي أن البنك المركزي يحتفظ بمديونية أكبر للحكومة وباحتياطات أجنبية أقل، فالدخل العالمي، سعر الفائدة المحلي ومخزون النقود سوف تعود كلها إلى مستوى التوازن الأصلي، ويكون هناك مخزون النقود متغيرا داخليا.<sup>1</sup>

يتضح من ذلك أن السياسة النقدية التوسعية في ظل ثبات الأسعار وفي حالة عدم حركية رؤوس الأموال إنما تمارس أثرا مؤقتا على مستوى الدخل التوازني حيث يتزايد في الأجل القصير ثم يعود مرة أخرى إلى مستواه الأصلي، هذا بشرط عدم تدخل البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة لتعويض الانخفاض في العرض النقدي الناتج عن العجز في ميزان المدفوعات من خلال إعادة شراء السندات الحكومية.<sup>2</sup>

شكل رقم (06): تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل ثبات أسعار الصرف وعدم حركية رؤوس الأموال



المصدر: برياطي حسين، مرجع سابق، ص: 101.

ومنه تم استنتاج أنه في حالة نظام صرف ثابت وعدم حركية رؤوس الأموال فإن السياسة النقدية تكون فعالة على المدى القصير وغير فعالة على المدى الطويل.

ومما سبق يمكن تلخيص تأثير السياسة النقدية بصفة عامة في ظل نظام الصرف الثابت في الجدول التالي:

<sup>1</sup> صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013، ص: 226-227.

<sup>2</sup> أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق، ص: 252-253.

جدول رقم (05): تأثير السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت

سعر الفائدة	الدخل	منحنى BP	منحنى LM	منحنى IS	السياسة الاقتصادية المتبعة
يتناقص في الأجل القصير ثم يتزايد في الأجل الطويل	يتزايد في الأجل القصير ثم يتناقص في الأجل الطويل	يظهر عجز في الأجل القصير	ينتقل جهة اليمين في الأجل القصير ثم ينتقل إلى جهة اليسار في الأجل الطويل	يظل كما هو في الأجل القصير والطويل	سياسة نقدية توسعية

المصدر: برياطي حسين، مرجع سابق، ص: 100.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى إعادة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عليها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات، مما يبين أنه ستكون استقلالية في السياسة النقدية وربما فعالية عكس نظام الصرف الثابت.<sup>1</sup>

وتتجلى فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن في تبني السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية من شأنها أن تنعكس على المنحنى LM، إذ سينتقل من الوضع LM إلى LM\* وبالتالي ينخفض معدل الفائدة المحلي إلى  $Y_2$  ومن ثمة يتدفق الرأس مال إلى الخارج، أي زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وفي ظل مرونة سعر الصرف فإن أسعار العملات الأجنبية ترتفع.

يؤدي هذا الأثر إلى ارتفاع سعر الصرف، بمعنى انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي جعل الواردات أكثر تكلفة، وفي نفس الوقت جعل الصادرات أكثر قدرة على التنافس، لذا فإن صافي الصادرات X-M سيرتفع، أي سينتقل منحنى سوق السلع يمينا من الوضع  $IS_0$  إلى الوضع  $IS_1$ ، وبالتالي يرتفع مستوى الدخل إلى  $Y_2$  بسبب ارتفاع سعر الصرف، ومضمون هذه النتيجة هو أن الزيادة في الدخل جاءت على حساب تخفيض دخل بقية العالم، لذا فإن السياسة النقدية التوسعية في ظل مرونة سعر الصرف تعرف بسياسة إزعاج الجيران، أي أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انتقال المنحنى LM و IS ويتجلى عمل

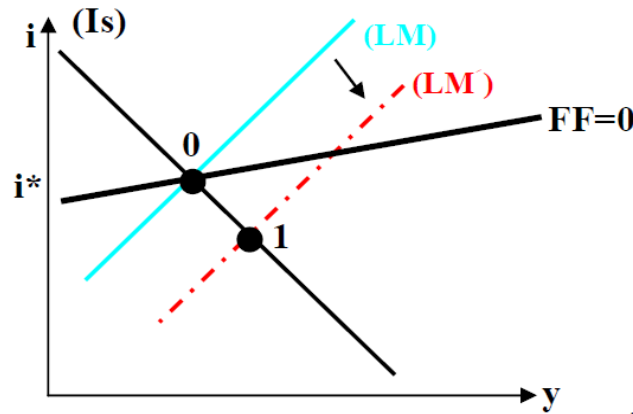
<sup>1</sup> السيد متولي عبر القادر، مرجع سابق، ص: 186.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة أنظمة الصرف بمعدلات التضخم

السياسة النقدية من خلال حساسية صافي الصادرات لسعر الصرف، وليس من خلال حساسية نفقات الاستثمار لسعر الفائدة.<sup>1</sup>

ففي ظل أسعار الصرف المرنة تكون القناة المهمة التي تؤثر عبرها السياسة النقدية على الاقتصاد هو عن طريق التغيرات في الأجور الحقيقية والسعر النسبي للسلع المحلية بالمقارنة مع الأجنبية التي تنتج من تغير سعر الصرف، حيث يؤدي التوسع النقدي إلى تدهور العملة، بينما الكبح النقدي إلى تحسن العملة، ما يؤدي إلى تحرك الطلب باتجاه السلع الأجنبية ويحدث انكماش في الدخل المحلي والعمالة، في حين يحدث التدهور في العملة العكس.<sup>2</sup>

الشكل رقم (07): تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فليمنج في ظل مرونة أسعار الصرف ومختلف درجة حركية رؤوس الأموال



المصدر: برياطي حسين، مرجع سابق، ص: 101.

ومنه تم استنتاج أنه في ظل مرونة الأسعار فإن السياسة النقدية فعالة مهما كانت درجة حركية رؤوس الأموال.

ويشير نموذج ماندل فليمنج إلى عدم جدوى السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نظام ثبات معدل الصرف أيًا كانت درجة سيولة رأس المال، ومن ثمة تزداد قدرة البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية تتسم بالاستقلالية والفعالية في ظل نظم التعويم عنه في ظل ثبات معدل الصرف.

<sup>1</sup> عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص: 107-108.

<sup>2</sup> صالح تومي، مرجع سابق، ص: 324.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة أنظمة الصرف بمعدلات التضخم

ومما سبق يمكن القول بأن نموذج ماندل فليمنج يمثل أساسا جيدا انطلقت منه دراسات لاحقة عديدة لتحديد ونمذجة معدل الصرف أهمها النماذج النقدية لمعدل الصرف أو ما يعرف بالمنهج النقدي لمعدل الصرف.<sup>1</sup>

ويمكن جمع فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف ومختلف درجة حركية رؤوس الأموال في الجدول الآتي:

**جدول رقم (06): فعالية السياسة النقدية في ظل مختلف أنظمة الصرف ومختلف درجة حركية رؤوس الأموال**

حرية حركية رؤوس الأموال		عدم حركية أو ضعف حركية رؤوس الأموال		نوع الاقتصاد السياسة الاقتصادية الكلية
نظام صرف مرن	نظام صرف ثابت	نظام صرف مرن	نظام صرف ثابت	
فعالة إلى جد فعالة	غير فعالة	فعالة	فعالة في المدى القصير غير فعالة على المدى لطويل	السياسة النقدية

المصدر: برياطي حسين، مرجع سابق، ص: 105

<sup>1</sup> نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 123.



## خلاصة الفصل

في الأخير يمكن القول أن التضخم ظاهرة سلبية ومؤثرة لم تتجو منها الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، فكل قد مسته الآثار السلبية لهذه الظاهرة وهذه الحقيقة تقود للعمل على وجوب التفكير والبحث عن حل لهذه المشكلة الاقتصادية التي تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحد العملة الوطنية.

وقد أتى عدة مفكرين اقتصاديين بعدة مناهج مساعدة في تحليل هذه الظاهرة، ومحاولة الحد من تفاقمها أو التقليل من آثارها، ومن بين أهم هذه المناهج المنهج النقدي الذي تمتد أصوله منذ سنة 1852 بفضل أفكار **David Hume**، ثم تواصل تطوير أفكاره عن طريق مدرسة شيكاغو والمدرسة النقدية والذين قاموا بدراسة الأسعار في ظل جمودها أو ثباتها.

كما لا يمكن إهمال أعمال ودراسات كل من **Marcus** و **Robert A. Mundell** و **J. Fleming** حيث يعتبر نموذج ماندل فليمنج تطورا أساسيا في الفكر الاقتصادي، حيث تركز هذه الدراسة على فاعلية السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد سواء في ظل ثبات معدل الصرف أو نظام التعويم مع الأخذ في عين الاعتبار درجة سيولة رأس المال وتأثيرها على طبيعة التحليل.

الفصل الثالث نظام صرف  
الدينار الجزائري وعلاقته  
بالتضخم

## تمهيد

سعت الجزائر منذ مراحل تطور نظام صرفها إلى محاولة إيجاد نظام صرف يتماشى مع طبيعة اقتصادها، حيث وأمام درجة تعقيد العلاقة التي تربط بين نظام سعر الصرف والتضخم وصعوبة الحكم على كفاءة نظام على نظام آخر في التأثير على تخفيض التضخم، حيث تظهر مدى حساسية حسن اختيار نظام ملائم.

ومع ظهور قانون النقد والقرض (90-10) في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات النقدية الجزائرية، حتى أصبح للسياسة النقدية أهداف وأدوات في نفس الوقت وليس بشكل مستقل تستخدم لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار داخليا أو خارجيا، حيث تبنت الجزائر منذ إصدار أول عملة وطنية عبر أنظمة سعر صرف مختلفة إلى غاية الان وذلك ابتداء بتثبيت عملتها بالفرنك الفرنسي إلى غاية نظام التعويم المدار.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الموالية:

**المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر**

**المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر**

**المبحث الثالث: واقع التضخم في مختلف أنظمة أسعار الصرف في الجزائر**

## المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات صرف مختلفة مرت بمراحل عديدة، حيث قامت بتطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية بإتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بمختلف أشكالها، وصولا إلى تحرير الدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف، كل هذا التطور سيتم التطرق إليه في ظل أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر خاصة تلك المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي.

### المطلب الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري في فترة (1964 - 1986)

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير سعر صرف الدينار إداريا، وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوت العشرين، ويبرز هذا التثبيت ضمن النظام السائد، الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية.

وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة كما كان من المفروض أن تكون، بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد أكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين، الأولى تحدھا السلطة النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء).<sup>1</sup>

وسيتم التطرق إلى مرحلتين أساسيتين مر بهما الدينار الجزائري خلال هذه الفترة

### أولا: نظام الربط بعملة واحدة (1964 - 1973)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غراما من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء الملة الوطنية و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة هنا أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضاربة حادة عقب أحداث سنة 1968، اضطرتھ إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 216-217.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

أوت من سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

شرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1973، 1970.

أمام هذه الوضعية التي اقتربت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز، وعن تعميم أسعار الصرف المعمومة، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1977، 1974 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.<sup>1</sup>

### ثانيا: نظام الربط بسلة من العملات (1974 - 1986)

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بروتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات\* التي تربطها بالجزائر علاقة تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة. وذلك قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلاله عن أية عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية سنة 1944، مع العلم أنها فترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني سنة 1986، الذي أرغمها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص: 154-156.

\* هذه العملات هي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، الجنيه الاسترليني، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، البيسيتا الإسبانية، الكورون السويدي، الكورون النرويجي، الكورون الدانماركي، الشيلينغ النمساوي، الفلورة الهولندية.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، فأخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمتة الحقيقية حصة الأسد، من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بهدف إلى إيصاله إلى مستواه التوازني.<sup>1</sup>

جدول رقم(07): تحديد الدينار الجزائري بالاعتماد على سلة من أهم العملات

العملات	1978	1982	1984	1986
الشلنغ النمساوي	28.4400	47.4832	23.5171	34.8293
الفرنك البلجيكي	13.1656	12.6119	8.2260	15.3107
الدولار الأمريكي	3.3082	3.7689	3.8755	3.5451
الفرنك السويسري	233.6989	223.9886	200.3017	292.3343
المارك الألماني	208.3228	193.1591	165.1364	243.0778
البيسيتا الإسبانية	7.7600	9.3598	0.5422	3.6296
الفرنك الفرنسي	192.2078	175.2091	2.6831	0.7465
الجنيه الاسترليني	76.7878	66.9182	146.3415	7.0151
الليرة الإيطالية	89.4339	90.7976	57.1372	3.5347
الكورون النرويجية	-	-	-	61.4194
الكورون السويدي	-	-	-	70.7950
الدولار الأمريكي	3.9659	4.5921	4.9835	4.8874
الين الياباني	-	-	-	3.0135
الريال السعودي	-	-	-	1.3023
الدينار الكويتي	3.9033	4.6553	57.8695	16.6165

المصدر: علي بن قذور، مرجع سابق، ص: 120.

### المطلب الثاني: تطور نظام صرف الدينار الجزائري في الفترة ما بين 1987-1993

ان الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، والسبب يعود في ذلك إلى تراوح أزميتين ذات منشأ خارجي والمتمثل في التدهور المفاجئ لأسعار البترول، التي تعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة بالنسبة للجزائر، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 201.

الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية،<sup>1</sup> فأدخلت تعديل طفيف على حساب معدل الصرف الدينار الجزائري، فأصبح بذلك التغيير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987،<sup>2</sup> حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي، وكان لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتية<sup>3</sup>:

#### أولا: الانزلاق التدريجي (1987-1991)

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، وتم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991 ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة،<sup>4</sup> وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تم تطبيق هذا التعديل خلال فترة طويلة نسبيا من نهاية 1987 إلى بداية 1991، هكذا انتقل معدل الصرف الدينار الجزائري من 4.936 دينار جزائري لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد في نهاية 1989، وانطلاقا من نوفمبر 1990، وتماشيا مع تسريع إصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال السداسي الثاني من سنة 1991، على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15.8889 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد في نهاية جانفي من سنة 1991 ثم 16.5946 في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17.7653 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية مارس 1991.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 207.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 159.

<sup>3</sup> علي بلعزوز، مرجع سابق، ص: 217.

<sup>4</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985، 2008)، مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص: 131.

<sup>5</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 161.

### ثانيا: التخفيض الصريح (1991-1994)

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22.5 للدولار الأمريكي الواحد، وبعدها تم تسجيل خلال الفترة (1991-1994) استمرارية التخفيض بمتوسط 4% فقط سنويا مما جعل الدينار الجزائري يصل إلى 24 دينار للدولار الأمريكي الواحد في السوق الرسمية، ولم يكن هذا الاستقرار النسبي يعكس الوضعية الاقتصادية، وما يفسر ذلك هو أن صدمات التبادل التجاري والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بالمقارنة مع شركائها التجاريين، وهذا ما يبينه سعر الصرف الحقيقي الذي ارتفع بنسبة 50% بين أكتوبر ونهاية 1993، بينما ارتفع مرة أخرى النسبة بين السعر الموازي والسعر الرسمي بحلول سنة 1994 إلى 4 أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في سنة 1991، ان هذا الاستقرار النسبي استمر إلى غاية سنة 1994 الذي تزامن مع إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 16/04/1994، الذي اقتضى تخفيضا بمقدار 40.17% أقره مجلس النقد والقرض لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي الواحد 36 دينار.<sup>1</sup>

ويمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال هذا الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (08): تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1987 إلى 1991

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ الانزلاق عملية
-	4.824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.936	نهاية 1987
-	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12.1191	نهاية 1986
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	15.8889	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقرار وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.5949	نهاية 1991
استقرار عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17.7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994.	22.5	نهاية 1991

المصدر: عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الثابت الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص: 102.

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 208.



من خلال الجدول أعلاه يبين أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من 1990، وهي المرحلة التي طبقتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، والهدف من وراء ذلك هو بلوغ مستوى مقبول يمكن الدينار من الاستقرار.

### المطلب الثالث: تطور نظام صرف الدينار الجزائري لنظام تعويم المدار من 1994 إلى الان

مع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند باي 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، تم الشروع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والاتجاه به نحو قابلية التحويل، حيث رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات وأصبحت مسؤولة عن الالتزامات التي تربطها مع القطاع الخارجي، ووفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي وتطبيقا لأسلوب المرونات أرغمت السلطات العامة انتهاز سياسة تخفيض قيمة الدينار ب % 7.3 في مارس 1994 ثم 40.17% في أبريل من نفس السنة وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار لدولار، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مفادها أن يسمح مجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار إلى 40 دينار/دولار، وتم الاعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 1994 إلى أواخر سنة 1995، وتمثل هذه العملية مرحلة انتقالية وتجريبية لمرحلة تطبيق الصرف العائم وتميرنا للبنوك التجارية وبنك الجزائر، ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف.<sup>1</sup>

وقد تم إتباع سياسة التخفيض في الجزائر لسببين أساسيين:<sup>2</sup>

- الانعزال التام للأسعار المحلية عن الأسعار الدولية بسبب تدعيم المواد الضرورية.
  - رفع قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، بسبب التسيير الإداري لسعر الصرف رغم وجود سوق صرف موازي واحتياطي صرف ضعيف.
- وعرف خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي، وتغير تدريجي لكيفية تحديده وفق قواعد العرض والطلب، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974 وتتمثل الخطوات التي مر عليها الدينار الجزائري خلال هذه الفترة فيما يلي:<sup>3</sup>

### أولاً: نظام جلسات التثبيت

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت **Fixing** بداية من 1994/10/01، حيث تعتبر هذه المرحلة انتقالية لوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، حيث يعرف هذا النظام على انه نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات

<sup>1</sup> سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص: 163.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 163.

<sup>3</sup> محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 212.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، ويتم تحديد الأسعار وفقاً للعرض والطلب، ويسمح هذا النظام بما يلي:

- تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصات.
- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.
- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.
- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي.
- انخفاض معدلات التضخم.
- حسن مستوى الإحتياجات من العملة الصعبة.<sup>1</sup>

تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر الصرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، لن يكون لنظام مجلس العملة مصداقية إلا إذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطياً رسمياً من العملة الأجنبية يكفي على الأقل لتغطية كل عرض للنقود بمعناه الضيق وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31، كما ساهم برنامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى انشاء سوق صرف ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحول الدينار الجزائري.<sup>2</sup>

### ثانياً: سوق الصرف البيئية

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال للسوق الصرف البيئية في تحديد قيمة الدينار.<sup>3</sup>

وإيماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين البنوك أصدره بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 تتضمن إنشاء سوق صرف بيئية يتدخل فيها جميع البنوك والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً<sup>4</sup> الذي انطلق نشاطه رسمياً في 1996/01/02 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من

<sup>1</sup> يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص: 139.

<sup>2</sup> محمد أمين بربري، ميراث ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 2010، ص: 77.

<sup>3</sup> محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 234.

<sup>4</sup> عمار جعفري، مرجع سابق، ص: 101-102.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع اجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته،<sup>1</sup> وينقسم هذا كباقي أسواق الصرف إلى سوق فورية\* يتم العمل بها اليوم والسوق آجلة\*\*.

وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية لها الحق في:

- بيع العملة الوطنية غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.<sup>2</sup>

خلال عام 1996 حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، ففي سنة 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، من أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بسبب اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية.<sup>3</sup>

### المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر

كانت السياسة النقدية في الجزائر مغيبية تماما إلى أن ظهر قانون النقد والقرض إلى الوجود (90-10) حيث بدأ تطبيق هذا القانون بصورة فعلية مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة (1994، 1998) حيث أصبحت لها أهداف وأدوات في نفس الوقت وليس بشكل مستقل تستخدم لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار سواء داخليا أو خارجيا، وهو ما ينجر عنه دراسة العلاقة بين التحكم في التضخم كهدف نهائي لبنك الجزائر وانعكاس سعر الصرف عليه.

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مرجع سابق، ص: 77.

\* سوق الصرف الفوري: تتم فيه عمليات البيع والشراء خلال يومي عمل ابتداء من تاريخ عقد الصفقة وتتم هذه المبادلات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية.

\*\* سوق الصرف الآجل: تتم فيه عمليات البيع والشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد أن يتم التسليم في أجل مستقبلي يكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة ويسمى تاريخ الاستحقاق.

<sup>2</sup> عمار جعفري، مرجع سابق، ص: 104.

<sup>3</sup> خليفة عززي، مرجع سابق، ص: 133، 134.

### المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية **M2** من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق **M1**، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل التي يتم إدارتها من طرف النظام البنكي والخزينة العمومية التي تتكون من:

**النقود الورقية:** أي البنكنوت والقطع النقدية المتداولة، وهي من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

**النقود الكتابية:** تمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر، وتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مركز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

**أشباه النقود:** تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين.<sup>1</sup>

وبالتالي فإن العنصرين الأول والثاني يشكلان المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق **M1** وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع **M2**.

ولمعرفة مراحل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990، 2015) فسيتم عرض تطور مكوناتها بالجدول الآتي:

الجدول رقم (09): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	معدل النمو %	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
1990	134.9	136.14	271.04	-	72.9	343.94	-
1991	157.2	168.7	325.93	20.25	90.3	416.23	21.02
1992	185.4	184.97	370.37	13.63	146.2	516.57	24.1
1993	212.0	236.58	448.58	21.11	180.5	629.08	21.78
1994	224.3	252.84	47.14	06.36	247.7	724.84	15.22
1995	249.8	269.3	519.1	9.1	280.5	799.6	10.51
1996	290.6	298.2	589.1	13.48	326.0	915.1	14.44
1997	337.6	334.0	671.6	14.0	410.0	1081.5	18.18
1998	390.4	436	826.4	23.05	766.1	1592.5	19.10
1999	440.0	465.2	905.2	9.53	884.2	1789.4	12.4
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13.0

<sup>1</sup> سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص: 230.

الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

223	2473.5	1235.0	18.2	1238.5	661.3	577.2	2001
17.3	2901.5	1485.2	14.4	1416.3	751.6	664.7	2002
15.6	3354.4	1724.0	15.1	1630.4	849	781.4	2003
11.4	3738.0	32.5	2160.5	2186.2	1286.2	874.3	2004
10.9	4146.9	1724.2	12.1	2422.7	1501.7	921.0	2005
18.7	4933.7	1766.1	30.8	3167.6	2086.2	1081.4	2006
21.5	5994.6	1761.0	33.7	4233.6	2949.1	1284.5	2007
16.0	6955.9	1991.0	17.3	4964.9	3424.9	1540.0	2008
03.1	7137.1	2228.9	-0.4	4944.2	3114.8	1829.4	2009
13.8	8162.8	2524.3	14.0	5638.5	3539.9	2098.6	2010
19.9	9929.2	2787.5	24.1	7141.7	4570.2	2571.5	2011
11.46	11067.6	3329.8	07.56	7681.86	4776.34	2997.2	2012
01.73	1158.97	3584.41	-0.095	7674.56	4687.25	4103.45	2013
21.44	13673.2	4079.7	25.0	9593.5	5936.7	3656.8	2014
0.29	13704.511	4265.8	18.23	9780.35	5201.73	4108.76	2015

Rapport annuel de la banque d'Algérie, Mai 2012, p :123.

المصدر:

Rapport annuel de la banque d'Algérie, Juin 2007, p :130.

Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries retrospectives, Juin 2006, pp: 48-49.

يوضح الجدول السابق تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990، 2015)، حيث يمكن تقسيم تطورها إلى مرحلتين، فتميزت الأولى بنقص كبير في السيولة (1990، 1999) أما الثانية فتميزت بفائض في السيولة (2000، 2015).

**أولاً: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 - 1999)**

من خلال معطيات الجدول السابق أعلاه يتبين أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 شهدت منذ 1990 تزايداً مستمراً، وقد حققت أعلى نسبة زيادة خلال سنة 1992 حيث بلغت نسبة 24.10%، والسبب في ذلك هو التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشأ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، أما أدنى نسبة فقد حققها سنة 1995 حيث بلغت 10.5% بسبب الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995، 1998) والذي

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

كان يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع النقدي M2<sup>1</sup>، وعلى العموم تميزت السياسة النقدية خلال هذه الفترة بأنها مقبولة بحيث كان الهدف هو تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم هو الهدف الأساسي لهذه السياسة، وبالنسبة للوسائل المستخدمة فهي معدلات إعادة الخصم (تسقيف هذه المعدلات)، مناقصات القروض، تأطير القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية المعاد هيكلها، أما الأدوات غير المباشرة كسياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإجمالي فلم تكن مشاركة، أما أسعار الفائدة فلم تلعب دورها كما يجب، وقد تميزت هذه الفترة بتطبيق اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي أولهما الاستعداد الثالث واتفاق القرض الموسع 1955، مما يدل أن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة كانت صارمة، الأمر الذي انعكس على الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار التعديل الهيكلي.

بالنسبة للكتلة النقدية M1، فبعد أن كانت تقدر بـ 271 مليار دينار سنة 1990 قفزت إلى 905.2 مليار دينار سنة 1999 أي أنها تضاعفت بنحو 03 مرات، أما الكتلة المتسربة خارج الجهاز البنكي بنسبة كبيرة 39.22% من الكتلة النقدية M2 ثم انخفاضها سنة 1994 إلى 30.94% وأخيرا إلى 24.5% سنة 1998، مما ينبئ بوجود جهاز بنكي غير رسمي ينشط بقوة وفعالية، وهو ما يؤثر سلبا على وضع إطار سليم للسياسة النقدية.<sup>2</sup>

### ثانيا: تطور الكتلة النقدية للفترة (2000-2015)

شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في أسعار النفط في الأسواق الدولية، ففي سنة 1999 بدأت أسعار النفط ارتفاعها الذي انعكس على الكتلة النقدية، فبين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 تضاعفت الكتلة النقدية M2 بحوالي 6.80، إذ بلغت سنة 2015 قيمة 13704.511 مليار دينار بعد أن كانت تقدر بـ 2022.5 مليار دينار سنة 2000.

خلال سنة 2001 بلغت نسبة ارتفاع الكتلة النقدية 22.3% أي أنها ارتفعت بما يعادل 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية من جهة، وانطلاق المشاريع الاقتصادية المبرمجة في إطار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إنعاش الجنوب، حيث تم رصد مبلغ 07 ملايين دولار أمريكي لهذا البرنامج أي ما يعادل 520 مليار دينار جزائري مما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2.

هذه الاستراتيجيات المنتهجة في دعم النمو أدت إلى تزايد حجم الكتلة النقدية، فخلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2007 زاد نمو العرض النقدي حيث بلغت تدفقات النقد القانوني حوالي 200 مليار دينار سنة 2005 مقابل 161.8 مليار سنة 2006.

بالنسبة للفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 فلقد شهدت تغيرات في معدل عرض النقود، حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية M2 أدنى مستوى له خلال مسار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 أين

<sup>1</sup> سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص: 230.

<sup>2</sup> على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة روى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص: 26.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

بلغ 7137.1 مليار دينار بمعدل نمو 03.2% بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة وانخفاض الودائع تحت الطلب من جهة أخرى حيث تراجعت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009، بعدها استعاد عرض النقود نموه بعد بداية سنة 2010 لتحسن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار النفط.

وخلال سنة 2011 بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 19.9% التي تعتبر ثالث أكبر معدل نمو منذ سنة 2000، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها (تحت الطلب ولأجل) لدى البنوك، ما ساهم في زيادة العرض النقدي الذي بلغ 9929.2 مليار دينار ليتراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9% إلى 11.46% وكذلك سجل انخفاض سنة 2013 إلى 01.73% بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية، بعدها عاود معدل النمو النقدي الارتفاع حيث بلغ 21.44% أين بلغ سنة 2014 قيمة 13673.2 مليار دينار ليرتفع سنة 2015 إلى 1.0.29<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

مقابلات الكتلة النقدية تمثل في مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير فهي تلك الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، وتتمثل في:

- شراء ديون على الخارج في شكل ذهب أو عملات أجنبية (صافي الأصول الخارجية).
- القروض الممنوحة للخزينة العامة (قروض الدولة).
- القروض الممنوحة للاقتصاد.

والجدول الموالي يوضح مراحل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015:

#### الجدول رقم (10): تطور المقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

السنوات	M1	M2	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	صافي الأصول الخارجية
1990	271.04	343.94	167.0	247.0	6.5
1991	325.93	416.23	159.0	325.8	24.3
1992	370.37	516.57	227.0	412.3	22.6
1993	448.58	629.08	527.8	220.2	19.6
1994	477.14	724.84	468.5	305.8	60.4
1995	519.1	799.6	401.6	565.7	26.4

<sup>1</sup> على صاري، مرجع سابق، ص: 26.

الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

134.0	776.8	280.6	915.1	589.1	<b>1996</b>
350.4	741.3	423.7	1081.5	671.6	<b>1997</b>
280.7	906.2	723.2	1592.5	826.4	<b>1998</b>
169.6	1150.7	847.9	1789.4	905.2	<b>1999</b>
775.9	993.7	677.5	2022.5	1048.2	<b>2000</b>
1310.7	1078.4	569.7	2473.5	1238.3	<b>2001</b>
1755.7	1266.8	578.6	2901.5	1416.3	<b>2002</b>
2342.6	1380.2	423.4	3354.4	1630.4	<b>2003</b>
3119.2	1535.0	20.6-	3738.0	2160.5	<b>2004</b>
4179.7	1779.8	933.2-	4146.9	2422.7	<b>2005</b>
5515.0	1905.4	1304.1-	4933.7	3167.6	<b>2006</b>
7415.5	2205.2	2193.1-	5994.6	4233.6	<b>2007</b>
10246.9	2615.5	3627.3-	6955.9	4964.9	<b>2008</b>
11997.0	3086.5	3488.9-	7137.1	4944.2	<b>2009</b>
13922.4	3268.1	3510.9-	8162.8	5638.5	<b>2010</b>
14940.4	3726.5	3406.6-	9929.2	7141.7	<b>2011</b>
14940.4	4297.40	3289.7-	11067.6	7681.86	<b>2012</b>
15241.2	4902.5	6600.9-	1158.97	7674.56	<b>2013</b>
15734.9	6499.4	2024.5-	13673.2	9593.5	<b>2014</b>
15375.2	7277.20	567.5	13704.511	9780.35	<b>2015</b>

Rapport annuel de la banque d'Algérie, Mai 2012, p :123.

المصدر:

Rapport annuel de la banque d'Algérie, Juin 2007, p :130.

Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries retrospectives, Juin 2006, pp :  
48-49.

يوضح الجدول السابق تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990، 2015) حيث يمكن تقسيم تطورها إلى مرحلتين أساسيتين وهما كالتالي:



أولاً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 - 1999)

من خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999 لوحظ تغطية الكتلة النقدية بصافي الأصول الخارجية استقراراً خلال الفترة (1991، 1993) لترتفع بعدها سنة 1994 بشكل ملحوظ، حيث قفزت من 19.6 مليار دينار سنة 1993 إلى 60.4 مليار سنة 1994، حيث تزامن هذا مع الإصلاحات الهيكلية المطبقة من طرف الجزائر، بعدها انخفضت إلى 26.4 مليار دينار جزائري في 1995، ثم تضاعفت بأكثر من 05 مرات سنة 1996 حيث بلغت 134 مليار دينار، وقد استمرت تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الصعبة في الارتفاع بشكل مطرد من سنة إلى أخرى لتبلغ سنة 1997 أعلى قيمة لها والتي قدرت بـ 350.4 مليار دينار لتراجع بعدها خلال سنة إلى 280.7 مليار دينار ثم إلى 169.6 مليار دينار سنة 1999، وهذا بسبب الأزمة النفطية سنة 1998.<sup>1</sup>

كما عرفت مرحلة التعديل الهيكلي تراجعاً معتبراً في حجم الديون على الدولة فبعد أن كانت تقدر بـ 407.6 مليار دينار سنة 1995 تراجعت إلى 280.6 مليار دينار سنة 1996، وذلك لتخفيض العجز الموازني، وتخلى الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية أما فيما يخص القروض الموجهة للاقتصاد فقد أخذت منحى معاكس لقروض الخزينة حيث ارتفعت من 565.7 مليار دينار سنة 1995 إلى 776.8 مليار دينار سنة 1996 أي ما يعادل نسبة 73.47% وهي نسبة معتبرة، خاصة أنها كانت تقدر بـ 220.2 مليار دينار فقط سنة 1993، ويمكن إرجاع ذلك إلى السياسة المالية الصارمة واستمرار الخزينة العمومية في تسديد ما عليها لبنك الجزائر والجهاز البنكي، بعدها تراجعت تراجعاً طفيفاً سنة 1997 لتعاود الارتفاع سنة 1998 حيث بلغت على التوالي 906.2 و 1150.7 مليار دينار.

ثانياً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 - 2015)

شهدت سنة 2000 ارتفاعاً في تغطية الكتلة النقدية لصافي الأصول الخارجية حيث بلغت 775.9 مليار دينار أي أنها سجلت نسبة نمو فاقت 343% أي تضاعفت بنسبة 4.43 مرة مقارنة بسنة 1999 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 1999، بعدها شهدت سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة تمثلت في ارتفاع مستوى صافي الأصول الأجنبية إلى 1310.7 مليار دينار ليتجاوز بذلك مستوى الكتلة النقدية M1 التي بلغت خلال نفس السنة 1238.5 مليار دينار، وقد استمرت تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية في الارتفاع إلى أن وصلت تغطيتها للكتلة النقدية M2 سنة 2004 بنسبة 83.44%، بعدها واصلت تغطية الأصول الخارجية ارتفاعها لتظهر ظاهرة نقدية جديدة أخرى تمثلت في تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية M2 كلياً بداية من سنة 2005 حيث بلغت نسبة 100.78% أي ما يعادل صافي أصول خارجية قيمتها 4179.7 مليار دينار مقابل كتلة نقدية بلغت 4146.9 مليار دينار، وقد استمر هذا الوضع خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 لتتخفص سنة 2015 بنسبة ضئيلة حيث انخفضت

<sup>1</sup> سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص: 234.

لتصل إلى 15375.20 ومن هنا اتضحت أهمية الأصول الخارجية كمحدد هيكل للتوسع النقدي في الجزائر، مما يدل على أن الاحتياطات الرسمية للصرف أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية ومدى أهمية الدور الذي تلعبه في عملية إنشاء النقود في الجزائر.

وفيما يتعلق بتطور القروض الموجهة للاقتصاد فقد شهدت الأخرى نموا مستمرا من سنة 2000 إلى غاية 2015، فحتى في عز الأزمة المالية العالمية ارتفعت قيمتها التي بلغت 3086.5 مليار دينار محققة بذلك معدل نمو 18% واستمر هذا الارتفاع من سنة أخرى بإضافة إلى الدور الذي أصبحت الاستثمارات الممولة بالقروض البنكية والتسهيلات الائتمانية التي اعتمدا بعض البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة أو لتمويل الإنفاق العائلي خاصة بالنسبة للعقارات والسيارات.

كما عرفت قروض الخزينة ارتفاعا وانخفاضا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة، فقد بلغت خلال الفترة 2000 و 2004 قيمتها على التوالي 569.7 و 6775 مليار دينار بعدها وبداية من سنة 2005 انخفض حجم هذه القروض بشكل ملفت للانتباه حيث أصبحت قيمتها سالبة بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتقليص دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: طبيعة الظاهرة التضخمية في الجزائر:

يعيش الاقتصاد الجزائري مشاكل اقتصادية عدة، وعلى رأسها التضخم الذي يعد من الذي كان في نهاية عقد الثمانينات التضخم مكبوتة، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، وأصبحت أغلب النشاطات لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، مما ولد ضغوطا تضخمية.

### أولا: أنواع التضخم في الجزائر

تتمثل أنواع التضخم التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ما يلي:<sup>2</sup>

**1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف:** يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه لاقتصاد الوطني من اختلالات شبه كلية البيان الاقتصادي لاسيما بداية سنة 1990، حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة أي الانتقال من الاقتصاد المخطط على الاقتصاد الموجه، الذي يعتمد على قوى السوق من عرض وطلب.

**2- تضخم انتقالي:** في إطار تسوية الاختلال الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال فترة الاقتصاد الموجه قامت الجزائر بعدة إصلاحات للاتجاه نحو اقتصاد السوق، ولتي كان لها آثار هامة على المستوى العام لأسعار حيث أدى تحرير الأسعار إلى تسارع وتيرة التضخم لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الميزانية إلى غاية 1992 وكنتيجة لتقلص الطلب

<sup>1</sup> علي صاري، مرجع سابق، ص: 32.

<sup>2</sup> خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (2005، 1970) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 79.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

المتولد عن السياسة الرامية إلى تحقيق الاستقرار فإن التضخم تباطأت نسبته فيما بعد ليتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1996 كما أُملي الانتقال إلى اقتصاد السوق ضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف بشكل يعكس القيمة الحقيقية للدينار، وتطبيقا لتوصيات صندوق النقد الدولي تم تخفيض قيمة الدينار ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد.

**3- التضخم المستورد:** تتغير حدة التضخم المستورد بالترتيب الهيكلي للواردات الجزائرية، الذي تميز بانفتاحه الواسع على السلع التجهيزية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها، ونتيجة لتحرير التجارة ارتفعت الواردات بشدة سنة 1994 حيث استمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى سنة 1995، انخفضت الواردات بالقيمة الحقيقية سنة 1996 و1997.

### ثانيا :أسباب التضخم في الجزائر

توجد عدة أسباب لتضخم في الجزائر يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- 1- الزيادة في حجم الاستثمارات الممولة عن طريق قروض مخصصة متوسطة الأجل أو تسبيقات من البنوك التجارية أو عن طريق الإصدار النقدي هذا ما ينشأ طلب إضافي على السلع والخدمات دون زيادة حقيقية مما ينعكس سلبا على الأسعار.
- 2- تبقى إنتاجية العامل الجزائري ضعيفة بسبب تشغيل عدد كبير من العمال في الوحدات الإنتاجية إلى جانب نقص تكوينهم وخبرتهم المهنية وغياباتهم، كل هذه العوامل تؤثر على حركة الأسعار من خلال إعاقتها للعملية الإنتاجية سواء من حيث كمية أو نوعية السلع المنتجة.
- 3- يعد معدل نمو السكان من المتغيرات المهمة التي تؤثر على حجم الطلب من السلع والخدمات حيث أن التركيبة البشرية لسكان الجزائر تهيمن عليها فئة الشباب التي تعتبر قوة إنتاجية من جهة وتمثل طلب متزايد على السلع الاستهلاكية من جهة أخرى، حيث قدر معدل النمو السكاني سنة 1987 ب 2.6% بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام لنفس السنة 0.7%.
- 4- انتقل التضخم المستورد إلى أسعار السلع الوطنية خاصة مع بداية تحرير الأسعار وأدى تحسن صادرات الجزائر من المحروقات إلى زيادة احتياطي الصرف مما نتج عنه إصدار نقدي أي أن الصادرات أنشأت تضخما محليا عن طريق زيادة الاستهلاك الوسيط، وتزامن ذلك مع اعتماد المخطط الرباعي الثاني الذي شجع على زيادة الاستثمارات مما أنشأ أرصدة نقدية دون مقابل من السلع والخدمات في المدى القصير.
- 5- عملت دواوين التجارة في إطار ضمان التموين العادي للسلع على زيادة تكاليف إضافية لأسعار الجارية من خلال زيادة تكاليف التوزيع مما يجبر المؤسسات العمومية على زيادة تلك المصاريف على عاتق المستهلك في النهاية وبالتالي تفرض أسعار خيالية لسلع التي تعاني من نقص نسبي في السوق.
- 6- احتكار الدولة شبكة التوزيع أدى إلى انخفاض مردودية الإنتاج بسبب التأخر في التموين والبرمجة غير السليمة لتموينات، هذا ما انعكس على أداء المؤسسات ومنه على أسعار منتجاتها .

7- عرفت كتلة الأجور والرواتب ارتفاعا من سنة لأخرى، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود، كما أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات، كل هذه الأسباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم.<sup>1</sup>

### ثالثا: مؤشرات التضخم في الجزائر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس وبما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، فإن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد.<sup>2</sup>

يحتسب مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر شهريا، من قبل الديوان الوطني للإحصاء، وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، إذ يستخدم في الجزائر رقم لاسبير **index laspeyre** والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة.<sup>3</sup>

وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988، حيث يتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء. ويتفق المحللون الاقتصاديون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد وقد عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا طيلة 24 سنة الأخيرة، ففي الوقت الذي قدر فيه هذا المؤشر 13.3% سنة 1998 ارتفع إلى 117.52% سنة 2013، أي أن هذا المؤشر تضاعف حوالي 9 مرات خلال هذه الفترة، كما سجلت الأسعار خلال نفس الفترة تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3% كحد أدنى و 31.7% كحد أقصى ووصل معدل التضخم إلى 31.7% سنة 1999، ثم تراجع سنة 1993 وعاد للارتفاع حيث قدر بـ 29%.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة شلف، الجزائر، 1994-2013، ص: 157.

<sup>2</sup> نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2016، ص: 48.

<sup>3</sup> مولود لعراية، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة الممتدة من 1970-2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، العدد الثاني، الأردن، 2004، ص: 160.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص: 161.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث وأهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر.

### الجدول رقم (11): المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015

السنوات	CPI	السنوات	CPI	السنوات	CPI
1990	15.52	1999	70.12	2008	91
1991	19.53	2000	70.44	2009	96.23
1992	25.72	2001	73.4	2010	100
1993	31	2002	74.45	2011	104.52
1994	40.01	2003	77.63	2012	113.82
1995	51.93	2004	80.71	2013	117.52
1996	61.63	2005	81.82	2014	120.76
1997	65.16	2006	83.72	2015	122.47
1998	68.39	2007	86.8		

المصدر: - البنك العالمي.

- الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء يمكننا حساب المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك على أساس سنة 2010 وانطلاقاً من هذه الأرقام فإن مؤشر العام للأسعار قد انتقل من 15.5 سنة 1990 إلى 117.52 سنة 2013، وحقق بذلك معدل زيادة قدره 657.21 حيث تضاعف حوالي 7.57 مرة. واعتماداً على أنظمة الأسعار التي سادت نجد:

- عرفت الفترة من (1990، 2000) بالتحريير التدريجي للأسعار، إذ بعد صدور قانون تحريير الأسعار في جويلية 1998، انعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.44 سنة 2000، وقد حقق بذلك مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة حيث نجد:
- الفترة الأولى تمتد من 1990 إلى 1996، وتميزت بارتفاع حاد في الأسعار، وذلك لأن هذه المرحلة سادها تحريير الأسعار، حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

- الفترة الثانية وتمتد من 1997 إلى 2000، وتتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار حيث لم ترتفع الأسعار إلا بـ5.28، وتضاعفت حوالي مرة واحدة.<sup>1</sup>
- عرفت الفترة (2015، 2001) استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، حيث عرف نسبة زيادة قدرها 44.12%، وتضاعفت 1.6 مرة خلال 13 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الاستهلاك. وبذلك يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات، وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة. وبالرغم من ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، إلا أنه بالرجوع إلى مكونات هذا الرقم، فإننا نجد أن هناك مجموعات اتسمت بالأسعار المرتفعة، بينما تميزت أسعار مجموعات أخرى بالانخفاض، حيث أنه لم يحتسب إلا ابتداء من سنة 1989.
- كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، أهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر، وكذا حاجة المواطنين اليومية لها، حيث تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها بـ0.8% سنة 2000، بعد أن كان معدل ارتفاعها 40% سنة 1994 نتيجة تحرير الأسعار.
- أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التآنيث، التريبة والترفيه، ففي الفترة (1993، 1989) عرفت ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة (2011، 2001)، نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية مثل المواد الغذائية كما تساهم الزيادة الجوهرية في أسعار الخدمات 6.7% سنة 2009 من جانبها في زيادة المستوى العام للأسعار. وعكس السنوات الأخرى فقد تولد التضخم في سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة التي تبقى ضعيفة.<sup>2</sup>
- أما في سنة 2010 نجد أن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا 7% وتعد زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة حبوب، وكذا زيادة أسعار الجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم.
- أما في سنة 2012 فقط سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر بـ8.89%، لكن تأكد الاتجاه نحو التراجع في سنة 2013.

تفسر هذه الذروة التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات (اللحم، الأغنام.....) سنة 2012 في حين ارتفع معدل التضخم إلى 5.7% بعد استقراره عند 4.5% في 2011، بينما كان مستواه عند 2.4%

<sup>1</sup> مولود لعراية، مرجع سابق، ص: 162.

<sup>2</sup> تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، الجزائر، 2010، ص: 3.

في سنة 2009 وبالتالي فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية سنة 2012 بـ 49.65%<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: واقع التضخم في مختلف أنظمة أسعار الصرف في الجزائر

لقد شغلت مشكلة التضخم جدلاً واسعاً حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة، حيث قدمت عدة دراسات على نطاق واسع في السنوات الأخيرة يهدف إلى كشف النقاب عن نظام سعر الصرف الذي يكون له أثر في التقليل من التضخم فكان أنصار نظام أسعار الصرف الثابت يؤكدون بأن إتباع هذا النظام يسهم بالتخلص والتقليل من مشكلة التضخم عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة يحتم السيطرة النقدية، وهذا يجبر واضعي السياسة النقدية على الإيفاء بوعودهم من خلال تقديم معدل تضخم منخفض، في حين يرى أنصار نظام سعر الصرف المرن أن الأخير يقدم معدلات تضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد، إذ يعتقد كويرك بأنه في المدى البعيد يكون هناك تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح إن تلغى الفوارق بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة، بالإضافة إلى الضغوط التي يطبقها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تتبع نظام أسعار الصرف الثابت بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم اقتصرها على الدفاع عن مثبتات أسعار الصرف، مما قارب كثيراً<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال النظام الثابت (1986-1994)

شهدت هذه الفترة انتقال الجزائر تدريجياً إلى اقتصاد السوق وبلوغ التضخم معدلاته القياسية في أوائل التسعينيات فدخلت مرحلة التعديل الهيكلي بالإضافة إلى تعديل معدل صرف الدينار من خلال إتباع إلى نظامين كان الهدف الأساسي لهما هو تخفيض معدلات التضخم، فعد تثبيت سعر الصرف يزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ويحفز على زيادة الطلب على العملة أي الرغبة في الاحتفاظ بالنقود بدلاً من إنفاقها عند مستوى معطى للعرض النقدي، مما يساهم في المحافظة والإبقاء على معدلات تضخمية ضعيفة<sup>3</sup>.

### أولاً: حالة التضخم عند نظام الانزلاق التدريجي (1987-1991)

تعتبر عملية الانزلاق التدريجي من بين السياسات التي اتبعتها الجزائر من أجل تعديل معدل صرف الدينار للوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاحة من العملات

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، 2013، ص: 9.

<sup>2</sup> فواز جار الله نايف، سعود حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص: 169-170.

<sup>3</sup> شهيناز بدروي، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية النقدي والمالي، مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 127-128.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

الصعوبة الذي بدوره يؤثر على معدلات التضخم والجدولين الأتية توضح تطور كل من أسعار الصرف والتضخم خلال عملية الانزلاق.

**الجدول رقم(12): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال نظام الصرف الثابت  
الفترة (1986-1994)**

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
تطور التضخم	12.32	7.47	5.91	9.3	17.9	25.9	31.7	20.5

الوحدة: %

المصدر: مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974-2003)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نمذجة اقتصادية، 2010-2011، ص: 66.

**الجدول رقم (13): تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار اثر نظام الصرف الثابت  
الفترة(1986-1994)**

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1992	1993
سعر لصرف	4.8	4.9	5.9	7.6	9.0	18.5	21.836	23.345	35.059

سعر الصرف USD/DA

المصدر: خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985، 2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2001-2012، ص: 123.

نلاحظ أن الجزائر كانت تحافظ على معدلات تضخم وسعر صرف مستقر في النصف الأول من الثمانينات، ولكن بعد حدوث الأزمة النفطية وتدهور الدولار الأمريكي عام 1986 نلاحظ أن معدل التضخم قد اتجه إلى الانخفاض، حيث أصبح في عام 1987 حوالي 7.5% بعد أن كان في مستوى 12.3% عام، ليواصل التضخم انخفاضه عام 1988 ليصل إلى 5.91%، وتزامن هذا الانخفاض مع الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري، وذلك من أجل الوصول إلى تحريره، حيث انخفض الدينار من 4.7 دج / \$ عام 1986 إلى 5.9 دج / \$ عام 1988، ويرجع هذا الانخفاض في التضخم إلى عدة أسباب منها، المغالاة (التقييم المرتفع) في قيمة الدينار الجزائري وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خليفة عزي، مرجع سابق، ص: 124.



## ثانيا: حالة التضخم عند التخفيض الصريح (1991-1994)

شهدت هذه الفترة ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة عدة أسباب يمتثل أبرزها في اتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري حيث ارتفع في سنة 1989 لتصل إلى 9.3 %، لتواصل ارتفاعها حيث بلغت 25.89% في عام 1991 و 31.67% عام 1992 والتي تعتبر أكبر نسبة للتضخم تشهدها الجزائر، لأن السلطات في ذلك الوقت كانت تعالج العجز المتوالي في الميزانية باللجوء إلى إجراءات السيولة النقدية، مما أدى إلى الزيادة في عرض النقود من جهة؛ وتخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي كان 7.6 دج/\$ في عام 1989، ليصل إلى 18.5 دج للدولار سنة 1991 و 21.836 دج للدولار سنة 1992، من جهة أخرى انخفض بعدها التضخم وصولاً إلى 20.5% عام 1993 وهذا بسبب التحكم الجيد في تسرب الكتلة النقدية، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير التي طبقت في شأن الحد من الواردات.<sup>1</sup>

أما الأسباب الأخرى للارتفاع فيرجع إلى عدة عوامل متمثلة في التوسع النقدي المتتالي، وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب مع ركود مستويات الطلب، أما سنة 1993 فقد انخفض إلى 20.5% أي 11 نقطة وترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي من 24% إلى 21.62% بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال النظام تعويم المدار 1994

### أولاً: تطور التضخم في الجزائر في الفترة (1994-2000)

عرفت هذه المرحلة وكما تم التطرق إليه من قبل، تحول فعلي وتغيير تدريجي للدينار الجزائري من خلال إصدار قرار التخلي على النظام الثابت إلى نظام يكون فيه تحديد سعر الصرف محكم بقواعد العرض والطلب بالإضافة إلى تخفيضات في قيمة الدينار الجزائري ففي إطار تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض الدينار بـ 40% ليصل إلى 36 دج للدولار.

كل هذه الإجراءات جعلت معدلات التضخم ترتفع من جديد حيث وصلت نسبته إلى 29.05% و 29.8% سنة 1995، وقد نتج عن برنامج الإصلاح الاقتصادي آثار إيجابية على التضخم في المدى المتوسط والطويل، حيث عرف معدل التضخم انخفاض في الفترة الممتدة من 1995-2000 وذلك بداية بسنة 1996 حيث بلغ 18.7% ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار المستهلك كما عرفت هذه السنة هبوط في مؤشرات الاستهلاك الحقيقي من خلال نزاع الدعم على بعض المنتجات، وخلال سنة 1997 عرف المستوى العام للأسعار تحسناً ملحوظاً حيث انخفض إلى

<sup>1</sup> خليفة عزي، مرجع سابق، ص: 124.

<sup>2</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974-2003)، مذكرة مقدمة لاستكمال

متطلبات شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، 2010-2011، ص: 66.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

05.6% وهذا بعد شروع الحكومة بتطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي 1994-1996، ليتواصل في الإخفاض المتوالي ليصل سنة 2000 إلى 0.34% كأقل نسبة منذ دخول الجزائر في اقتصاد السوق.<sup>1</sup> وتعود هذه النتائج إلى عدة أسباب متمثل في:<sup>2</sup>

✓ التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي.

✓ تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.

✓ تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة.

أما السبب الرئيسي الذي أدى إلى انخفاض التضخم في هذه الفترة هي الإجراءات المعتمدة في برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تهدف في مجملها إلى استهداف التضخم، والتي منها خصوصاً إجراءات تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الدينار الجزائري الذي وصل بعد تحريره إلى 75.260 دج للدولار عام 2000.<sup>3</sup>

الجدول رقم(14): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال نظام التعويم المدار  
الفترة (1994-2000)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	29	29.8	18.7	5.6	5.0	2.6	0.34

المصدر: مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:66. الوحدة: %

الجدول رقم (15): تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار اثر نظام التعويم المدار  
الفترة (1995-2000)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47.663	54.749	57.707	58.739	66.574	75.260

المصدر: خليفة عزي، مرجع سابق، ص: 123. سعر الصرف USD/DA

ثانياً: تطور التضخم في الجزائر في الفترة (2001-2015)

تبنى بنك الجزائر خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق دعم الانتعاش والنمو الاقتصادي، وفي ما يلي جدول يوضح تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2015:

<sup>1</sup> عبد الحميد وليد عابب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين

العصرية، لبنان، 2010، ص: 242.

<sup>2</sup> مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص:67.

<sup>3</sup> خليفة فخري، مرجع سابق، ص: 125.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

الجدول رقم (16): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	4.2	1.42	2.58	3.56	1.64	2.53	3.68	4.86
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل التضخم	5.7	3.9	4.5	8.5	3.2	2.9	4.87	

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على معطيات احصائية من مصادر متنوعة. الوحدة: %

خلال الفترة 2000-2003 استمر التضخم في الانخفاض اذ قدرت النسبة سنة 2000 بـ 0.34% مقابل 2.6% سنة 1999 وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم لكن لم تستمر هذه النسبة فسرعان ما عاد التضخم إلى الارتفاع إلى معدل 4.2% سنة 2001 ثم تراجع من جديد ليقتصر على 1.42% سنة 2002 ثم ارتفع إلى 2.58% سنة 2003 ويعود هذا إلى قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، من أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية واستمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.<sup>1</sup>

وخلال الفترة 2004-2008 فرغم أن سنة 2004 كانت تمثل نهاية المخطط الخماسي لكنه شهد ارتفاع في معدل التضخم إلى 3.56% بسبب التوسع في الانفاق العمومي ثم عرف انخفاض نسبي بين سنتين 2005 و2006 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية ليستقر في حدود 2.53% سنة 2006 مما يعني استقرار الاسعار وعرفت سنة 2005 فترة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير في اطار دعم النمو ادى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المعني لسياسة نقدية توسعية وظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة سنة 2007-2008.<sup>2</sup>

عاد التضخم إلى الارتفاع من جديد سنة 2007 ف سجل معدل 3.68% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى 3 عناصر أساسية هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادات انتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية كما أن فائض السيولة المصرفية

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص: 67-68.

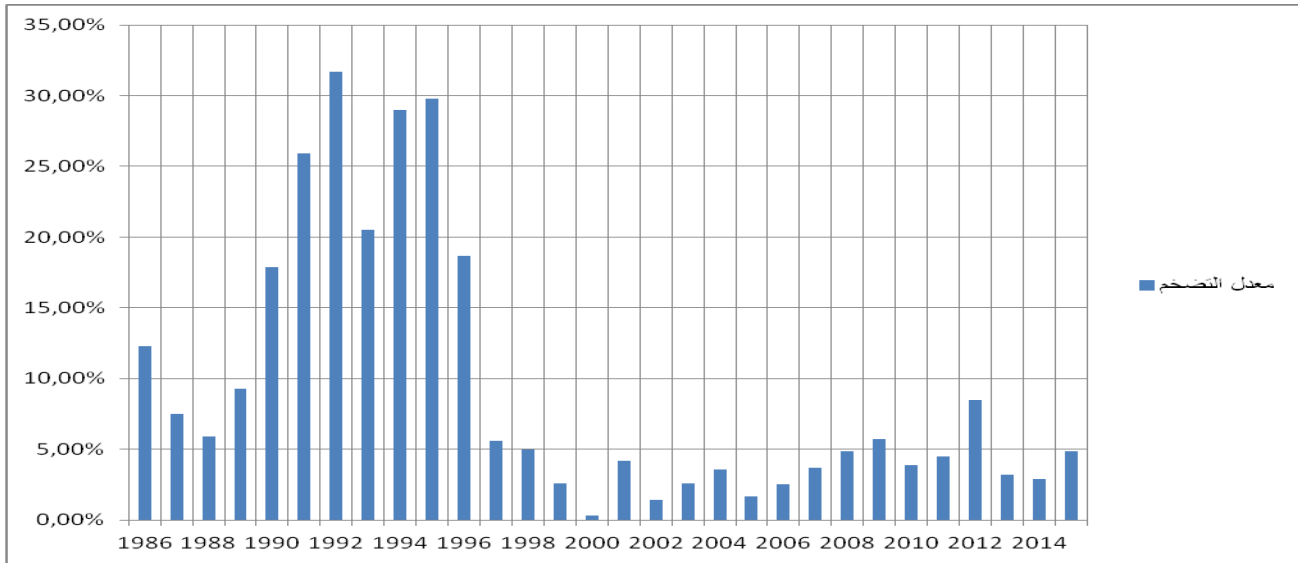
<sup>2</sup> عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص: 163.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

ارتفع معدل نموه إلى 74.47%، ويمكن القول أن معدل التضخم المسجل في السنة 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية.<sup>1</sup>

ويرجع ارتفاع معدل التضخم المسجل في السنة 2009 والمقدر بـ 5.7% إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف الأورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000 - 2010 كان بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية.

أما عن سنتي 2013-2014 فقد بلغ معدل التضخم فيهما 3.2% و 2.9% على التوالي أي أن معدل التضخم تراجع خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2012 التي كان فيها معدل التضخم 8.9% ويعكس هذا التراجع للتوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها هو استهداف التضخم والمعدل المستهدف هو 3%، أما خلال سنة 2015 فقد واصل الارتفاع بمعدل 4.87% مقارنة بسنة 2014، والمنحنى الموالي يوضح تطور التضخم في الجزائر:



الشكل رقم (08): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2015)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel.

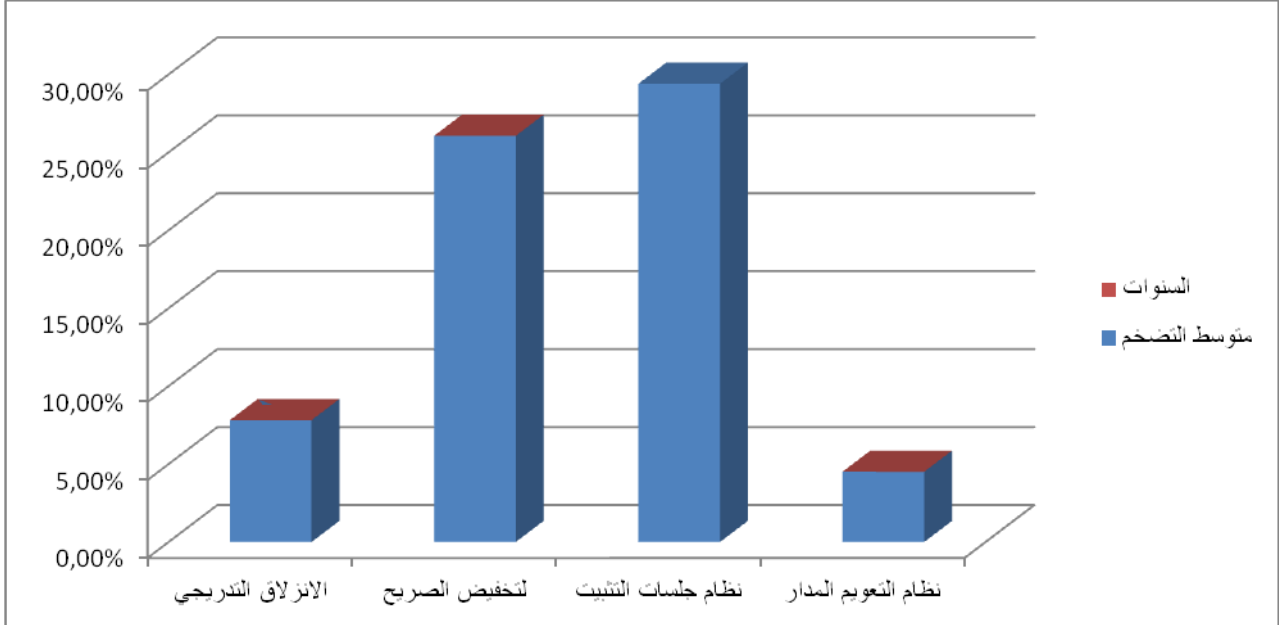
من خلال تطور معدلات التضخم في مختلف أنظمة الصرف المتبناة في الجزائر تم ملاحظة ما يلي: كان متوسط التضخم خلال نظام الثابت (1986-1994) شهدت معدلات تضخم مرتفعة نسبيا حيث بلغ فيه حوالي 17.78%، بينما متوسط التضخم خلال جلسات التثبيت (1994-1995) بلغ حوالي

<sup>1</sup> فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصاديات عربية، العددان 61-62، 2013، ص:

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

29.4% وهي معدلات مرتفعة مقارنة بما سجل في ظل نظام تعويم المدار أما متوسط التضخم عند بداية نظام التعويم المدار (1996-2015) حيث سجل متوسط معدل التضخم 3.65% والشكل الموالي يوضح ذلك:

### الشكل رقم (09): متوسط معدلات التضخم حسب أنظمة الصرف المتبينة في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel.

وهذا ما يتنافى مع الدراسات النظرية التي تقول بأن نظام سعر الصرف الثابت الأفضل في مكافحة التضخم من نظام المرن، بالنسبة للدول النامية على عكس الدول الصناعية (المتطورة) التي يكون فيها نظام المرن أكثر فعالية وأثر مردودية في مكافحة التضخم، لتوضح النتائج أن المردودية التضخمية لأنظمة الصرف تتراجع وتتنخفض كلما زادت مرونة سعر الصرف في الدول النامية، فالمردودية التضخمية يبدو أنها ترتبط بعلاقة عكسية مع المرونة في الدول النامية وهو ما يتوافق مع نتائج العديد من الدراسات ومن بين الدراسات التجريبية التي تخصصت في الموضوع، نجد تلك المقدمة من قبل Caramazza وAziz 1998، التي أشارت إلى أن التضخم كان بانتظام أكثر ضعفا وأكثر استقرارا في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت، مقارنة بالأنظمة العائمة وتكمن أفضلية نظام الصرف الثابت مقارنة بأداء الأنظمة العائمة في مكافحة التضخم بالنسبة للدول النامية، فيما يلي:

- القاعدة (الانضباط النقدي) التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت، حيث أن الدول المتبينة لهذا النظام تعرف نموا ضعيفا في الكتلة النقدية (عرض النقود) التي تترجم أثر القواعد التنظيمية والمصادقية التي تحدثها هذه الأنظمة.

## الفصل الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري وعلاقته بالتضخم

- هذا إلى جانب أن تثبيت الصرف يرفع ويزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية، ويحفز على زيادة الطلب على العملة عند مستوى معطى للعرض النقدي، مما يساهم في المحافظة والإبقاء على معدلات تضخمية ضعيفة.<sup>1</sup>

وهذا ما يدل على أن الجزائر لم تعتمد على نظام سعر الصرف لاستهداف التضخم، وإنما قامت بإتباع أدوات أخرى، منها سياسة استهداف الكتلة النقدية، والسبب الثاني المتمثل في قضية تصنيفات نظم سعر الصرف القائم بحكم القانون (ما يعدون بفعله) وكذا القائم بحكم الواقع (ما يفعلونه) أي قيام السلطات النقدية بتصريح اتباع نظام الصرف العائم لكنه في الحقيقة تعتمد على الأقرب لنظام الربط من نظام التعويم فبتباع النتائج المتحصل عليها سابقاً من التناقض في معدلات التضخم ونظم سعر الصرف المتبعة نجد بأن الجزائر بعيدة كل البعد على هذا النظام، وخاصة أن هذا التعويم الموجه يكون بالنسبة للعملة الأجنبية لأهم شركائها التجاريين، وهذا ما يدعو إلى القول بأن الجزائر تتبع نظام صرف مثبت بشكل غير معلن، فعندما يقوم نظام الربط على أساس التعويم المدار الذي لا تعلن فيه السلطات النقدية عن مكونات سلة العملات في تحديده، فإن هذا النظام يتطابق مع نظام الصرف المثبت بسلة من العملات الرئيسية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد جبوري ومحمد بركة، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،

العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص: 27.

<sup>2</sup> خيلفة عزوي، مرجع سابق، ص ص: 125-126.

### خلاصة الفصل

عرفت الجزائر منذ بداية تبنيها لأنظمة أسعار الصرف عدة مراحل جوهرية وذلك بداية بتثبيت عملتها الوطنية بعملة الفرنك إلى غاية تعرض هذه الأخيرة لهجمات مضاربة حادة فأدى بالسلطات النقدية للجزائر إلى ربط عملتها بسلة من العملات منذ انهيار نظام بروتن وودز إلى غاية التسعينات وما شهدته الساحة الاقتصادية من تحولات وأزمات مالية حيث تحولت الجزائر إلى تبني أنظمة التعويم تدريجيا إلى غاية وصولها إلى نظام التعويم المدار.

وقامت السلطات النقدية للجزائر خلال تطورات أنظمة الصرف التي مرت بها بمكافحة ظاهرة التضخم من خلال الإصلاحات الاقتصادية بمساعدة مؤسسات النقد الدولية والتي من أهمها صندوق النقد الدولي وذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي عن طريق فعالية السياسة النقدية بأدواتها المختلفة خاصة التحكم في الكتلة النقدية، حيث يمكن القول أن الجزائر قد حققت معدلات تضخم منخفضة من خلال تبنيها لنظام الربط على أساس التعويم المدار.

خاتمة عامة



## خاتمة عامة

عرفت أنظمة أسعار الصرف خلال مراحل تطورها التاريخي عدة مراحل انطلاقا من أنظمة أسعار الصرف الثابت إلى أنظمة أسعار صرف أكثر مرونة بصفة تدريجية، حيث كان انهيار نظام بروتن وودز هو بداية للعمليات الرئيسية العالمية في التعويم، حيث كانت أغلب الدول المتقدمة تربط عملتها بالعملة الرئيسية مثل الدولار وبدرجة أقل الفرنك، وأيضا سلة من العملات حيث عرفت هذه الأنظمة تطورا واضحا اتجاه سعر الصرف المرن منذ بداية الثمانينات.

وتعتبر ظاهرة التضخم من أبرز المشاكل التي تعاني منها مختلف اقتصاديات دول العالم فهو يعبر عن ارتفاع لمستوى العام لأسعار والذي يترتب عليه تدذب حجم الناتج المحلي الخام وسوء توزيع الدخل والثروات، فلجأت معظم الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وخاصة النامية منها إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية تحد من هذه الظاهرة، ونجد من ضمن هذه الإصلاحات احتواءها على السياسة النقدية بشكل معتبر لاحتواء هذه الظاهرة.

تعتبر السياسة النقدية من أبرز أشكال سياسات الاستقرار التي تضعها وتتخذها مختلف الدول لمكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة التي تطرأ مع التطورات الاقتصادية وعلى رأسها ظاهرة التضخم، فهي تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، وبالتالي فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها البالغة تختلف من دولة إلى أخرى وذلك بسبب تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية.

وتؤكد العديد من الدراسات أن فرضية وجود معدلات تضخم منخفضة عند تبني أنظمة أسعار الصرف الثابتة صحيحة، لكن على المدى القصير فقط، لأنه ربما تصبح هذه الفرضية خاطئة في المدى البعيد، بالإضافة إلى كونها تتحقق إلا في الدول النامية على عكس الدول المتقدمة يقدم التعويم أفضل مردودية في تحقيق أضعف المعدلات التضخمية مقارنة بالأنظمة الوسيطة والثابتة، وذلك بسبب التكيف بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم المختلفة، حيث أدى ذلك إلى في السنوات الأخيرة إلى تغيير الاتجاه نحو تبني أنظمة التعويم، قصد التلاؤم مع مختلف الصدمات المالية.

وباعتبار الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة التضخم، وهي حديثة نوعا ما في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقد قامت بعدة إصلاحات تدريجية على مستوى نظام صرف الدينار الجزائري ومحاولة جعله يتمتع بقدر كبير من المرونة، فنتج عنه آثار ايجابية على مستوى معدلات التضخم الأمر الذي أدى إلى وجود تناقض بينه وبين الدراسات التي توصلت إلى تفوق الأنظمة الثابتة

والوسيط في تحقيق أحسن النتائج التضخمية مقارنة بالتعويم بالنسبة للدول النامية، ومن خلال تتبع مراحل تطور صرفها فقد وصلت في آخر المطاف حسب تصريحات السلطات النقدية إلى تبني نظام الصرف العائم ولكن الواقع يعكس ذلك بسبب معاناة الجزائر تحت ضغوطات الدول المتقدمة والخوف من التعويم وظل الدينار الجزائري يعيش تحت ظل نظام صرف أقرب للثابت منه للعائم والذي كانت فيه مستويات التضخم منخفضة وبتحكم كبير من طرف السلطات النقدية.

### 1. اختبار الفرضيات

#### • الفرضية الرئيسية

أنظمة أسعار الصرف لها دور في التقليل من مستويات التضخم على مستوى الاقتصاد الجزائري، قد تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية إذ تبين أن الجزائر قامت بتبني أنظمة صرف مختلفة وذلك من أجل استهداف عملية تصحيح التضخم المفرط الذي وصل إلى معدلات قياسية والتي اثبت نجاعتها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

#### • الفرضيات الفرعية

- تنوعت ترتيبات أنظمة أسعار الصرف المختلفة إلى ترتيبات رسمية أقرها صندوق النقد الدولي و ترتيبات غير رسمية أقرها مفكرون اقتصاديون نتيجة تطور النظام النقدي العالمي، من خلال هذا البحث تم إثبات صحة الفرضية الأولى حيث قام صندوق النقد الدولي سنة 1999 بإقرار مجموعة من الترتيبات الرسمية لأنظمة أسعار الصرف تمثل في خيارين اثنين هما ترتيبات Facto القائمة على أساس تطور سعر صرف العملات وترتيبات Jure القائمة على أساس الالتزامات الرسمية لبنوك المركزية، في حين نجد ترتيبات أخرى غير رسمية أتى بها الفكر الاقتصادي عن طريق مجموعة من الاقتصاديين وهي واقعية وشاملة من حيث النوعية والكمية من أبرزها ترتيبات Ghosh المعتمدة بشكل كبير على أفكار Jure ومراقبة الصرف وترتيبات Lys التي جاءت كبديل لترتيبات Jure و Facto وأيضا ترتيبات BOR الذي قام بدراسة سعر الصرف لمدة محدودة نسبيا كما نجد ترتيبات Frenkel الذي حصر نظم الصرف ما بين الثابت والمرن.

- مر نظام صرف بالجزائر خلال مراحل تطوره بعدة أنظمة انطلاقا بنظام الصرف الثابت مرورا بنظام الصرف الوسيط وصولا إلى النظام الحالي والمتمثل في نظام التعويم المدار، من خلال هذا البحث تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية فقد تبين أن الجزائر خلال تطور أنظمة صرفها حيث

نجد أنها قامت بتبني نظام صرف مثبت بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي ثم تثبيته بسلة من العملات لتتجه في الأخير إلى نظام صرف معوم مدار.

- قامت الجزائر بإتباع نظام الصرف المرن للتقليل من حدة التضخم، تم التوصل إلى عدم صحة الفرضية الثالثة وذلك لأن الجزائر لم تعتمد على نظام سعر الصرف لاستهداف التضخم، وإنما قامت بإتباع أدوات أخرى، منها سياسة استهداف الكتلة النقدية حيث أن السلطات النقدية تقوم بتصريح إتباع نظام الصرف العائم بحكم القانون لكنه في الحقيقة تعتمد على الأقرب لنظام الربط من نظام التعويم وهذا ما يدعو إلى القول بأن الجزائر تتبع نظام صرف مثبت بشكل غير معلن، فعندما يقوم نظام الربط على أساس التعويم المدار الذي لا تعلن فيه السلطات النقدية عن مكونات سلة العملات في تحديده، فإن هذا النظام يتطابق مع نظام الصرف المثبت بسلة من العملات الرئيسية.

## 2. نتائج البحث

تم من خلال هذا البحث استخلاص جملة من النتائج أهمها:

- إتباع الجزائر سياسة انكماشية خلال السنوات التسعينيات خاصة خلال فترة التعديل الهيكلي، حيث شهد معدل التضخم مستويات غير مسبوقه له وهذا راجع إلى تحرير سعر صرف الدينار بمعدلات كبيرة أما الدولار، أما في سنوات 2000 ومع التوسع الكبير في الكتلة النقدية M2 استطاعت الجزائر التحكم في معدلات التضخم وانخفاضه إلى مستويات دنيا.
- يساهم سعر الصرف في التحكم في معدلات التضخم وذلك من قبل سياسات صرف تنتهجها السلطات النقدية للجزائر.
- ركز برنامج التعديل الهيكلي على تعديل سعر صرف الدينار الجزائري، وبداية الإتجاه نحو نظام التعويم المدار لسعر الصرف.
- أثبتت الدراسة أن الجزائر مرت خلال تطور نظام صرفها بمراحل عديدة من نظام ثابت إلى معوم مدار.
- قامت الجزائر باستهداف معدلات التضخم عن طريق نمو الكتلة النقدية M2 وليس بواسطة إتباع نظام سعر الصرف المتبع.
- ان ظهور ترتيبات أنظمة الصرف أدى بالجزائر على الخوف من ظاهرة التعويم خاصة مع الضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى وهو ما أدى بالجزائر بالتصريح بإتباعها لنظام التعويم المدار إلا أنها في الواقع تتبع نظام صرف ثابت تقوم فيه بتثبيت عملتها بسلة من العملات.

- عرفت مستويات التضخم في الجزائر خلال سنوات 1990 ارتفاعا غير مسبوقا بالرغم من اتباعها لسياسة نقدية انكماشية وذلك عائد لأسباب هيكلية من خلال تحرير سعر صرف الدينار بمعدلات كبيرة.
- إن الأنظمة الأقل مرونة (الثابتة والوسيطه) بالنسبة للجزائر تسمح بالتقليل من مستويات التضخم الى أنها تزيد من ضعف الاقتصاد في مواجهة الأزمات.

### 3. توصيات البحث

- من الأفضل للجزائر أن تقوم بربط عملتها الوطنية (الدينار) بسلة من العملات القوية خاصة الدولار أو الأورو مرجحة بترجيحات مختلفة حسب اختلاف وتنوع التجارة الخارجية.
- من المهم جدا على الاقتصاد الجزائري تطوير القطاع المالي بغية تسهيل حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الخارج دون قيود ودون حدوث أزمات مالية عنيفة وربما يؤهلها ذلك على تحرير سعر صرفها كنتيجة لذلك من أجل مواكبة العولمة المالية التي تشترط ذلك.
- ضرورة اتخاذ اجراءات كفيلة لمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر، وذلك عن طريق تفعيل جانب العرض الكلي الذي مازال لا يواكب الطلب الكلي.

### 4. افاق البحث

- علاقة أنظمة أسعار الصرف ببعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل التحديات الراهنة.

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

#### I. الكتب

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
4. السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر (1974-1981)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.
5. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.
7. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي لتخطيط، مجلة جسر التنمية، عدد 23، الكويت، 2003.
8. حمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار الفجر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
9. رجاء الربيعي، السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم المركزي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
10. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
11. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
12. سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري، عمان، الأردن، 2010.
13. سلمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار رغب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
14. سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
15. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013.

## قائمة المراجع

16. طاهر فاضل البياني، ميرآل روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
17. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
18. عبد الحميد وليد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.
19. عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
20. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
21. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2010.
22. فيكتور مورجان، تاريخ النقود، ترجمة: نور الدين خليل، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1993.
23. كمال آل الشبيب دريد، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
24. مبارك عبد النعيم، يونس محمود، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002..
25. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 281.
26. محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
27. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
28. محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
29. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
30. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
31. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
32. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007.
33. موسى بوخاري لعلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية "دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2011.

## قائمة المراجع

34. نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف "دراسة تحليلية مقارنة"، شركة فاس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006.

### II. الرسائل والأطروحات

1. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2005-2006.
2. حسام الدين عبور، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.
3. حسين برياطي، أنظمة سعر الصرف ومعايير اختيار نظام الصرف الملائم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، الاقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2008.
4. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.
5. خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (2005، 1970) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.
6. خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985، 2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
7. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.
8. سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف "دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
9. سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.



## قائمة المراجع

10. شهيناز بدرابي، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية النقدي والمالي، مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
11. عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة شلف، الجزائر، 1994-2013.
12. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
13. علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
14. عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الثابت الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
15. فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة حالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
16. محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
17. محمد جبوري ومحمد بركة، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.
18. محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
19. محمود حسن حسني، تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1972-1982)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية تجارة وإدارة أعمال، جامعة حلوان، مصر، 2001-2002.

## قائمة المراجع

20. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974-2003)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، نمذجة اقتصادية، الجزائر، 2010-2011.
21. مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الفلسفة، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
22. منير اسماعيل أبو شاور وأحمد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 276.
23. يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

### III. المقالات والمجلات

1. عبد الرزاق بن الزاوي، ايمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012.
2. على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.
3. فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013.
4. فواز جار الله نايف، سعود حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009.
5. مولود لعراية، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 - 2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، العدد الثاني، الأردن، 2004.
6. نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2016.

أ. الكتب

1. Amira Jouini, Régime de Change et Croissance Economique: Théorie et Essais de Validation Empirique, émoire master en science économique univarsité de Tunis el- Manar 2008, p: 18.
2. Frenkel.J, Flexible Exchange Rates And The Role Of News Lessons From 1970's,journal of political Economy, 1981.
3. Jean-Baptiste Ferrari, "Economie Financière Internationale", Bréal, 2000
4. Reinhart. C and Rogoff. K, The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation, Quarterly Journal of Economics, Vol 119 February 2002.

أ. التقارير

1. **Rapport annuel de la banque d'Algérie, Mai 2012.**
2. **Rapport annuel de la banque d'Algérie, Juin 2007.**
3. **Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries retrospectives, Juin 2000**



الملاحق

## الملاحق

### الملحق رقم (01): مقابلات الكتلة النقدية

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الدولة	قروض الى البنوك	قروض أخرى
2012	14932.7	5712.2	(-)	2.0
2013	15267.2	5646.7	(-)	1.8
2014	15824.5	4487.9	(-)	1.7
2015	15522.6	2156.4	(-)	1.7

### الملحق رقم (02): الوضعية النقدية

شبه النقود	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى الخزينة	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج ب.م	النقود	الكتلة النقدية	
3333.6	590.3	758.7	3536.2	2952.3	7681.5	11015.1	2012
3691.7	621.1	860.2	3564	3204	8249.8	11941.5	2013
4083.7	694.5	788.8	4460.8	3658.9	9603	13686.8	2014
4443.4	707.4	537.2	3908.5	4108.1	9261.1	13704.5	2015

## الملاحق

### الملحق رقم (03): مؤشر أسعار الاستهلاك

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي	مؤشر أسعار الاستهلاك خارج المواد الغذائية
2010	136.23	129.70
2011	142.39	135.90
2012	155.05	144.93
2013	160.10	148.97
2014	164.77	152.02
2015	171.39	158.61

### الملحق رقم (04): تغير مؤشر أسعار الإستهلاك

السنوات	تغير مؤشر أسعار الاستهلاك بالمتوسط السنوي	التغير خارج المواد الغذائية
2010	3.91%	3.64%
2011	4.52%	4.78%
2012	8.89%	6.09%
2013	3.26%	3.32%
2014	2.92%	-0.10%
2015	4.78%	4.86%

## الملخص

من خلال الدراسة، قامت الجزائر باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي وذلك من أجل مسايرة الاقتصاد العالمي، ومن أهم هذه الإصلاحات إعادة النظر في نظام صرفها في ظل توجيهها من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، قصد إحداث تغيير على مستوى العديد من المتغيرات كالتضخم، وهو الدور الذي لعبته أنظمة أسعار الصرف حيث قامت الجزائر بتبني أنظمة سعر صرف مختلفة ابتداء بنظام الصرف الثابت الذي حققت معه مستويات تضخمية منخفضة من خلال ربط قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) بسلة من العملات، على عكس أنظمة أسعار الصرف المرنة التي تقوم الجزائر بالتصريح بإتباعها بالرغم من إتباعها لنظام الربط بسلة من العملات على أرض الواقع.

**الكلمات المفتاحية:** أنظمة أسعار الصرف، التضخم، سلة من العملات.

## Abstract

Through the study, Algeria has taken a number of economic reforms, within the framework of the structural adjustment program, to keep pace with the global economy. The most important reforms is the reconsideration of its system of disbursement, in the light of its orientation towards the free economy, to change the level of many variables Such as inflation. The latter which is the role that played by the exchange rate regimes. Algeria adopted different exchange rate regimes. It started with the fixed exchange system which had low inflationary levels by linking the value of the national currency (the Algerian dinar) to a basket of currencies, despite the fact that they followed the system of linking a basket of currencies on the ground.

**Keywords:** Exchange rate regimes, Inflation, Basket of currencies.